obeikan.com

مصر في الإنعاش

مصر في الإنعاش
مقالات
عبد الرحمن على غانم
الطبعة الأولى : ٢٠١٤

دار الحلم للنشر والتوزيع
٤ شارع الأشراف - من شارع مؤسسة الزكاة - المرج - القاهرة
موبايل : ٠١١٤١٨٢٤٥٦٢
dar_el7elm@hotmail.com
المدير العام : د.إسلام فتحى

تصميم الغلاف :
إخراج داخلي : الحلم للدعاية والإعلان

رقم الإيداع : ٢٠١٤/٥٠٢٢
رقم الترقيم الدولي : 978-977-6412-65-1

إن دار الحلم للنشر والتوزيع، غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعبر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الدار .

obeikan.com

عبد الرحمن غانم

مصر في الإنعاش

obeikan.com

obeikan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء إلى جيل ضحى لإسترداد الأرض والعزة والكرامة , جيل حرب أكتوبر المجيدة , جيل ضحى ليفتح أبواب تحقيق الأحلام أمام الأجيال التالية , أحلام العزة والنصر , أحلام العمل والبناء , أحلام التقدم والإزدهار.

اهداء إلى جيل دافع عن حقه في الحياة والحرية والتخلص من العبودية , جيل ثورة ٢٥ يناير , جيل دافع عن حقه في حياة كريمة يستحقها , جيل يريد أن يحقق أحلام أجداده لينعم بها أبنائه.

هذه بعض أحلام أجيال مصرية , أجيال طوقها حب الوطن والوحدة والتعاون من أجل هدف سامي فكانوا على قلب رجل واحد لبناء مستقبل مصر , أحلام عسى يوماً ما تصبح حقيقة.

احلم معايا

obeikan.com

obeikan.com

« ارفع راسك فوق انت مصري .. فمصر أم الدنيا.
مصر التاريخ .. مصر حضارة سبعة ألاف سنة , بلد الأهرامات وثلثي أثار العالم , مناخها معتدل صيفاً دافئ شتاءاً فكانت مقصد للسائحين من كل أرجاء العالم فمصر هي بلد الأمن والآمان.
مصر مهد الحضارة .. سبقت العالم في كافة المجالات الهندسية والعلمية والفلكية والطبية وفي الزراعة فهي هبة النيل أطول أنهار العالم الذي يروي أرض مصر بمياهه التي لا تتوقف للحظة عن العطاء فحولت أرض الكنانة الى احدى أفضل الأراضي الزراعية فنتج عنها كل ما لذ وطاب من المحاصيل الزراعية , كما تتمتع مصر بموقع متميز في منتصف العالم يجمع القارات الثلاث وتطل على بحرين الأبيض المتوسط والأحمر فتتمتعت بثروة سمكية غزيرة.
مصر مقبرة الغزاة .. ففي مختلف العصور مر على مصر العديد من الغزاة ولكن جيش مصر - أقدم جيش في التاريخ - تصدى لهم وانتصر منذ مينا موحد القطرين وصولاً لحرب اكتوبر المجيدة.
مصر الحديثة .. بدأت مصر بناء الحضارة الحديثة والرقي بالزراعة والصناعة وكل المجالات , فأصبح القطن المصري الأول من نوعه على مستوى العالم , وتطور التعليم المصري فخرج الأطباء والعلماء والمهندسين الذين أبهروا العالم , كما اهتمت مصر بالفن فأصبحت هوليوود الشرق ومنبع الإبداع بالشرق الأوسط وليس هذا فقط فقد ارتفع المستوى الرياضي في مصر بشكل ملحوظ وتوج بوصولنا الى كأس العالم لكرة القدم وهدف الكابتن مجدي عبدالغني.
مصر النظيفة .. انظر الى شوارع القاهرة المحروسة بمبانيها الخلابة وسترى بعينك مصر أجمل دول العالم وأرقاها وأكثرها حضارة , وتم القضاء على البطالة وارتفع مستوى معيشة الأسرة المصرية بتفعيل العدالة الإجتماعية.
والقادم أفضل بكثير ان شاء الله ... «

هذا ما كان يحكيه لنا أجدادنا عن هذه (المصر) التي للأسف لم يراها أحد من جيلنا سوى في كتب التاريخ وحكايات أجدادنا.
فنحن لم نشاهد سوى مصر الأزمات:

« أزمة طاقة وأزمة تلوث التربة الزراعية بتلوث مياه النيل وأزمة تلوث الهواء فتسرطنت المحاصيل الزراعية والثروة السمكية , وكارثة حصة مصر من مياه النيل التي لن تستوعب حاجة المصريين في المستقبل القريب.
وأزمة الإسكان لزيادة المواطنيين مقارنة بالمساحة المسكونة , وأزمة البطالة ورغبة شباب البلد للهجرة , وأزمة التعليم وتدهور الخدمة الصحية , وانقراض المنتجات الصناعية واعتمادنا على الإستيراد فارتفع الدين الخارجي والداخلي فأدى للمزيد من الأزمات في خدمات البنية الأساسية فلم يعد هناك مجال للحديث عن مصر النظيفة , بالإضافة الى أزمات في المجال الفني والرياضي.
هذا غير الأزمات السياسية التى قد تقضي على البلد نهائياً , وأزمة الإنفلات الأمني بسبب الإنهيار الأخلاقي في المجتمع , فانهارت السياحة , وأزمة الفساد الحكومي وانتشار الرشاوي وانخفاض المستوى المعيشي لأغلب الأسرة المصرية فازدادت الفجوة بين الطبقات الإجتماعية.
فاختفت مصر مهد الحضارة والتاريخ , اختفت مصر مقبرة الغزاة , اختفت مصر بلد الأمن والآمان , اختفت مصر منارة العالم , اختفت مصر الحلم. «

حتى جاءت ثورة ٢٥ يناير التي أظهرت هذه (المصر) الغائبة وأعادت الحياة للأمال والأحلام المدفونة وأيقظت روح الوطنية في شباب الوطن فعادوا لحب مصر والرغبة في استعادت مكانتها مرة أخرى , شباب ضحوا بدمائهم من أجل أن ترى مصر شمس الحضارة ويعود قلب العالم للنبض والحياة.
نحن الأن أمام فرصة غائبة منذ أكثر من ثلاثين عاماً ومن الصعب أن تتكرر مرة أخرى , فهل سنستغلها لترميم ماضينا وبناء مستقبلنا ؟!

ولكن للأسف بعد الثورة بدأت الإنقسامات السياسية والإجتماعية مرة أخرى في المجتمع وبدأ الإختلاف والخلاف بين أبناء الوطن الواحد وكل فرد يخون الأخر...

مشكلتنا أن كل شخص يرى حل مشاكل البلد بطريقته الخاصة ولا يلتفت لرأي الأخر , فبلاش تقفل عقلك وتقتنع بفكرة واحدة وأي فكرة تانية غلط وتحاول تقنع الآخر ولو ماعرفتش ماتحاولش تسمع رأيه وتقول عليه خاين!! مش معنى ان انا مش معاك ابقى ضدك.

عامل الآخر كإنسان قبل ما تحكم عليه بوجهة نظره , وبإبتسامة .. الإبتسامة سبب حل كل المشاكل في حياتنا.

وحاول تستمع (مش تسمع) لكل الأراء و من كل الناس وفكر بنفسك فرأيك صواب يقبل الخطأ ورأي الآخرين خطأ يقبل الصواب.

فالمعارضة الحقيقية هي طرح البديل وليس هدم المتاح , فلن يحقق أي رئيس وحكومة التنمية المنشودة بمفردهم , لابد أن يبدأ كل فرد بنفسه أولاً ليتغير المجتمع بأكمله.

يا مصريـــين ايه جارلنا ايـــــــــه
امتى هنفوق كلنا من اللي احنا فيـه
بلدنا بتضيـع مننا نستنى ايـــــــــه
ايه في حياتنا أهم منها نخاف عليه

*** الخلطة السحرية لنجاح وتقدم أي أمة وصناعة الحضارة :**

التعايش بين أبناء الوطن بمختلف توجهاتهم , والوحدة حول هدف عام للوطن (مصر ضمن أقوى عشر دول اقتصادياً خلال عشر سنين) حتى يكون هناك رؤيا لمستقبل الوطن و يكون دافع لتجنيب الخلافات والتكاتف والتكامل والوحدة بين أبناء الوطن من أجل تحقيق الهدف.

و وضع خطوات جادة للمصالحة الوطنية الشاملة , فهذا الجيل حدث به اختلاف وخلاف ولا يمكن أن تجعلهم متفقين ولكن يمكن أن تمنعهم من الخلاف , فيجب وضع خطوات لإنشاء الجيل القادم بدون هذا الإختلاف والخلاف , فلا يوجد دولة في التاريخ أقامت حضارة بجزء من شعبها وهذا لا يتعارض مع فرض القانون على من يخطئ.

ففي الأندلس حدث خلاف شديد بين الحجازيين واليمنيين أدى الى تصدع شديد في المجتمع حتى ظهر عبدالرحمن الداخل وقرر تطبيق المصالحة الوطنية الحقيقية فقرر أن أي يمني وحجازي يشتركون في مشروع معاً تكون الأرض هدية من الدولة , فبخطوة بسيطة استطاع أن يدمج المجتمع معاً.

فالخلاف في دولة قوية يقويها , والخلاف في دولة ضعيفة يضعفها..سبب تقدم ماليزيا هو تجنيب وتأجيل الخلافات السياسية والإهتمام أولاً بمصلحة البلد «مهاتير محمد».

ويجب الأن اتخاذ خطوات جادة لتحقيق العدالة الإجتماعية...

* **أهل الثقة ولا أهل الكفاءات ؟!**

طبعا أهل الكفاءات والخبرات الغير منتمية لتيارات سياسية أفضل لتقدم الوطن مع وضع نظام مراقبة إداري بحيث كل إدارة تراقب إدارة أخرى , فيجب اختيار رموز وطنية , أفضل شخص في كل مكان وكل فرد يطور ويقود في مكانه.

* **دمج الشباب في القيادة** (يمتاز الشباب بسرعة الحركة والنشاط والبحث عن التطور والطموح وهو ما ينقص الكبار , ولكن ينقصهم الخبرات والتعقل والحكمة وهو ما يميز الكبار , فمعادلة القيادة بسيطة جداً لن يستطيع الشباب أو الكبار أن يقودوا الوطن دون الأخر , فأفضل حل هو أن يتولى شاب المنصب القيادي ويكون له مستشارين من الكبار وليس العكس لأن المستشار مهمته إعطاء النصح والحكمة وهو ما يمتاز به الكبار والمسئول مهمته التحرك والتنفيذ والنشاط وهو ما يمتاز به الشباب , فيجب تطبيق

هذه المعادلة على جميع المناصب في الدولة لتنفيذ المهام بحكمة وتوفير فرص عمل للشباب مع الأستفادة بخبرات الكبار).

* **تعديل مجلس الشورى** (مجلس للشورى ليس للتشريع) مجلس معاون لرئيس الجمهورية معبرعن كافة طوائف وتوجهات الشعب.

الرئيس يتناقش مع المجلس في القرارات والأراء والمشكلات والقضايا اليومية في المجتمع للتوصل الى حلول ترضي الجميع.

- يتكون من/ (رئيس الوزراء و الوزير المسئول عن القضية التي تناقش - رئيس كل حزب سياسي - نقيب كل نقابة مهنية - شيخ الأزهر - بابا الكنيسة - ممثل للقضاء - ممثل للإعلام والصحافة - ممثلة للمرأة - ممثل للشباب - ممثل للرياضيين - ممثل للمعاقين - ممثل لرجال الأعمال - ممثل لشئون الإقتصاد - ممثل للعلماء.

ماتتعبش عقلك في شغل السياسة , وشوف انت شغلك بهمة وحماسة.

نركز دلوقتي في المهم بدل الإنشغال بالهرتلة الفارغة والمناقشات الغير منتهية اللي هتضيع مصر إقتصادياً وأمنياً وسياحياً وكل حاجة.

لما يبقى معاك فلوس قليلية ومش مكفياك ما تصرفهمش كلهم على إحتياجاتك.

اصرف اللي يادوب يعيشك وأغلب اللي معاك اعمل بيه مشروع يجيبلك فلوس بشكل مستمر فتعرف تعيش على طول.

- لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف اصطاد -

مصر مواردها كتيـــــــرة بس العائد قليل جداً ومش مكفي احتياجات الشعب , يبقى الحل اننا نستحمل شوية ونبدأ مشاريع تخلي العائد كبير بإستخراج أفضل ما يمكن من الموارد وبعد كده نقدر نحل مشاكل الإنسان الفقير بتحسين الخدمات.

(لسه هنستحمل تاني مش كفاية طول عمرنا مستحملين ؟
هو احنا عملنا ثورة علشان نستحمل ؟!!!)
أيوة طبعاً لازم نستحمل أصل مافيش حل تاني.

نعم سنواجه مصاعب كثيرة وسنتعب ونعرق ولكن بوحدتنا وعزمنا وهدفنا سنحقق المستحيل , ويوجد العديد من النماذج كانت بوضع أصعب بكثير ولكن استطاعت التغلب عليها والتقدم ببلدها بالتعايش والتكاتف والحلم والطموح والعمل والإجتهاد ونحن سنحقق بإذن الله ما لم يستطيعوا...

من ضمن هذه النماذج :

الصين...

الصين قبل سنة ١٩٧٨ كانت دولة فقيرة إقتصادياً والجهل منتشر ومعدل نمو متدني جداً وماكانش فيه استثمار في الصين خالص.
وفي سنة ١٩٧٨ قررت الصين بداية الطفرة الصينية وأدركت القيادة الصينية بقيادة دينج شياو بينج أن التقدم يتطلب النهوض بالإقتصاد الصيني والإنفتاح على العالم ولا يمكن تحقيق هذا النمو المنشود سوى بالإهتمام بالإقتصاد.
وفي سنة ٢٠١٠ أصبحت الصين القوة الإقتصادية الثانية على مستوى العالم.
(يـاااااااااااااااه لسه هنستنى ونستحمل ٣٢ سنة علشان نعيش عيشة كريمة)
لأ طبعاً الصين خلال ٣٢ سنة بقت رقم اتنين على مستوى العالم مع ان ظروفها كانت أصعب من ظروفنا ومواردها لا تقارن بمواردنا , بس لما قررت تنهض ببلدها شعبها ماقالش لسه هنستحمل تاني , لأ استحملوا واجتهدوا ومع كل خطوة تقدم معيشتهم وحياتهم كانت بتتطور.
يعني ماستنوش ٣٢ سنة علشان ياكلوا !!!

مثال آخر وأقرب لوضع مصر :

البرازيل...

البرازيل مرت تقريباً بنفس المراحل المصرية فخلينا نشوف ازاي قدرت تتقدم وتحل مشاكلها بشكل تفصيلي شوية.

أولا: مراحل تطور الأوضاع الإقتصادية/

في البداية يجب الإشارة إلى تطور النظام السياسي في البرازيل، حيث يعتبر البعض أن سنة ١٩٦٤ هي بداية الحكم العسكري القمعي في البرازيل عندما استولى الجيش على الحكومة بشكل كامل ، لكن في الواقع تعود بداية الحقبة العسكرية إلى سنة ١٩٣٠ عندما تولى الجنرال «غيتويلو فارغاس» الحكم ومن بعده تعاقبت الحكومات العسكرية وتراجعت الديمقراطية والحرية وانتشرت الإعتقالات والأزمات الإقتصادية والحروب الأهلية داخل البرازيل.

وفى منتصف السبعينيات تولى الجنرال «ايرنستو غيسيل» ومن بعده الجنرال «جون بابتيستا فيغوريدو» رئاسة البلاد حتى منتصف الثمانينات ، وسار كلاهما في طريق التحول التدريجي نحو الحكم المدني، وهذا ما يعنى أن البرازيل شهدت عشر سنوات انتقالية بين نظامين سياسيين أولهما عسكري استبدادي قمعي وثانيهما مدني مؤسسي ديمقراطي، وتعاقب منذ ١٩٨٥ الرؤساء المدنيين، وكان أولهم «خوسيه سارنى» وآخرهم حتى هذا التاريخ هي الرئيسة الحالية «ديلما روسيف» والتي كانت احد المعتقلين البارزين إبان الحكم العسكري ومن أهم النشطاء والمناضلين اليساريين في تلك الفترة. ولكن منذ ١٩٨٥ وحتى ٢٠١٢ اى خلال ٢٧ عاما من الحكم المدني الديمقراطي عقب انتهاء الحقبة القمعية العسكرية ، برز اسم الرئيس «لولا دا سيلفا»

الذي تولى رئاسة البلاد لمدة ثماني سنوات (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، حيث تقدمت البلاد خلال تلك الفترة تقدماً كبيراً على الصعيدين السياسي والإقتصادي.

ويمكن استعراض طبيعة الأوضاع الإقتصادية على مدار أربع عقود على النحو التالي:

١- فترة سبعينيات القرن العشرين

في خلال تلك الفترة تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات ، دون الإكتراث نهائياً بالطبقات الفقيرة وقامت بدور حامى البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفاً قوياً مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية. كما عمدت إلى الإقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية ، مما خلف ديون إقتصادية كبيرة شكلت عبء على الأجيال اللاحقة.

٢- فترة ثمانينات القرن العشرين

واجهت البلاد مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون خاصة بعد السياسات الإقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، ومن ثم شهدت فترة الثمانينات عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعاً في معدلات النمو.

٣- فترة تسعينيات القرن العشرين

أما في هذه الفترة والتي كان الجيش قد تراجع تماماً عن الحياة السياسية وأتم الإنتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة ، فقد انتهجت الحكومات المدنية في خلال عقد التسعينيات سياسات إقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الإنفتاح الإقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الإقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الإقتصاد الكلى وهو ما لم يكن يعنى تقدماً فعلياً ، بمعنى أن سياسات الإنفتاح الإقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضاً ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وعلى هذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الإقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نمواً حقيقياً في الإقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدماً في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الإقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

محاولات كاردوسو/

قدم الرئيس الأسبق «كاردوسو» (١٩٩٥-٢٠٠٢) محاولات عديدة لإصلاح الإقتصاد البرازيلي، حيث وضع خطة «الريال» التي كان هدفها دمج الإقتصاد المحلى في الإقتصاد العالمي. واتجهت محاولاته الإصلاحية منحى تبنى سياسات السوق الحر والإستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من ١٥٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار خلال فترة رئاسته، وقد أدى هذا التضخم في الدين إلى أزمة انعدام الثقة في الإقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب. كما اتجهت سياسات «كاردوسو» أيضا

نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الإستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة ٩٠٠٪ ، وهكذا انحرفت محاولاته إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة ولم تحقق تقدماً في الإنتاج بل تقدماً فقط في قطاع المال وزيادة في الديون وتعقيد اكبر لأزمة الثقة، وبالطبع استمرار الأوضاع الإقتصادية المتردية للطبقات الفقيرة.

وقبيل إنتهاء فترة رئاسته وبالتحديد في يوليو ٢٠٠٢ سعى «كاردوسو» سعياً مستميتاً للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وراح يتعهد باتخاذ خطوات للتصدي لإنعدام الثقة. وفى أغسطس من نفس العام رد الصندوق بأنه على إستعداد لإقراض البرازيل قرضاً ب٣٠ مليار دولار ولكن عقب الإنتخابات الرئاسية ومعرفة توجهات الرئيس الجديد، وهكذا ترك «كاردوسو» الحكم مخلفاً وراءه مشكلات إقتصادية كبرى تلقى بظلال الإفلاس على البلاد ، على الرغم من محاولاته الحثيثة لحل هذه المشكلات.

ثانيا: طبيعة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية عند وصول «لولا» للحكم في ٢٠٠٣ /

١- مشكلات إقتصادية:

تعاظمت المشكلات الإقتصادية وقد كان منها: مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، والتضخم وارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي - كما سبقت الإشارة - وهو الأمر الذي أدى إلى ما عرف بأزمة الثقة وضعف معدلات النمو. بالإضافة إلى مشكلة النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وهو ما يعيق مشروعات

التنمية الزراعية والصناعية بشكل كبير ومن ثم أيضا معدلات النمو.

٢- مشكلات إجتماعية:

منها على سبيل المثال مشكلة التسرب من التعليم وتردى أحوال المدارس بشكل عام. بالإضافة إلى إنتشار الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات شأنها في ذلك شأن معظم دول القارة. إلى جانب مشاكل الجوع والبطالة والفقر الحاد والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع، الذي كان ينقسم بوضوح شديد إلى طبقتين ، الأولى عبارة عن شريحة رفيعة جداً من الأغنياء غنىً فاحش في مقابل شريحة عريضة من الفقراء فقر مدقع فيما تكاد تكون الطبقة الوسطى غير مرئية على الإطلاق في مشهد صارخ للتفاوت الإقتصادي وانعدام شبه كامل للعدالة الإجتماعية.

ولعله من الصعب رسم خط فاصل بين المشكلات الإقتصادية من ناحية والإجتماعية من ناحية أخرى، حيث أن كلا منهما يؤدى إلى الآخر وفى البرازيل تبدو الأمور أكثر تداخلاً وتعقيداً. فعلى سبيل المثال هناك حلقة مغلقة تدور فيها مشكلتي التسرب التعليمي وعصابات المخدرات ، بمعنى أن أطفال الأحياء الفقيرة يتسربون من التعليم فتضيع فرصهم في الحصول على وظائف محترمة فلا يجدوا أمامهم سوى العمل في عصابات المخدرات ، وتلك العصابات تقاوم بشدة كافة برامج الإصلاح الحكومي للأحياء الفقيرة لأن هذا الإصلاح من شأنه الإضرار بتجارتها ، ومن ثم يزيد الفقر والجوع بسبب عدم الحصول على التعليم وهكذا ، حتى تتصل الدائرة وتغلق وتحكم الخناق على مستقبل النمو والتقدم في البرازيل.
وفى مثال آخر فإنه وبسبب الفقر لجأت الدولة مراراً للإستدانة من الخارج

لتوفير الإحتياجات الأساسية ولكن زيادة هذه الديون أدى بالبلاد إلى أزمة ثقة قوية حجبت عنها الإستثمارات الأجنبية بل والمحلية ومن ثم تناقصت المشروعات الإستثمارية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر ، مما يعنى مجموعة من الحلقات المغلقة التي تجعل الحلول تؤدى في أغلب الأحيان إلى مزيد من المشكلات وتردى الأوضاع الإقتصادية.

ولذلك يمكن القول أن « لولا « تسلم مقاليد حكم دولة تشرف على الإفلاس لعدم قدرتها على سداد دين خارجي كبير، وتعانى من أزمة ثقة حقيقية حالت دون حصولها على قروض جديدة بدعوى عدم قدرة الإقتصاد الوطني على السداد ، والأهم من كل ذلك انه أصبح رئيساً لدولة يقترب عدد سكانها من ٢٠٠ مليون مواطن يعانى أغلبهم من كوارث إجتماعية متمثلة في الفقر والجوع والبطالة وغيرها كما سبق الإشارة وسط آمال وطموحات عريضة من ناخبين أعطوه أصواتهم ليكون لهم بمثابة طوق النجاة من هذا الظلم الإجتماعي الذي توارثته أجيال وراء أجيال في تلك الدولة وخاصة باعتباره رئيساً ذو خلفية عمالية وانتماء يساري قوى.

ثالثا: لولا الإشتراكي بين الواقع وما كان متوقع منه /

مع نهاية ٢٠٠٢ أُعلنت نتيجة الإنتخابات الرئاسية في البرازيل لتُظهر فوز مرشح اليسار ورئيس اتحاد النقابات العمالية «لولا دا سيلفا» ، وفى البداية سادت حالة من الخوف والترقب بين أوساط رجال الأعمال والمستثمرين المحليين من أن يتبنى الرئيس الجديد سياسات إقتصادية يسارية على خلاف مجمل الرؤساء المتلاحقين منذ بداية الحقبة المدنية في منتصف الثمانينات ومن قبلهم الحكومات العسكرية المتعاقبة.

ولفهم هذه المخاوف التي ساورت الطبقة الرأسمالية في البرازيل ينبغي الإشارة ولو بصورة موجزة لحياة هذا الرجل الدرامية ، والتي من المنطقي أن

تثير مخاوف عديدة لديهم.
فقد تجرع لولا شخصياً الفقر منذ أن كان طفلاً ، فقد كان الابن السابع لعائلة تتكون من ثماني أطفال تسكن في الريف ، تركهم والدهم لتتولى أمهم إعالتهم بمفردها ، وهو الأمر الذي أدى به إلى ترك التعليم وهو في الصف الخامس ليعمل في مهن متواضعة بداية من ماسح للأحذية وحتى عامل في أحد المصانع وقد كان ذلك أثناء فترة الحكم العسكري والأكثر من ذلك أن «لولا» لا يحتاج أن يتكلم ويسرد تاريخه الطويل المشرف والمليء بالفقر والمعاناة والنضال في العمل النقابي للدفاع عن حقوق العمال المهدرة في ظل الحكومات العسكرية واليمينية ، ولكن يكفى أن يلوح بيديه لترى أثر هذه الحياة الصعبة ، حيث فقد أحد أصابعه في أثناء عمله المضني في أحد مصانع التعدين. إذا فالرئيس «لولا» لم يكن بحاجة لمن يشرح له احتياجات هذه الطبقة المقهورة ، خاصة وأن الفقر في البرازيل له مذاق خاص لا يعرفه إلا من عايشه ، وقد كان لولا خير من يتحدث باسم فقراء البرازيل ويعمل من أجلهم وهم ملايين الأسر.

وقد كان من المتوقع وبعد إيضاح خلفية هذا الرجل الدرامية ، أن يتجه إما لإنتهاج سياسات اشتراكية عنيفة بل وانتقامية من أصحاب المصانع ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بشكل عام ، أو أن يغرق هو وحاشيته في الفساد في محاولة لتحقيق مكاسب شخصية بحتة ، ولعل هذان هما النموذجان الشائعان في المنطقة العربية على مدار العقود الماضية. لكن ما حدث كان أمراً مختلفاً تماماً.
فقد كان من الواضح أن «لولا» بعد سنوات طويلة من العمل النقابي والدفاع عن حقوق العمال والحياة وسط طبقة الفقراء والنضال من أجل حياة أفضل لهم منذ الستينيات ، وصل إلى درجة من النضج عند دخوله انتخابات ٢٠٠٢ وهو في السابعة والخمسين من عمره جعلته يدرك أن للأغنياء أيضاً حقوق

وللطبقة الرأسمالية مصالح ومطالب ، وقد أوضح هذا في لقاء تليفزيوني له مع قناة الجزيرة الإنجليزية في ٢٠١٠ وقبل انتهاء فترة رئاسته الثانية بشهور قليلة حين قال: (مقتنع بأنني يجب أن أعطى الأولوية للفقراء... والفقراء يحتاجون إلى الإعانات لتكون حياتهم أفضل... ومن جهة أخرى عندما تحصل على المال من الأغنياء فإنك بذلك تؤثر سلباً على رضاءهم).

بإختصار شديد تبنى هذا الرجل سياسات يسارية لحل معضلة الفقر البرازيلي ولإنجاز تقدم قوى في تحقيق العدالة الإجتماعية ، من جهة أخرى انتهج سياسات ليبرالية تفوق كل أحلام شريحة الرأسماليين لحماية صناعتهم واستثماراتهم لدرجة جعلت هذه الطبقة أكثر تأييداً لحكم «لولا» من الطبقتين الوسطى والفقيرة التي كان يمثل لهم البطل ذو الشعبية المطلقة لدرجة أن شعبيته كادت تصل إلى ٨٠٪ قبيل انتهاء فترة رئاسته الثانية وكان هناك مطلب شعبي عارم بتغيير الدستور لتمكينه من فترة رئاسية ثالثة إلا أنه رفض وفضل دعم «روسيف» مرشحة حزبه ورئيسة وزراءه السابقة.

رابعا: كيف حققت البرازيل تلك المعجزة الإقتصادية ؟

١- ما الذي توفر للبرازيل لتحقق تلك المعجزة؟

البرازيل هي بحق أرض المتناقضات ، حيث تختلط فيها ناطحات السحاب مع عشش الصفيح ، ومناخياً توصف بأنها أكبر مستودع للتنوع الحيوي في العالم ، حيث تتواجد جميع الأنظمة البيئية. وديموغرافياً يعيش على هذه الأرض شعب تشكل من أعراق وأصول متباينة ٥٤٪ بيض ٣٩٪ ملونين ينقسمون بدورهم إلى الملاتو(سلالة ناتجة من تزاوج الأفارقة والبيض) والكابوكلوز (سلالة ناتجة من تزاوج الهنود الأصليين والبيض) والكافوكوز

(تزاوج الأفارقة والهنود الأصليين) و٦٪ زنوج و ١٪ المهاجرين العرب ، أما عدد السكان الأصليين الذين بقوا على نقاءهم ولم يختلطوا بأي من الشعوب القادمة يصل إلى نحو ٢٠٠ ألف نسمة أى ما يعادل ٠,١٪ من إجمالي السكان . إلا أنه مجتمع متجانس عرقياً ، بمعنى أن هذه الأصول لا يمكن وصفها بأنها طوائف أو أعراق مختلفة أو متصارعة أو يمكن رسم خطوط فاصلة بين تجمعات منفصلة تقوم على أساس اللون ، وربما يكون الإستثناء الوحيد هو مجموعة السكان الأصليين الذين يصرون على الإحتفاظ على نقاءهم وخصوصيتهم الثقافية وما زالوا يسكنون في غابات الأمازون ويعتقدون بخصوصيتهم وضرورة الحفاظ عليها ، لأنها كل ما تبقى لهم في معركة الإبادة التي خاضوها ضد الرجل الأبيض طوال ٥٠٠ عام عند وصول البرتغاليين لأراضى البرازيل.

إذاً امتلكت البرازيل إلى جانب قدراتها الطبيعية من حيث الأراضي الزراعية الشاسعة والأنهار الكثيرة والثروات الطبيعية مثل النفط والمعادن الوفيرة ، بالإضافة إلى القوة السكانية التي تقترب من ٢٠٠ مليون نسمة امتلكت إلى جانب كل ذلك مناخ ديمقراطي سليم بدأ أولى خطواته في ١٩٨٥ وأخذ في النمو والإستقرار على مدار سنوات. إذاً عند وصول «لولا» إلى الحكم في ٢٠٠٣ كانت البرازيل لديها خبرة ١٧ عاماً من التجربة الديمقراطية بعيداً عن تدخل المؤسسة العسكرية بعد تاريخ طويل من الإستبداد والقهر العسكري ، هذا المناخ الديمقراطي أفرز إرادة شعبية قوية ورغبة عارمة لدى البرازيليين لتحقيق النجاح والنمو والتقدم رغم الفقر الشديد ، وفى النهاية توفر للبرازيل زعيم برتبة رئيس لديه تاريخ طويل من العمل السياسي والنقابي ولديه خبرة حقيقية بمشكلات الدولة والشعب والأهم أن لديه إرادة للنجاح وتحقيق النمو والتقدم وهدف وحيد وهو مصلحة البرازيل ، وكما يقول المحللين في البرازيل أن «لولا» مكث في الرئاسة ثماني سنوات لم يتربح لنفسه ريالاً واحداً

على الإطلاق. امتلك «لولا» عزيمة قوية للنجاح وكاريزما جعلت من اوباما يقول عنه:
(لولا هو السياسي الأكثر شعبية على وجه الأرض).

٢- تفاصيل سياسة «لولا» الإقتصادية لتحقيق النمو ومعالجة الفقر والخروج من شبح الإفلاس:

١) تنفيذ برنامج التقشف

نفذت البرازيل برنامجاً للتقشف وفقاً لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة ، والمهم أنه عند تولى «لولا» الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه «كاردوسو» بل استمر فيه على غير توقعات ومخاوف الطبقات العليا، حيث لجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الإقتصاد ، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات ، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الإقتصاد البرازيلي ، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١ ، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من ١,٥ مليون أجنبى للإقامة في البرازيل في ٢٠١١ وعاد نحو ٢ مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد. وقد أدت هذه الإستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام ٢٠٠٢ أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج «لولا» الإقتصادي مدين للبرازيل

ب ١٤ مليار دولار.

٢) تغيير سياسات الإقراض

تم توفير تسهيلات ائتمانية ، حيث خُفضت سعر الفائدة من ١٣,٢٥٪ إلى ٨,٧٥ ٪ وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار ، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة ٦٨٪.

٣) التوسع في الزراعة وإستخراج النفط والمعادن

الواقع أن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضى زراعية شاسعة وأنهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه ، وكذلك أيضاً ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم «لولا» وقبل الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ واستفادت من إرتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعانى منه الإقتصاد البرازيلي قبيل عام ٢٠٠٣.

٤) التوسع في الصناعة

اتجهت السياسات الإقتصادية في هذا الشأن إلى الإهتمام بشقين للصناعة ، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل التعدين والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهى كانت بالفعل قائمة من قبل

لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والإكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة.
أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة ، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات ، ومن أهم الأمثال شركة
(Embraer)
والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل ، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» ٣٧٪ من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في ١٩٦٩ ولكنها ظلت شركة خاسرة ، حتى تم خصخصتها في ١٩٩٤ في عهد الرئيس الأسبق «كاردوسو» ، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحاً كبيراً ومتميزاً في السنوات الأخيرة.

٥) تنشيط قطاع السياحة

إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لإجتذاب أفواج سياحية كبيرة ، لكن الواقع إن هذه القدرات وحدها غير كاف لهذا بل يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة ، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نمواً ملحوظاً في هذا المجال ، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات ، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الإحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الإحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والإستعراضات المبهرة ، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال ٥ ملايين سائحاً سنوياً. وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الإقتصاد وتحقيق

مزيداً من النمو.

٦) الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر (الإعانات الإجتماعية)

بعد عرض كل الجوانب السابقة من برنامج «لولا» الإصلاحي الإقتصادي يبقى الإشارة إلى الجانب اليساري من خطة الإصلاح الإقتصادي وهو الشق المتعلق بالإعانات الإجتماعية ورفع مستويات الدخل. وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسا فاميليا) ، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد «كاردوسو» قبل وصول «لولا» للحكم ، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى ٠,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين ٦ و ٩ مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها ، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن ٢٨ دولار شهرياً.

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والإلتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة ، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا ٨٧ دولار شهرياً وهو ما يعادل ٤٠٪ من الحد الأدنى للأجر في البلاد ، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال ، كما تصرف هذه الإعانات للأم بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.

وقد كانت إنجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي ، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو ١١ مليون أسرة ، وهو ما يعنى ٦٤ مليون شخص بما يعادل حوالي ٣٣٪ من الشعب البرازيلي. ويمكن توضيح معنى إستفادة الأسر

الفقيرة من البرنامج على النحو التالي ، أنه لم يكن مشروعاً سحرياً للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعاً واقعياً أدى إلى نتائج ملموسة ، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم.

إذاً برامج «لولا» لم تقضى على الفقر تماماً ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة «الطبقة الوسطى الجديدة» ، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين انه قد صعد أكثر من ٢٣ مليون شخص من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهى الطبقة التي يتراوح دخلها من ٤٥٧ إلى ٧٥٣ دولاراً شهرياً.

وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر جينى بنسبة ٢١٪، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة ٣٢٪. و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر ١٠٪ من السكان يزيد بنسبة ٩٪ سنوياً في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين ٢-٤٪ سنوياً ، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذاً فقد توصل «لولا» اليساري إلى العدالة الإجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة ، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم ، بمعنى أنه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساعي الحثيثة لمقاومة الفقر ، إلا أن الفقر ما زال موجوداً والتفاوت الإجتماعي مازال كبيراً. لكن المهم أنه أقل مما كان وبنسب ومعدلات كبيرة وهذا يشير إلى أن الإستمرار على هذا المنوال سيعنى مزيداً من النجاح في إتمام الهدف.

وقد قال الرئيس «لولا» في أحد اللقاءات التليفزيونية رداً على سؤال عن استمرار الفوارق الإقتصادية الكبيرة بين فئات المجتمع البرازيلي، قال: (أنه لا يمكن حل مشكلات ٥٠٠ سنة في ٨ أعوام فقط.... لقد بدأت عملية العدالة

الإجتماعية وعليها أن تستمر لتؤتى ثمار أكبر... وأنا أرى أن المهم في التقدم الإقتصادي ليس التقدم على مستوى الناتج المحلى الإجمالى فقط ولكن الأهم هو الإنجاز في مجال السياسات الإجتماعية أو العدالة الإجتماعية....لقد زاد دخل السكان السود في عهدي بنسبة ٢٢٠٪.... والفقراء أصبحوا يتسوقون من المراكز التجارية) وهو ما لم يكن متاحاً لهم من قبل.

٧) التوجه نحو التكتلات الإقتصادية

من جهة أخرى لم تكتفي البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الإقتصادية الداخلية للنهوض بالإقتصاد البرازيلي ، وإنما أيضاً خطت خطوات متميزة على مستوى السياسات الإقتصادية الخارجية. من خلال منظمة (الميروكسور) وهى بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب وتشكلت بإعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى وأوروجواى في ١٩٩١ وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا. وهى تعد اليوم رابع أكبر قوة إقتصادية في العالم ، وقد اهتمت سياسة «لولا» الإقتصادية على المستوى الخارجي بالقيام بدور قوى في التأثير على النظام الإقتصادي العالمي من خلال اجتماعات (الميركوسور). ويرصد الباحثون الإقتصاديون تنامي ذلك الكيان الإقتصادي الجنوبي في الوقت الذي يتدهور فيه الإتحاد الأوروبي.

وعلى جانب آخر شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس) في ٢٠٠٩ ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في ٢٠١٠. ويعتبر تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر إقتصاديات على مستوى الدول النامية ، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلى لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة. وقد قام هذا الكيان على أساس أطروحة مفادها أنه بحلول ٢٠٥٠ ستنافس إقتصاديات تلك الدول إقتصاد أغنى دول العالم. وهى على أى حال تشكل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الإقتصاديات نمواً في العالم.

وخلاصة القول فإن إتباع سياسات التقشف أدى إلى استعادة الثقة في الإقتصاد البرازيلي ومن ثم زيادة الإستثمارات والإنتاج كذلك أيضا تشجيع الصناعة والزراعة وتشجيع السياحة كل ذلك أدى إلى فرص عمل ومن ثم زيادة الدخل للبرازيليين ، ومن جهة أخرى ساعدت برامج الإعانة الإجتماعية بشكل مباشر إلى رفع مستوى الدخل وتحسن المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة مما أدى إلى خلق قاعدة عريضة للطلب ، وخاصة أن البرازيل دولة كبيرة في عدد السكان كان أغلبهم يعانى من الفقر الشديد وهو ما يعنى عدم القدرة على الشراء. ولكن مع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية ومثلت بديلاً عن السوق الخارجي ، وقد ظهر هذا بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ ، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم تأثراً بالأزمة. فقد حققت البرازيل في هذا العام نمواً وصل إلى ٥,١٪ وذلك لإعتبار الإقتصاد البرازيلي إقتصاداً مغلق نسبياً يعتمد على السوق المحلى بنسبة كبيرة.

خامسا: ترجمة النجاح الإقتصادي إلى مكاسب سياسية /

من المهم الإشارة إلى أنه مع وصول الرئيس السابق «لولا» إلى الحكم في ٢٠٠٣ لم يقتصر برنامجه الرئاسي على إصلاح الوضع الإقتصادي المتردي للبلاد فقط ، بل أيضا كان له برنامج شديد الطموح فيما يخص السياسة الخارجية. وقد استخدم «لولا» ببراعة شديدة النجاحات الإقتصادية التي استطاع تحقيقها في فترة رئاسته الأولى للحصول على مكاسب في مسار السياسة الخارجية ، ومن جهة أخرى وجه سياسته الخارجية النشيطة لتحقيق مكاسب إقتصادية جديدة وهكذا بالتوازي.

إذاً فقد كان برنامجه للسياسة الخارجية يقوم على أساس القيام بعمل دبلوماسي نشيط ليس فقط على المستوى الإقليمي داخل قارة أمريكا

الجنوبية ولكن على المستوى الدولي ، ويقوم على أساس احترام البرازيل للسيادة الوطنية للدول والحفاظ على علاقات تتسم بالسلمية مع كافة دول العالم ، بل وأيضاً مع طرفي العداء ، بمعنى أن البرازيل في عهده قد التزمت بعلاقات ودية جداً مع الولايات المتحدة وكذلك إيران على الرغم من الصراع الدائر بين الدولتين. وقد شهدت فترة رئاسته تطوراً ملحوظاً في العلاقات البرازيلية الإيرانية ، حيث استطاعت الدبلوماسية البرازيلية وفى قلبها شخصية الرئيس «لولا» أن تلعب هذا الدور ببراعة كبيرة والحفاظ على مسافات متساوية مع جميع الفرقاء ، ولكن مع الإحتفاظ بدور فعال وليس مجرد التواجد على هامش المشهد الدولي.

وقد تميزت سياسة «لولا» بأمر غاية في الأهمية، ألا وهو معرفة حجم بلاده دون الوقوع في أحد الخطأين وهما التهويل أو التقليل من الذات ، وهو الأمر الذي يجعل قرارات السياسة الخارجية أكثر رشداً وتصب في مصلحة الداخل ولا تؤدى إلى دخول البلاد في مشكلات إقتصادية وسياسية لا قبل لها بها. ففي حديث للرئيس «لولا» في ٢٠١٠ قال: (عندما نجحت في الإنتخابات الرئاسية وقبيل تسلمي السلطة بشكل فعلى....ذهبت إلى واشنطن في ٢٠٠٢/٩/١٠ وقابلت الرئيس الأمريكى بوش وقلت له أن قضيتي ليست العراق ولكن قضيتي هي محاربة الفقر لشعبي ... إن ملايين البرازيليين من الفقراء والجوعى فكيف لي أن اهتم بالعراق..) إذاً فالرئيس «لولا» امتلك الحكمة التي جعلته لا يتورط في صراع مع الولايات المتحدة في بداية فترة حكمه حيث أنه تسلم دولة لديها جملة من المشكلات الإقتصادية وشعباً يعانى من الفقر والجوع. ولكن وفى فترة رئاسته الثانية وبعد أن تجاوزت البرازيل كبوتها الإقتصادية أبدى انطلاقاً أكبر على مستوى السياسة الخارجية والتدخل في قضايا قد كانت من قبل بعيدة عن اهتمام حكام البرازيل أو هو نفسه (مثل الملف النووي الإيراني) ففي نفس الحديث التليفزيوني السابق

الذي تحدث فيه عن موقفه من العراق يكمل قائلا: (لقد كانت قصة العراق أكذوبة ولذلك لا أريد تكرارها مع إيران) وبالفعل قامت الدبلوماسية البرازيلية بدور محوري في الدفاع عن حق إيران لإمتلاك تكنولوجيا نووية ، كما واجهت بالرفض الشديد أي محاولة أمريكية لضرب إيران عسكرياً كما عارضت فرض عقوبات على الأخيرة. إذاً فيبدو أن الرؤية السياسية البرازيلية في عهده عبرت عن الإرتباط الحكيم بين القوة الإقتصادية وبين اتخاذ مواقف فعالة في السياسة الخارجية.

من جهة أخرى تقوم البرازيل من خلال (البريكس) بمحاولة تقديم نفسها باعتبارها دولة صاعدة تسعى إلى وضع دولي أفضل يتمثل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. وفى واقع الأمر فإن «لولا» لم يعلن عن مطلبه هذا فور وصوله إلى الحكم ولكنه بدأ في الإعلان عنه عقب نحو ٣ سنوات ، ثم زادت نبرة المطالبة بالعضوية مع كل تقدم إقتصادي وهو الأمر الذي مازال مستمراً إلى اليوم في فترة رئاسة خليفته «روسيف» باعتباره مطلباً لم يتحقق بعد.

كذلك فإن البرازيل في السنوات القليلة الماضية أصبحت أحد الدول المقرضة للبنك الدولي بعد أن كانت مدينه له ، ومن ثم استخدمت ذلك الوضع للمطالبة بكوته تصويتية أكبر للدول النامية.

في مشهد آخر وبعد تحقيق البرازيل لنموها الإقتصادي الكبير والذي تزامن مع التدهور الحاد الذي أصاب دول الإتحاد الأوروبي ، نجد البرازيل تقوم بشراء السندات الحكومية البرتغالية في محاولة منها لمساعدتها ، بل والأكثر فقد صرح «لولا» قبيل خروجه من الرئاسة بدعمه لفقراء أوروبا ورفضه فرض برامج التقشف عليهم. وهو بهذه السياسات يسعى لكسب دعم دولي له في قضية الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن باعتباره قطب إقتصادي وسياسي دولي صاعد.

سادسا: الدروس المستفادة من تجربة لولا الإقتصادية في البرازيل /

١- ضرورة توفر الرؤية الواضحة، والإرادة السياسية القوية، والصدق والشفافية في التعامل مع الجماهير، حيث ترجمت الرؤية إلى برنامج عمل يتشكل من مجموعة من السياسات التي تؤدى إلى تحقيق الأهداف. بالإضافة إلى إرادة سياسية وعزيمة لتنفيذ ذلك البرنامج رغم أي صعوبات. وقد واجهت «لولا» صعوبات كبيرة في بداية فترته الأولى وكان أهمها ضرورة التزامه ببرنامج التقشف وتكمن صعوبة هذا الأمر في أن «لولا» اليساري قد تم اختياره من قبل الشعب البرازيلي لأسباب رئيسية تتعلق بحل مشاكل الفقراء ومقاومة الجوع وقد كان من المنطقي أن تؤدى سياسات التقشف إلى مزيد من معاناة الفقراء.

لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا الموقف هو أن صدقه وإعلانه بكل شجاعة إلى شعبه أنه لا مفر من الإلتزام بهذا البرنامج للخروج من الأزمة الإقتصادية وتوجهه بشكل مباشر إلى الشعب ليطلب دعمه في تنفيذ برنامجه الإقتصادي هو ما كتب له النجاح. وعلى النقيض فقد اتبعت الحكومات المصرية المتعاقبة بعد الثورة أسلوب المغالاة في إعطاء الوعود بتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات فورية مثل رفع الحد الأدنى للأجور والإلتزام بتعيينات حكومية على نطاق واسع وغيرها من السياسات التي لم تتخذ في إطار رؤية شاملة وبرنامج مدروس للنهوض بالإقتصاد المصري، بل لم تكن أكثر من مسكنات هدفها الأول والأخير هو تهدئة الشارع المصري وكسب رضاءه، ولم يمتلك أى من المسئولين في السلطة سواء الحكومة أو المجلس العسكري أو حتى البرلمان المنتخب شجاعة الحديث بصدق عن حقيقة الممكن والمتاح تقديمه لتحقيق العدالة الإجتماعية ومواجهة الفقر وسوء الخدمات التعليمية والصحية والعشوائيات وأطفال الشوارع ومأساة الحد الأدنى للأجور وغيرها من المشكلات العضال التي يعانى منها المجتمع المصري ولا يختلف أحد على استفحال هذه المشكلات، لكن كان من الأجدر

أن تعالج وفقاًلبرنامج محدد وليس بالطريقة التي تمت لكسب تأييد شعبي مؤقت.

٢- إن ما تحقق من انجاز إقتصادي كبيرفي البرازيل ، لم يكن ليتم في غياب ذلك المناخ الديمقراطي الراسخ.
ومن المهم الإشارة إلى أن «لولا» لم يكن منوطاً بتنفيذ الأمرين وهما التحول الديمقراطي والنمو الإقتصادي معاً ، ولكنه وصل إلى الحكم بعد نحو ١٧ عاماً من بدأ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية المؤسسية بعد فتر طويلة من الحكم العسكري القمعي في البلاد. واعتقد أن «لولا» لم يكن له أن يحقق هذا التقدم الإقتصادي في ظل غياب الديمقراطية أو حتى في أثناء سنوات التحول الديمقراطي الأولى. فعلى الرغم من أن النجاح والتقدم الإقتصادي كان حليفه إلا أنه لا يمكن إغفال وضع بذور الإصلاح في عهد سلفه «كاردوسو»، حتى أن برنامج (بولسا فاميليا) الشهير انطلق في عهد «كاردوسو» كذلك أيضاً إنشاء منظمة (الميروكسور) الإقليمية كما سبقت الإشارة.
إذاً لا ينبغي التصور أن أي رئيس أو حكومة قادمة في مصر يمكن أن تمتلك عصاً سحرية لتحقيق النمو الإقتصادي الفوري و في الوقت نفسه إتمام عملية الإنتقال الديمقراطي , فلابد من أن تمر البلاد بعد الثورات بحالة من الإضطرابات والتقلبات السياسية ونظم الحكم وتحدث اختلافات بين أفراد شعب عاش نائماً طوال حياته فهو يمر بتجربة جديدة عليه يريد أن يحقق التقدم والإزدهار وكل فرد يريد أن يفرض رأيه وطريقته لتحقيق هذا الهدف , فهذا مسار إجباري للتقدم بعد الثورات وسيستمر حتى يقتنع الجميع أن لا حل سوى الوحدة والتعايش .. لا حل سوى التكاتف من أجل تحقيق هدفنا جميعاً .. لا حل سوى العمل وبناء مصر المستقبل.

٣- كما أن تحقيق النجاح واكتساب الشعبية العارمة لم تجعل «لولا» يستغل ذلك ويسعى لتغيير الدستور البرازيلي ليتمكن من إعادة ترشيحه مرة ثالثة كما فعل جاره «شافيز» في فنزويلا ، على الرغم من التأكيد أن هذا الأمر كان بالفعل مطلباً برازيلياً شعبياً حقيقياً. ولكن «لولا» أعلن أنه يفضل أن تحافظ البرازيل على قواعد الديمقراطية ومكتسباتها ، وألا يعيد إلى بلاده آليات نظام عانى هو وزملاءه في النضال من أجل التخلص منه. وبالفعل قد كانت تلك هي حقاً آفة النظام المصري قبل ثورة يناير بل ومعظم الأنظمة العربية الأخرى ، وهى بقاء الرئيس في السلطة لفترات متعاقبة حتى الموت ، بل والأكثر من ذلك الرغبة في توريث السلطة. والمهم عقب الثورة هو عدم تكرار هذا النموذج وعدم بقاء شخص واحد في السلطة مهما كانت انجازاته لأن الحفاظ على آليات الديمقراطية هو الضمانة الحقيقية لعدم ظهور الفساد واستفحاله ، وأن المهم ليس فوز مرشح أى تيار في الإنتخابات الرئاسية ، بل الأهم هو ضمان إمكانية إسقاط هذا المرشح مرة أخرى ان لم يحقق النجاح من خلال صندوق الإقتراع ، لا أن يكون وصوله معناه إلغاء الديمقراطية والعودة إلى نموذج الرئيس اللانهائي ، والواقع فإن «لولا» قد خاض غمار الإنتخابات الرئاسية وفشل ثلاث مرات في ١٩٩٠ و١٩٩٤ و١٩٩٨، ثم حقق النجاح في المرتين الرابعة في ٢٠٠٢ والخامسة في ٢٠٠٦، ومن الممكن أن يخوضها مرة أخرى في انتخابات ٢٠١٤.

٤- كذلك أيضا تقدم التجربة البرازيلية تصوراً عن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الإجتماعية والفقر يلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيداً عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية ، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضاً من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدى إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الإقتصادي بشكل عام وتحسين

حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص. ولكن مع التأكيد أنه لا يمكن إغفال ضرورة وجود برامج للإعانة الإجتماعية إلى جانب قـرارات مباشرة من الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور ، لضمان ألا يصب النمو الإقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء ومن ثم يؤدى إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما حدث في معظم دول العالم منذ التسعينيات ، حيث ظهرت وانتشرت الأفكار الليبرالية الجديدة التي قدمتها مدرسة شيكاغو والتي تبنتها العديد من دول العالم الثالث وعلى أساسها تبنت مصر منهج الخصخصة وسياسات السوق الحر بالإضافة إلى الفساد ذو الطابع المصري الخاص ، وفى النهاية عاشت مصر خلال العقدين الماضيين حالة من تآكل الطبقة الوسطى ونزوح الملايين إلى مرتبة الطبقة الفقيرة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بدرجة مستفزة ، حتى أصبحت العدالة الإجتماعية والحصول على العيشة الكريمة أحد مطالب ثورة يناير. والمهم هنا في مصر هو عدم الوقوع في خطأ الإنقلاب التام إلى النقيض واللجوء إلى تكرار أخطاء التأميم والردة عن إقتصاديات السوق الحر برمته وإنما ترشيد تلك السياسات وتنقيتها من شبهة الفساد والتربح الشخصي ، ولنا في «لولا» اليساري مثال يحتذي في عدم التوحش في استخدام السياسات الإشتراكية.

٥- في درس آخر يتعلق ببرامج الإعانات الإجتماعية ، فقد قدم برنامج (بولسا فاميليا) تجربة تستحق الدراسة والتكرار، فهو لم يكن برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط ، وإنما كان برنامجاً مشروطاً كما سبقت الإشارة ، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة في حالة عدم إلتزامه بإرسال أولاده إلى المدارس أو عدم إلتزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية.
إذاً كان هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل ، وهنا تكمن الإستفادة الحقيقية وهى تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر

والمرض وراثياً وطبقياً. وكذلك كم تحتاج مصر إلى مثل هذا النموذج من برامج الإعانة المشروطة. فعلى الرغم من عدم وجود إعانات حكومية تذكر في العهد السابق إلا أنه لا يمكن إغفال دور الجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية والشبابية التي انتشرت في مصر انتشاراً بالغاً ، حتى أن كثير من برامج التليفزيون الشهيرة قد انخرطت هي الأخرى في هذا الدور وعملت كحلقة وصل بين طالبين المساعدات وبين المانحين ، لدرجة أن من يتابع هذا المجال في مصر يفاجأ بأن هناك قطاع لا بأس به من المصريين يحصلون على طعامهم ودواءهم وملبسهم بالكامل دون أدنى عمل أو وظيفة من خلال إعانات شبه ثابتة من هذه الجمعيات ، لكن ظلت هذه الطبقات تورث الفقر والمرض والجهل من جيل لآخر بل وتتسع بسبب إقبالها الكبير على الإنجاب ، فالمهم هو ليس إعطاء الإعانات الإجتماعية بل المهم هو أن تكون مشروطة بالتعليم والصحة لأنه قد آن الأوان لكسر هذه الحلقة المغلقة التي تفرز مزيداً من الأطفال الأميين والمرضى والفقراء.

٦- الإهتمام بتطوير الإنتاج المحلى سواء الزراعي أو الصناعي وفى الوقت نفسه إتباع سياسات إقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية لحماية الإقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للأزمات الإقتصادية العالمية والتي تعصف بالإقتصاد العالمي اليوم. والمجتمع المصري الذي يقترب في عدد سكانه من ٩٠ مليون نسمة من الممكن أن يمثل طاقة إنتاجية كبيرة ومتنوعة ، بالإضافة إلى كونه سوقاً واسعاً. ولا يمكن إغفال أن هذا هو ما جعل البرازيل تكون أقل دول العالم تأثراً بالأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي وصلت ذروتها في ٢٠٠٨.

٧- في درس آخر ربما يكون أقرب إلى السياسة الخارجية ، يتعلق بضرورة الوقوف على حقيقة قوة الدولة اقتصادياً , بمعنى عدم الدخول في صراعات

خارجية قد تكلف الدولة مزيداً من الأعباء في مرحلة النهوض ، وقد سبقت الإشارة إلى أن «لولا» أعلن بمنتهى الوضوح أنه لا يمكنه الإهتمام بما يحدث في العراق في ٢٠٠٣ ، لأنه ما زال في عامه الأول من الرئاسة وما زال أمامه عمل طويل في مكافحة الجوع. إذاً فمن المهم جدا في البداية أن تصب كافة الجهود على حل مشكلات الداخل ثم في وقت لاحق تستخدم هذه النجاحات الإقتصادية لمزيد من النجاح في السياسة الخارجية ، ولعل فنزويلا قدمت نموذجاً على نقيض نموذج البرازيل ، على الرغم من انتماء كل من الرئيسان «لولا» و»شافيز» إلى التيار اللاتيني اليساري بما يحمله من سخط على سياسة الولايات المتحدة في القارة الجنوبية ، إلا أن «لولا» عرف قدراته وإمكانياته وسعى لتحسين أوضاع شعبه وهذا لم يمنعه في النهاية من اتخاذ مواقف مخالفة للمصالح الأمريكية مثل حملته الكبيرة لجمع أكبر تأييد لقضية الإعتراف بالدولة الفلسطينية أو حتى مساعيه الدبلوماسية الثنائية مع تركيا لإيجاد مخرج لإيران من أزمة ملفها النووي ، ولكن كل هذا تم في إطار موضوعي وعملي ، أما «شافيز» فقد بذل كثير من الجهد والمال في شن حروب كلامية ودبلوماسية على الولايات المتحدة في الوقت الذي لم يقدم انجازاً ملموساً على أرض الواقع ولم تحقق فنزويلا وهى خامس أكبر منتج للنفط في العالم أي تقدم إقتصادي ملحوظ.

٨- ويجدر الإشارة إلى أن التجربة البرازيلية لم تكن فقط تجربة «لولا دا سيلفا» أو سلفه «كاردوسو» أو خليفته «روسيف» ، بل هي تجربة نجاح ما كان لها أن تحدث لو لم تتوفر إرادة شعبية حقيقية ووعى جماهيري لأهمية النهوض ، فالشعب البرازيلي بطبقاته الفقيرة هو من تحمل أعباء سياسات التقشف حتى تعافى الإقتصاد البرازيلي وهو الذي ينتج ويصدر رغم وجود عصابات المخدرات ، كما أنه هو من استطاع تقديم عروض ناجحة وقوية وصادقة مكنت البرازيل من الحصول على تنظيم أهم حدثين

رياضيين في العالم وهما بطولة كأس العالم في ٢٠١٤ بعد منافسة قوية مع الولايات المتحدة والتي كان يتزعم حملة الترويج لها الرئيس اوباما بنفسه ، بالإضافة إلى الألعاب الأوليمبية في ٢٠١٦ والتي فازت بها ريو دى جانيرو بعد منافسة قوية مع مدريد لتكون بذلك أول دولة في أمريكا الجنوبية تقام بها الأولمبياد في التاريخ ، وقد قال «لولا» في كلمة مؤثرة تعليقاً على فوز بلاده بتنظيم الأولمبياد وهو يبكى «لقد ساعدت روح البرازيل مدينة ريو على الفوز بالأولمبياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو ، لقد قدمت المدن الأخرى عروضاً بينما قدمنا قلباً وروحاً» ، وأضاف «أعترف لكم بأنني لو مت الآن فإن حياتي ستكون ذات معنى وقيمة ، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الإقتصاد البرازيلي وعظمتنا الإجتماعية وقدرتنا على تقديم خطة ناجحة». وكم تحتاج مصر اليوم وبعد ثورة أسقطت نظاماً سياسياً أفسد مصر مالياً وإقتصادياً فساداً بالغاً إلى مثل هذه الروح والعزيمة الشعبية للخروج من عثرتها الإقتصادية.

٩- الرئيس لا يمثل فئة واحدة من الشعب , يعني لا ينفذ فكره بغض النظر عن احتياجات شعبه (كله) .

١٠- الصراحة , الصراحة في الحوار أهم أسباب النجاح ولكسب ثقة الشعب , يعني لا يقول المسئول هنزود المرتبات ونقلل الأسعار والحياة هتبقى (فل) ويحصل العكس لمجرد انه يسعد الناس !!!
الرئيس البرازيلي في أول مشوار التنمية اتكلم مع شعبه بكل صراحة وقال لازم نطبق مشروع التقشف علشان ننجح وبالتالي الناس ساعدته , أصل الرئيس مش هينجح لوحده , الناس هي اللي هتبني وتزرع وتعمر وتنهض بالبلد فلازم يبقوا ايد واحدة.
احنا كمان نقدر نتفوق على تجربة الصين والبرازيل وفي زمن أقل بكتيـــــر

بمواردنا وعقول علماءنا وطاقة شبابنا وبهدفنا وإرادتنا وأهم حاجة: - وحدتنا -

هي ايه مشاكل مصر؟

ببساطة كل حاجة عاوزة حل , والمشكلة الأكبر ان مافيش إمكانيات حقيقية لحل كل المشاكل.

- لأ مصر كانت وستظل مليـــــــــئة بالخيرات والموارد -

ماشي كلام حلو وصح طبعاً بس المشكلة ان مواردها في حالة سكون وعايزة أفكار وحلول وشغل واجتهاد وميزانية طبعاً علشان تخليها موارد منتجة.

فلازم نحاول نطلع حلول بأبسط الإمكانيات ونشوف ازاي نحول الموارد الساكنة الى حالة الإنتاج , ونحاول نعالج مشكلات بلدنا بأبسط الطرق المتاحة.

obeikan.com

ملف الإقتصاد

obeikan.com

الإقتصاد , الإقتصاد هو الحل.
مافيش إقتصاد مافيش تنمية مافيش تقدم, طبعاً السياسة و التعليم والبحث العلمي والصحة و... مهمين وضرورين لتقدم أي بلد بس من غير إقتصاد مش هنقدر نطور أي منظومة لا سياسية ولا تعليم ولا صحة ولا نزود مرتبات ولا نوفر سلع وبالتالي هنفقد الناس اللي هيبنوا البلد.
« حب الوطن بيعيش لما يموت الجوع »

طيب ايه الحل ؟

مصر مواردها كتيـــــــرة بس العائد قليل جداً ومش مكفي احتياجات الشعب, يبقى الحل اننا نستحمل شوية ونبدأ مشاريع تخلي العائد كبير بإستخراج أفضل ما يمكن من الموارد وبعد كده نقدر نحل مشاكل الإنسان الفقير بتحسين الخدمات.

أولا: نفكرفي حلول بأقل تكاليف للإستفادة بمواردنا.
ثانيا: نبدأ في مشاريع عملاقة كمشاريع قومية.

obeikan.com

مجلس مصر الحديثة

- مجلس دائم غير مترتب على الوضع السياسي.
- يضع خارطة التقدم الإقتصادي و تطوير مصر من حيث المشاريع القومية والأفكار والحلول للمشكلات ويكون مسئول على تنفيذها بعيدنا عن السياسة ونظام الحكم (فغير معقول انه كلما تغير النظام أو الحكومة تُلغىَ المشروعات القائمة ونبدأ من جديد!!).
- استقبال أفكار ومقترحات المصريين في حل المشاكل.
- مستقل ويحاسب من مجلس الشعب.
- يستخدم صندوق دعم مصر حتى يكون تنفيذ المشروعات القومية بأيدي مصرية وتمويل مصري.

* يتكون من/
١) أفضل شخصيتان في مجال التخطيط الإستراتيجي.
٢) أفضل شخصيتان في المجال الهندسي.
٣) أفضل شخصيتان في المجال القانوني.
٤) أفضل شخصيتان في المجال العلمي.
٥) أفضل شخصيتان في المجال الإقتصادي.
٦) أفضل شخصية للتعبير عن الشباب والقدرة على توحيد المصريين حول مشروع قومي.

- يستعين المجلس بأفضل العقول المصرية على مستوى العالم في كل المجالات ويدعو الطيور المصرية المغردة في الخارج للعودة للمساعدة في تقدم مصر...

obeikan.com

طمي السد العالي

د. أحمد عبدالجواد رئيس فريق الأبحاث بمعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسس المجموعة الإستشارية الصناعية بجامعة «جورج تاون» في الولايات المتحدة الأمريكية يقدم إلينا مشروع أشبه بالمفاجأة حتي إن كثيراً من الناس لا يستطيعون إستيعاب ما يقوله وأخذه مأخذ الجد ، إذ قال لنا أن السد العالي يرقد علي تل من الذهب والبلاتين ويمكنه إستخراج طن ذهب وآخر من البلاتين يومياً بخلاف الطمي الذي يكفي لإصلاح ملايين الأفدنة !!!
وأنه لا يريد شيئا أكثر من أن يدعوه يعمل فقط ، من أجل وطنه الذي يسعي لتطوره وتنميته.

الحقيقة أن كلام الدكتور أحمد عبدالجواد أصابني بالدهشة مما جعلني أبحث عن صحة كلامه ففوجئت أثناء بحثي أن الفراعنة كانت لهم تجارب في هذا الشأن حتي أنهم كانوا يضعون فراء الخروف فوق ألواح من الخشب وحين تمر به مياه النيل يعلق تبر الذهب بالفراء كما أن السودان إستعانت ببعثة صينية للبحث عن الذهب وإستخراجه من مياه النيل.
يبدو أن مشروع الدكتور أحمد الذي نظن أنه درب من الجنون حين نسمع تفاصيله له أساس من الصحة.

كيف طرأت عليك فكرة المشروع؟

بدأت حين كنت أعمل رئيس هيئة أبحاث بمعهد الكويت للأبحاث العلمية وفوجئت أن شركة أجنبية تدرس مشروع رفع الطمي الذي يهدد جسم السد العالي ، خاصة بعد أن ثبت أن هناك أخطاء في تصميمه أدت إلي تراكم

الطمي.
فالسد غالبية جسمه من ركام «زلط» وجرانيت مغلف بخرسانة مسلحة تتخلله فتحات التوربينات وغرف الكنترول.
كما أن إرتفاعه ٢٠٠ متر من القاع للجسر في حين أن المسموح به ١٨٦ متراً فقط كحد أعلي لمستوي المياه , والتصميم العلمي الصحيح يتطلب أن يكون خلف السد ١ جرام سنتيمتر مكعب ، لكن كان هناك سوء تصميم والسد العالي هو السد الوحيد في العالم الذي لم يكن له هاويس ، والهاويس يسمح للملاحة النهرية من الشمال للجنوب والعكس ، والأهم إذا جاء فيضان مفاجئ لا يستطيع السد مواجهته بدون الهاويس لذلك تقوم الحكومة المصرية حتي الآن إذا جاء فيضان بوضع شوكة نهرية لينسكب الماء من البحيرة إلي منخفض توشكي الذي لم يبطن لا بأسفلت ولا بأسمنت لتتسرب المياه إلي النهر العظيم في ليبيا وهذا إهدار للثروة المائية المصرية في نفس الوقت يؤدي إلي تدمير جدار بحيرة ناصر وتعرضه للكسر ، فعندما تدخل المياه البحيرة تسكن وتعطي الفرصة للطمي أن يترسب مما يؤدي إلي إجهادات علي جسم السد الخلفي من ناحية البحيرة تولد شروخاً «ميكروسكوبية» تؤدي إلي إنخفاض عمر السد الإفتراضي من ٥٠٠ سنة إلي ٢٥٠ سنة.

كيف اكتشفت أن الطمي المتراكم مشبع بالذهب والبلاتين؟

بدأت البحث في الأمر حين أعلن المهندس «مينا إسكندر» رئيس مجلس إدارة السد العالي عام ١٩٩٦ أن الطمي المتواجد خلف السد العالي وخزان أسوان يحتوي علي نسبة عالية من الذهب ، وتم وضع سفينة أبحاث من أستراليا لأخذ عينات من الذهب وتحليلها خارج مصر.

هناك حقيقة علمية تؤكد أن كل أنهار الأرض بها ذهب وبلاتين ومعادن

نفيسة وعناصر مشعة وهذا سر بناء الولايات المتحدة حيث استخرجت «الذهب» من نهر الميسسبي ، استطاعوا به شراء مصانع ومعدات عسكرية ولقد أجريت دراسات فيما يتعلق بالذهب والبلاتين المتواجد في طمي السد وتوصلت إلي أن هناك كثافة الذهب «١٨ جراماً» في السنتيمتر مكعب وكثافة البلاتين «٢٢ جراماً» وكثافة الطمي «٥,٢ جراماً» في سكون المياه وأول ما هو يترسب الذهب والبلاتين «٧٥,٢».

معني ذلك أن خطأ تصميم السد العالي كان وراء ترسب الذهب والبلاتين؟

هذا صحيح فعدم وجود هاوس للسد أدي إلي ترسب كميات عظيمة من الطمي ، وقد قلت هذ الكلام للسيدة هدي عبدالناصر وأنه كان من حسن سوء تصميم السد العالي ، أن يجلب للمصريين الذهب والبلاتين بعد ما عاشوه من سنوات صعبة ، الأمر لا يقتصر علي الذهب فقط حيث يحتوي السد علي ٤ ملايين فدان بارتفاع متر تكفي لخصوبة ٤٠ مليون فدان بالصحراء.

وما الإجراءات المطلوبة لإستخراج هذه الكنوز؟

المطلوب البدء حالاً في رفع الطمي من السد العالي وبعدها نقوم بعملية فصل الذهب عن البلاتين.
وكم تكلفة المشروع حسب دراسة الجدول التي وضعتها؟

لا تزيد التكلفة علي ٥٠ مليون دولار وبعدها نحصد أطناناً من الذهب تمكننا من بناء ١٠محافظات جديدة وزرع ٤٠ مليون فدان وتمويل كل مشروعات البناء والتنمية في مصر.

وكم يبلغ نصيب الفرد المصري في حالة استخراج هذا الكنز؟

لا يقل نصيب كل مصري عن ٤٠ مليون جنيه.

هل حاولت عرض مشروعك علي المسئولين في مصر؟

نعم ذهبت لمكتب رئيس الوزراء وإلتقيت بمدير مكتبه ومازلت منتظر الرد وكذلك عرضته علي الدكتور ممدوح حمزة الذي تحمس له في البداية وعلي الدكتور فاروق الباز.

والأن حان الوقت لتنفيذه...

obeikan.com

إعلانات الطرق

عائد كبير للبلد بعد ٦ شهور أو أقل...
هناك فكرة تقدم عائد للبلد بشكل كبير وسريع دون انتظار سنوات كثيرة وهى تخص قطاع الطرق فى الدوله.
هناك بعض المواقع التى تمتلكها الدوله يتم حصرها وإعداد مناقصات للشركات , تقوم فيها بتصنيع شاسيهات كبيرة بمعنى إعلانات الطرق حيث لا تقوم الحكومه بصرف أى مبلغ وتقوم الشركات الأخرى بصرف وتكلفة هذه اللوحات والإعلانات فى مقابل أن تأخد حق الإنتفاع لمدة ٦ شهور بمعنى أن لو الإعلان الكبير تكلفته ١٠٠ الف جنيه على سبيل المثال تقوم هذة الشركات بصرف هذا المبلغ على حسابها الخاص فى مقابل حق الإنتفاع بهذا الإعلان لمدة ٦ شهور لأن ايجار هذه الإعلانات شهرياً بمبالغ كبيرة جداً قد تصل الى ١٠٠ الف جنيه شهرياً على سبيل المثال وبالتالى تكون الشركه المنفذة للإعلان قد إستفادات من هذا لمدة ٦ شهور فى مقابل عمل الإعلان على حسابها الخاص وبعد ٦ شهور تقوم الدوله بالإستفادة من هذه الإعلانات , وتدخل فى إيرادات الدوله أحسن بكتير جداً من أن تقوم الدوله بتخصيص مكان لشركه وتكون الإستفادة فقط من الضرائب التى تصل الى مبالغ بسيطه جداً ومن هذا قد تكون الدوله قامت بعمل يوفر ربح عالى جداً خلال ٦ شهور مباشرة يعنى بمعنى تانى شوف كام موقع ممكن تقوم الدوله بعمل هذه الفكرة فيه وقد يصل الى مليارات الجنيهات دخل للبلد.

ولتحسين الفكرة :

ممكن تحويل جميع إعلانات الطرق والشوارع للإنارة بالطاقة الشمسية وقطع التيار المغذى لها من الشبكة الكهربائية الموحدة خاصة وأن معظم هذه الإعلانات تستهلك الكهرباء على مدار اليوم دون توقف وبإصراف.

وذلك فى اطار برامج القطاع لترشيد استهلاك الطاقة وتشجيع الإتجاه للطاقات البديلة لترشيد استهلاك الوقود البترولى.

أكدت الدراسات أن إستغلال الخلايا الضوئية لإنارة إعلانات الطرق أكثر جدوى إقتصادية من الإنارة العامة من الشبكة القومية خاصة فى حالة الطرق السريعة والبعيدة عن الشبكة وأن التكنولوجيا الحديثة شهدت انخفاضاً كبيراً فى تكاليف الإنارة الشمسية مع جودة كبيرة ولا تتأثر بانقطاعات التيار من الشبكة والتى تستمر لفترات طويلة بالإضافة لكونها تسرف فى إستهلاك الكهرباء التقليدية لسرعة تلف الأجهزة التى تتحكم فى الإنارة والإطفاء وأن هذة التكنولوجيا أصبحت منتشرة فى كافة دول العالم على الطرق السريعة وهى مستخدمة فى مصر منذ فترة طويلة إلا أن رخص أسعار الكهرباء لم يشجع على التوسع بها.

أشارت الدراسات الى أن هذه الخطوة من شأنها تشجيع تصنيع تكنولوجيات الطاقة الشمسية فى مصر وإنشاء صناعات لمكوناتها بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية التى تعرض التعاون فى هذا المجال الواعد مما يجعل مصر من الدول الهامة فى تصنيع هذة المكونات وتصديرها لدول العالم.

إنتاج الاستيراد

هي الكلمة ده صعب تحقيقها ؟!!
لأ طبعاً مش صعب.. .

بدل استيراد احتياجات المصريين من فروع الشركات العالمية في كافة أنحاء العالم , نستورد فروع الشركات العالمية نفسها ونصنع في مصر ونوفر احتياجاتنا من غير استيراد لأ ونصدر كمان الفائض , ده غير ألاف فرص العمل وتقليل تكلفة المنتج بتقليل تكلفة النقل والشحن وبالتالي هيوصل بسعر أقل للمستهلك.

بس الكلام ده صعب تحقيقه والشركات العالمية هتيجي ليه ؟
أولاً :
مش صعب تحقيقه , لما الدولة تتفق مع الشركات على توفير الأراضي اللازمة لكل شركة مقابل أن الشركة تفتح فرع تصنيعي في مصر , وتبقى الدولة شريكة مع الشركة بنسبة أو بأي صيغة أخرى بحيث يبقى الكل مستفيد.
ثانياً :
والشركات هتيجي ليه؟
ببساطة لموقع مصر الممتاز والإستراتيجي في المنطقة ولتوافر الأيدي العاملة والتي تحتاج بعض التدريب فقط وللتعداد السكاني المرتفع في مصر فهي تمثل سوق إستهلاكي ضخم ,
ومن خلال مصر تستطيع الشركات العالمية فتح أفاق جديدة لها في الشرق الأوسط وأفريقيا.

مثال يتم تنفيذه بالفعل الأن:
شركة سامسونج وإقتحامها لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عن طريق مصر.
تم توقيع إتفاقية بين الحكومة ممثلة فى وزارة الصناعة ووزارة الإستثمار ومحافظة بنى سويف وشركة سامسوج ، لإنشاء أول مصنع للشركة بالشرق الأوسط.
المصنع سيتم إنشاؤه على مساحة ما يقرب من ٣٧٠٠ متر مربع فى منطقة أبو راضى بمدينة بنى سويف ، بتكلفة إستثمارية تصل إلى ١,٧ مليار جنيه سيعمل على توفير ١٤٠٠ فرصة عمل مباشرة و٢٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة.
المصنع يتم إنشاؤه على ثلاث مراحل ، وسيتم الإنتهاء من إنشاء أول مرحلة في النصف الأول من عام ٢٠١٣ ، وهذا المشروع سيساهم بشكل كبير فى النهوض بالصناعة فى مصر.
قال السيد ديوك بارك مدير عام سامسونج مصر أنه سوف يتم تطوير المصنع على مراحل مختلفة بداية من إنتاج أجهزة التليفزيون و الشاشات , و في حال توفير متطلبات السوق ستتوسع سامسونج في إنتاج أحدث المنتجات مما يوفر آلاف فرص العمل للمصريين وخاصة من أبناء الصعيد , فقد جاء قرار سامسونج بإنشاء المصنع في مصر ليؤكد إلتزامنا المستمر للسوق المصرية و إيماننا القوي بأن قطاع التكنولوجيا المصري لديه فرص كبيرة للنمو , ويمثل المصنع إلتزامنا بتزويد مستخدمينا بأفضل مجموعة ممكنة من منتجاتنا.

ياريت نشوف على الأراضي المصرية الشركات الأخرى:
Apple – Daewoo – Ford – Mercedes – Kodak – Nike – Adidas – Mazda – Nokia – Opel –Philips – Suzuki – Sony – BMW –Seat – HP – Dell – Panasonic - Acer
وغيرهم وغيرهم ...

كما قدم الأستاذ محمد جاد فكرة رائعة في هذا المجال وهي فكرة قد تساعد في إنقاذ إقتصاد البلاد ودفع عجلة التنميه الي الأمام ، فلا ننسى أن أي مشروع عظيم بدأ بفكرة.

تنفق مصر سنوياً ما يزيد عن المائه مليون دولار في إستيراد أشياء رخيصة الثمن وذلك للإستهلاك اليومي , أشياء لا نشعر بها ونقوم بإستهلاكها بعد إستيرادها ودفع العملة الصعبة للحصول عليها وياليت أن هذه الأشياء تساعد في دفع عجلة التنمية أو تقوم بإتاحة العديد من فرص العمل.

ما هي هذه الأشياء التي نستوردها من (الصين) بكثره وندفع فيها بالدولار !؟

ويطلق عليها أشياء لأنها غير نافعة للإقتصاد القومي مع أنها قد تكون نافعة للناس.

من هذ الأشياء/

- ولاعات السجائر
- ولاعات البوتاجاز
- فوانيس رمضان
- ألعاب أطفال بمختلف أنواعها وأشكالها
- بعض من قطع غيار السيارات البلاستيكية
- أحذية من الجلد الصناعي
- ملابس مصنوعة من البوليستر

وهذه بعضٌ مما نستورده من الصين ، فإذا أمعنا النظر فيها نجد أنها منتجات لا تقوم بتنمية للإقتصاد القومي أو حتي توفير فرص عمل كثيفه للشعب ، بل إنها تقوم لمصلحة فئة صغيرة من المجتمع ألا وهم مستوردي هذه الأشياء التي لا تحتاج الى مصانع عملاقة لإنتاجها بل قد تحتاج الى مجموعة ورش

وعمالة ماهرة وقليل من الأموال لتصنيعها بالإضافة الى تسويقها , بل أيضاً لا تحتاج الى أن نستغني عن العملة الصعبة التي نحصل عليها بالكاد من أجل إستيراد هذه الأشياء.

محتوي الفكرة/

أولا : كيفية الحل ؟

حل هذه المشكلة البسيطة هي أن ننتج هذه الأشياء بأنفسنا وبأيدي أولادنا من العمالة حتي نوقف نزيف العملات الصعبة في إستيرادها ونوفر العديد من فرص العمل وتحريك عجلة الإنتاج في مصر.

ثانيا : المكان

يوجد لدي الحكومة المصرية أراضي بالمناطق الصناعية وهذه المساحات غير مستغلة بالمرة.

من السهل أن يتم تخصيص قطع من الأراضي بالمناطق الصناعية بغرض إقامة مصانع وذلك بدون دفع رسوم للحصول علي هذه القطعة من الأرض الغير مستغلة.

ثالثا : التمويل

لبناء المصنع وتجهيزه من الممكن الحصول على الأموال عن طريق الإكتتاب الوطني للمصريين ويتم الإكتتاب بعد الإعلان عن هذه الفكرة الوطنية التي تهدف الى توفير الآلاف من فرص العمل وإيقاف نزيف العملات الأجنبية الصعبة.

وبهذه الطريق سوف نضمن أننا سوف نحصل علي التمويل اللازم لبناء المصنع وتجهيزه بالمعدات المطلوبة.

ولتكون أولى هذه المصانع (مصنع لصناعة المنتجات البلاستيكية والمنتجات المصنعة من الباغ مثل الولاعات بمختلف أشكالها وإستخداماتها وكذلك لعب الأطفال وبعض من إكسسوارات السيارات البلاستيكية)

رابعا: العمالة

١- سيتم الإستعانة ببعض من العمالة الماهرة في هذه الصناعات سواء مصريين أو من دول أجنبية أو عربية و دورهم هو التعليم والتدريب للعمالة الغير مدربة.

٢- العمالة الغير مدربة والرخيصة:

من عشرات السنين ونحن نستقبل تحذيرات من أساتذة علم الإجتماع بأنه توجد قنبلة موقوتة تسمي بإسم المشردين وأطفال الشوارع ومع الأسف تعاملنا مع هذه التحذيرات بإستخفاف ولكن حدث ما كان نحذر منه.

وذلك عندما حدث الإنفلات الأمني فقد طافت مجموعات من أطفال الشوارع والمشردين ينهبون ويسرقون ويروعون المصريين.

فهنا يوجد الحل :

يوجد حسب الإحصاءات ما يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ مشرد بشوارع القاهرة ، إنه لرقم خطير والى الأن مازالوا طليقين في الشوارع منتظرين فرصة أخري للسرقة والنهب.

اذا أمعنا النظر أنه لا يوجد إنسان يكره الإستقرار والمعيشة الكريمة أي أنهم اذا عرض عليهم أسباب للعيشة المستقرة لن يترددوا للقبول ومن هذه العروض:

أ- مرتب ثابت يتراوح من ٥٠٠ الي ٧٠٠ جنيها والحصول عليه بشرف وعزة نفس.

ب- توفير مكان للإقامة.

ج- الحصول علي غذاء مناسب.
د- تعلم مهنة أو حرفة شريفة ينفع بها نفسه.

قد يحصلون علي نفس المال من الشارع ولكن بعد أن يفقدوا كرامتهم وشعورهم بالآدمية لكن معنا سوف يشعرون بالآدمية والكرامة.
انها طاقة بشرية غير مكلفة يمكن الإستعانة بها من أجل تحقيق هذا المشروع وسيتم الإستعانة بمن بلغ السن القانوني للعمل حيث لا نستطيع أن نستعين بالأطفال في هذا المشروع
٣- البرنامج:
يتم تدريب هذه العمالة علي الإنتاج الجيد الذي يلائم السوق المصري والذي ينافس الصناعات الصينية حيث تعمل العمالة علي فترات مناوبة , ويتم تغذيتهم وتوفير الإقامة لهم داخل المصنع أي مبيت للعمال.
فمثلاً من الممكن أن يعملوا لمدة ٨ ساعات في اليوم وفي وقت الإستراحة من الممكن أن يحصلوا علي معلومات تفيدهم عن طريق متطوعين من الجمعيات الخيرية فمثلاً من الممكن تعليمهم القراءة والكتابة وتعليمهم مبادئ الأديان والسياسة والإقتصاد المبسط , حتي يشعروا بالمجتمع الذي تغيبوا عنه لمدة كبيرة.

خامسا : الأرباح
بمشيئة الله هذا المشروع سيحقق أرباح كبيرة فصافي الربح من الممكن تقسيمه ما بين المكتتبين من أفراد الشعب وكذلك جزء يخصص منه لأطفال الشوارع الغير قادرين علي العمل لصغر سنهم أي يتم تعليمهم في المدارس ويتم العناية بهم صحياً وكل هذا من الجزء المخصص من أرباح المشروع.

سادسا : المنافسة

طبعاً سوف يواجه هذا المشروع صعوبات قادمة من مستوردي هذه الأشياء حيث أنهم يربحون من إستيراد هذه الأشياء فمن الممكن إستخدامهم لتوزيع هذه المنتجات الناتجة من هذه المصانع وسوف يحققون ما يريدون من أرباح من توزيع هذه المنتجات المصرية مع توعيتهم بأهمية هذه المنتجات المصرية علي الدخل القومي.

سابعا : الإشراف

توجد مؤسسة ناجحة في مصر ويثق فيها كل المصريين وأنها لا تبخل في مد يد العون لمساعدة البلاد ألا وهي القوات المسلحة التي لن تتواني عن الإشراف علي هذا المشروع فيوجد لدي الجيش كثير من الشرفاء الذين أحيلوا الى المعاش من الممكن أن نستفيد منهم لتسيير أعمال هذا المشروع بنجاح وسوف ينجحون بإذن الله في إدارته لشخصيتهم الحازمة والشجاعة.

مركز لوجستي عالمي لحركة الطيران

تعتبر مصر من أوائل الدول التي استخدمت الطيران في النقل ، فقد تأسست

openkan.com

بها أول شركة طيران في ٧ مايو ١٩٣٢ ، وتُعد أيضاً صاحبة أول خط جوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، حيث يمثل النقل الجوي عنصراً هاماً من عناصر التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبرامج تنمية السياحة والصادرات والإستثمارات والتنمية العمرانية وربط المناطق الداخلية ببعضها ، وكذلك ربط مصر بالعالم الخارجي.
تمتلك مصر نحو ٣٠ مطاراً وتصل خطوطها الجوية إلى ٧٢ مدينة وعاصمة عالمية إلى جانب ١٢ مدينة مصرية.

طرح مؤخراً مشروع إنشاء المنطقة الإستثمارية لشركة ميناء القاهرة الجوى ، بمساحة ٤,٨ مليون كيلو متراً مربعاً ، بنظام حق الإنتفاع ، وبإجمالى استثمارات متوقعة بنحو ٢٠ مليار دولار ، توفر ٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة ، و٧٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة.
وأكد الدكتور هشام قنديل على أهمية هذا المشروع الذى سوف يحول مصر إلى مركز «لوجستى» عالمي لحركة الطيران والشحن الجوي بين أفريقيا وأوروبا وغيرها من المناطق الحيوية فى العالم ، فضلاً عن المشروعات الرائدة التى سوف تضمها المنطقة الإستثمارية.
كما تطرق إلى استعراض التطورات الخاصة بآلية الشباك الواحد فى مجال الإستثمار ، والتى أسهمت فى تيسير إجراءات تسجيل الشركات لتتم فى مكان واحد ، وفى فترة زمنية من ٣ إلى ٥ أيام.

هذا المشروع سيضع مصر في مكانها الصحيح على خارطة العالم بربط أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا بمصر كمركز عالمي جديد جوياً و سياحياً و إقتصادياً.

تنمية قناة السويس

مشروع تنمية قناة السويس .. مشروع مصر القومي للنهضة الإقتصادية.
مشروع لتحويل مدن القناة الى هونج كونج الوطن العربي.
وجه مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق والخبير الإقتصادى العالمى؛ رسالة إلى شعب مصر ، قال فيها:
«اعلموا أن مشروع ممر قناة السويس هو مشروع القرن الـ٢١ لمصر إقتصادياً ، ولن يستفيد منه المصريون فقط بل العالم أجمع سيستفيد منه. أنتم أمام مشروع ضخم يوازى حفر قناة السويس من جديد. أنتم مقبلون على ثورة إقتصادية حقيقية ، وعلى الجميع التكاتف من أجل نجاح ثورتكم».
وما ذكره مهاتير يلفت النظر إلى أهمية هذا المشروع العملاق، وضرورة الإسراع فى تنفيذه وإتخاذ خطوات جادة فى تحويل مشروع منطقة قناة السويس إلى أكبر مركز لوجستى فى الشرق الأوسط - بل فى العالم - خاصة أن الموقع يحمل مؤهلات ومميزات تؤهله ليصبح مركزاً عالمياً لمناطق حرة إقتصادية للتصنيع وتوزيع تجارة الترانزيت والخدمات اللوجستية للسفن والتجارة العابرة لقناة السويس ، بالإشتراك مع الشركات العالمية ، كما يلفت النظر أن مشروع تطوير منطقة قناة السويس سينافس بشدة مدينة دبي إقتصادياً بل وسيتفوق عليها , إذ أن إقتصادها خدمى لا إنتاجى ، قائم على

لوجستيات الموانئ البحرية ، وإن موقع قناة السويس هو موقع إستراتيجى دولى أفضل من مدينة دبى المنزوية فى مكان داخل الخليج العربى الذى يمكن غلقه إذا نشب صراع مع إيران.
وتختص كل إمارة فى دولة الإمارات بثرواتها الطبيعية فقط ، ودبى هى أفقرها مواردا طبيعيةً؛ لذلك فهى تعتمد اعتماداً كلياً على البنية الأساسية الخدمية التى تقدمها للغير ، من هنا يأتي مشروع تطوير قناة السويس الذي سيتفوق على هذه الإمارة إقتصادياً لا محالة خلال ٢٠ سنة من الآن.

مراكز الخدمات اللوجستية المنافسة؟!!
يشير مفهوم «المركز اللوجستى» إلى منطقة حرة تقع فى نطاق ميناء تجمع فيه أنشطة القيمة المضافة ، مثل التجميع والتعبئة والرقابة على الجودة ولصق العلامة وإختبار المنتجات والإصلاح ، كما يوفر المركز اللوجستى أنشطة خدمية أخرى مثل التأمين والأعمال البنكية والأنشطة الترفيهية وغيرها ، تمهيداً لإعادة تصدير تلك البضائع إلى وجهتها النهائية.

ويعد مستوى ربط المركز بشبكات النقل البحري والجوي والبري من أهم مقومات نجاح مركز اللوجستيات العالمى.
ومن الأهداف الإقتصادية لإنشاء هذه المراكز إقامة منطقة لجذب رءوس الأموال الأجنبية ، وإستقدام نظم تكنولوجية حديثة ، وإيجاد فرص عمل ، والمساهمة فى زيادة الدخل القومى ، وربط الإقتصاد المحلى بالمتغيرات والتطورات العالمية ، ودعم فرص المنافسة فى الأسواق الخارجية وتنشيط المحلية.
ويقدر حجم سوق النقل والخدمات اللوجستية فى منطقة الشرق الأوسط بحوالى ٣٥ مليار دولار بنهاية ٢٠١٢ محققاً نمواً يزيد عن ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١١.

وتلعب دول مجلس التعاون الخليجى دوراً ملحوظاً فى نمو هذا القطاع على المستوى الإقليمى؛ إذ تستحوذ دول الخليج على ٢٧ مليار دولار من سوق الخدمات اللوجستية ، وتصل حصة الإمارات منها إلى ٩ مليارات دولار ، بنسبة ٣٣٪.

وتحتل دبى موقعاً إستراتيجياً بين الشرق والغرب. ويعد مركز الشحن التابع لمطارات دبى واحداً من أهم مراكز الشحن الدولية وأسرعها نمواً؛ فقد بلغ إجمالى حجم الشحن فى النصف الأول من عام ٢٠١٢ حوالى ١٨٧,٦٣٨ مليون طن ، ليحتل مركز الشحن فى مطارات دبى المركز الرابع بالشحنات الدولية على مستوى العالم.

ميناء إيلات (أم الرشراش المصرية قبل احتلالها)

والحقيقة أن هناك عدة مشروعات أخرى تنافس بقوة مشروع قناة السويس ، بل وتهدده إن لم نسرع فى تنفيذه ، من بينها «مشروع البوابة الجنوبية» ، وهو مشروع إسرائيلى خاص بتطوير ميناء إيلات (أم الرشراش المصرية سابقاً) ، الذى تسعى إسرائيل عبره إلى جعل مدينة إيلات عاصمة السياحة فى المنطقة. وكانت صحيفة «جلوبز» الإسرائيلية قد نشرت مطلع العام الماضى أن العمل سوف يبدأ فى مشروع ميناء إيلات الجديد الذى يعد المكون الرئيسى فى مشروع البوابة الجنوبية. وأشار مسئولون إسرائيليون إلى أن خط «المتوسط - البحر الأحمر» قد يستخدم كذلك لتصدير الغاز الإسرائيلى إلى الهند ، وربما إلى الصين.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية عن رئيس الوزراء الإسرائيلى قوله إن ٧٠ شركة عالمية معنية بالمشاركة فى مشروع مد السكة الحديدية إلى ميناء إيلات ، مؤكداً أنه ستقام مدينتان جديدتان فى «العربا» عند بدء المشروع.

كما أعلن وزير التنمية الإقليمية الإسرائيلى سيلفان شالوم ، أنه تلقى موافقة البنك الدولى على بناء قناة تربط البحرين الأحمر والميت الذى قد تجف

مياهه بحلول ٢٠٥٠ ، مشيراً إلى أن المشروع يتمثل فى شق قناة يبلغ طولها ١٨٠ كيلومتراً لنقل ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، يصب نصفها فى البحر الميت ونصفها الآخر فى حوض كبير لتحلية مياه البحر تشرف عليه إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.

هناك أيضاً الممر المائى الروسى فى القطب الشمالى ، وخط سكة حديد سيبيريا. وقدرت وزارة النقل الروسية أن مسافة الرحلة من «روتردام إلى يوكوهاما فى اليابان» عبر هذا الممر ستكون أقصر من مسافة الرحلة بين هاتين البقعتين عبر قناة السويس بنحو ٤٤٥٠ ميلاً. وهناك ما لا يقل عن عشرين مشروعاً منافساً؛ ما يوجب علينا الإسراع فى تنفيذ المشروع المصرى.

لماذا مشروع تنمية قناة السويس؟

وفقاً للدراسة التى أعلنت عنها وزارة الإسكان بإعتبارها إحدى الجهات المشرفة على تنفيذ المشروع ، فإن فكرة مشروع تنمية قناة السويس يمكن تلخيصها فى إقامة إقليم متكامل إقتصادياً وعمرانياً ولوجستياً ، بين مينائى شرق التفريعة فى الشمال ومينائى العين السخنة والسويس فى الجنوب ، ليمثل مركزاً عالمياً فى الخدمات اللوجستية والصناعة يقدم خدمة إضافية للعملاء بأقل تكلفة وبأعلى كفاءة.

وتتوقع الدراسة أن يجعل هذا المشروع مصر فى مركز عالمى للنقل يدر لها من ٢٠ إلى ٢٥ مرة من العائد الذى تحصل عليه حالياً من رسوم المرور بالقناة ، التى يمر بها ١٠٪ من بضاعة العالم و٢٠٪ من تجارة الحاويات سنوياً. وعلى الرغم من أن إجمالى حجم التجارة العابرة فى القناة يقدر بنحو تريليون و٦٩٢ مليار دولار سنوياً ، فإن عائد قناة السويس لا يتجاوز ٠,٣٪ (٥,٢ مليارات دولار سنوياً) من قيمة هذه التجارة.

على الرغم من أهمية إقليم قناة السويس إلا أنه ظل مهملاً على مدى العقود السابقة ولم تسلط عليه الأضواء إلا مؤخراً وكأن مشروع « تطوير قناة

السويس « هو العصا السحرية لخروج مصر من أزماتها الإقتصادية علماً بأن تكلفة المشروع تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار إلى جانب ٥ مليارات أخرى لإقامة البنية الأساسية.

ويتوقع خبراء الإقتصاد أن يدر هذا المشروع إيرادات قد تصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً تساهم فى حل الأزمات التى تعانى منها مصر حالياً إلى جانب إعادة التوزيع العمرانى والجغرافى للسكان من خلال مشروعات عمرانية متكاملة تستهدف استصلاح وزراعة نحو ٤ ملايين فدان , وذلك على المدى المتوسط و المدى طويل الأجل وذلك كمحاولة لحل مشكلتى البطالة والإسكان.

ويتوقع الخبراء أنه فى حالة نجاح تنفيذ هذا المشروع سيكون أول مشروع فى مصر يتم تنفيذه فى العصر الحديث بمفهوم التنمية الشاملة حيث يعتمد على إنشاء إقليم متكامل إقتصادياً وعمرانياً ومتزن بيئياً ومكانياً ويطرح كذلك نموذجاً دولياً متكاملاً للتنمية المستدامة التي تقود مصر نحو التنافسية العالمية.

وتعتمد الرؤية المستقبلية لمنطقة قناة السويس على خمس ركائز أساسية , وهى:

- التجارة العالمية والنقل «بحيث يكون ممر قناة السويس مركزاً لوجيستياً عالمياً».
- الطاقة الجديدة والمتجددة «عبر استخدام الإمكانات الطبيعية لإنتاج الطاقة النظيفة بالإقليم».
- التنمية البشرية «وتمثل الثروة البشرية الركيزة والدعامة الأساسية ومفتاح تنمية قناة السويس».
- السياحة العالمية «حيث هناك منتجع سياحى متميز وفريد بالمشروع».
- المجمعات الصناعية «بحيث يتم إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة في بيئة مثالية».

وللأهمية الإستيراتيجة للمشروع ولدعم البيئة الإستثمارية لبناء مصر في المرحلة القادمة تكلف جميع الجهات المختصة فى الدولة بالعمل على تحويل هذه المنطقة إلى مركزعالمي متميز فى تقديم كافة الخدمات اللوجستية والصناعية , بهدف إنشاء منطقة تجارية إقليمية تربط مصر بجميع دول العالم , مما يعيد مصر إلى سابق عهدها الريادي كمركز عالمي للنقل الملاحي.
وتشمل الخطة الخاصة بالتطوير ثلاث محافظات هى «الإسماعيلية وبورسعيد والسويس» , وهى محافظات لديها إمكانيات جذب فى المجالات والأنشطة الأكثر نمواً في العالم , وهي النقل واللوجستيات والطاقة والسياحة والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات , كما أنها تعد أحد عوامل الجذب الإقتصادى حالياً ولتحقيق التكامل فى الإقليم , فإن الخطة تتضمن إنشاء مناطق ظهير زراعي خلف مناطق التنمية الثلاث مما يسمح باستيعاب ثلاثة ملايين نسمة كسكان دائمين , بالإضافة إلى ثلاثة ملايين آخرين كإقامة مؤقتة يعمل أصحابها في الشركات الصناعية التى ستقام فى المنطقة.
وسوف تبدأ خطة التطوير بمنطقة الإسماعيلية وتضم ثلاثة مشروعات , خاصة بتنمية الإسماعيلية وضاحية الأمل غرب القناة مع وادي التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة إلى جانب إنشاء نفق جديد أسفل القناة يضم منطقة لوجستية وصناعية ومراكز خدمية وإدارية تقدم عدداً من الأنشطة السياحية والترفيهية , بحيث يعتبر مشروع وداى التكنولوجيا من أهم ركائز التنمية الرئيسية لمركز القنطرة شرق محافظة الإسماعيلية حيث سيعمل هذا المشروع على جذب أعداد من الفائض السكانى.
ويأتى بعد ذلك مشروع تطوير ميناء شرق بورسعيد , وتشمل المرحلة الأولي من المشروع تشييد رصيف بطول ١٢٠٠ م وعرض ٥٠٠ م , يحتوى علي أعمال التكريك للممرات الملاحية وحاجز الأمواج , إلى جانب إنشاء حائط الرصيف بطول ١٢٠٠م , يشمل أعمالاً خاصة بالمرافق والبنية الأساسية الخاصة

بتوصيل الكهرباء بطاقة ٨ ميجاوات , وتوصيل المياه, وتوصيل التليفونات وذلك إلى جانب تشييد طريق شريانى وتوصيل خطوط السكة الحديد لهذه المنطقة لتسيير حركة النقل.

كما ستقدم شركة قناة السويس لتداول الحاويات خدمات خاصة بتشغيل المحطة وتوريد الأوناش الجسرية ومعدات التداول لتوفير الأساسيات الخاصة بهذه المجال , علاوة على الإهتمام بالتكنولوجيا الحديثة الخاصة بخطة تطوير تداول الحاويات معتمدة على نظم المعلومات والتشغيل الحديثة.

وتختتم بمشروع المنطقة الصناعية بشمال غرب خليج السويس والعين السخنة والذى يتمثل فى العمل علي التركيز علي الأنشطة الصناعية ذات الوزن النسبى المرتفع المقترح وتوطنها بمنطقة شمال غرب خليج السويس وتشمل تلك الأنشطة نوعين, الأول هو الأنشطة الصناعية الفرعية والذي يضم مشاريع مصانع معدات وآلات صيد وبناء سفن صغيرة ولنشات , وآلات ومعدات وهياكل ومستلزمات إنتاج سيارات وجرارات , وأجهزة كهربائية معمرة وآلات صناعية.

والنوع الثانى يضم مشروعات بناء مصانع خاصة بصناعة الأسمدة ومستلزماتها وألياف سجاد وغزل ونسيج ومشتقات بترولية ووقود طائرات وسفن ومركبات وإطارات ومركبات ومواد لاصقة , بالإضافة إلي مصانع سيراميك وأدوات صحية وتقطيع وصقل وتجهيز رخام وأسمنت وتجهيز ومعالجة وفصل خامات تعدينية وخزف وصينى وزجاج وبللور وحوائط سابقة التجهيز , بجانب مصانع منتجات الحديد والصلب والألومنيوم وخلايا شمسية ومستلزمات إنتاج الأجهزة الإلكترونية.

يضاف إلى هذه الإنشاءات , تشييد عدد من المشروعات التي تم الإتفاق عليها بصورة مبدئية لتنمية ممر قناة السويس , حتى عام ٢٠٢٧ , في القطاعات المختلفة والمتمثلة في قطاع الزراعة وإستصلاح الأراضي والإستزراع السمكي , حيث توجد مشروعات لإستصلاح ٧٧ ألف فدان شرق قناة السويس.

كما تشمل المشروعات إستكمال إستصلاح وإستزراع الأراضي « سلام غرب - السلام شرق - غرب السويس - شرق البحيرات - شرق السويس - ترعة بورسعيد والتوسعات الجديدة: السلام شرق / امتداد الشباب غرب السويس بالإضافة الى الإستزراع السمكى للمنتجات عالية القيمة بمحافظتي السويس وبورسعيد «.

وإلى جانب ذلك , هناك عدة مشروعات خاصة بتصنيع وتعبئة وتغليف الأسماك فى القنطرة شرق وشرق بورسعيد بالإضافة إلى إنشاء مركز صناعة وصيانة السفن والحاويات في بورسعيد وشمال غرب خليج السويس وتشييد منطقة صناعية كبرى في شرق التفريعة.

ولم يغفل المشروع تناول المشروعات الخاصة بقطاع الخدمات حيث يقام مشروعان أولهما إنشاء جامعة تكنولوجية بمنطقة القناة في وادي التكنولوجيا بالإسماعيلية والثاني إنشاء مدينة علمية بالتعاون مع جامعات دولية ومدينة طبية بمدينة شرق بورسعيد , إلى جانب إنشاء محطتي كهرباء تعملان بالطاقة الشمسية والدورة المركبة بواسطة التوربينات الغازية والبخارية في شمال غرب خليج السويس بالإضافة الى إقامة مشروع محطة كهرباء تعمل بطاقة الرياح بمنطقة شمال غرب خليج السويس وإقامة محطة توليد كهرباء بقدرة ٥٠ ميجاوات بالطاقة الجيوحرارية (حرارة باطن الأرض) على خليج السويس.

ويرى خبراء الإقتصاد أن مشروع تطوير منطقة قناة السويس يعد استكمالاً لمشروعات محمد علي في مجال الري والخديوي إسماعيل في بناء المنشآت وعبد الناصر في بناء السد العالي , ولذلك يتعين على جميع القطاعات داخل الدولة دعم هذا المشروع و محاربة كافة المعوقات التى تواجهه وأن يواصلوا العمل الجاد للتنفيذ.

لذا فإن إنشاء هذا المركز اللوجستى يعد أولوية كبرى يجب أن توجه إليها الحكومة الإهتمام.

وحذر الخبراء من التقاعس فى التنفيذ خاصة أن هناك بعض الجهات الخارجية التى أبدت رغبة فى عدم تنفيذ مشروع قومي بهذا الحجم لبلد كبير كمصر. وهذا المشروع العملاق يحتاج إلى إرادة قوية من المجتمع والحكومة لتنفيذه بجانب ضرورة استغلال القيمة الموجودة في مصر من إمكانيات وموقع متميز , كما أن للإعلام دوراً مؤثراً في توجيه المجتمع نحو التنمية من خلال توعيته بأهمية المشروع.

obeikan.com

قناة طابا - العريش

مشروع قناة طابا - العريش مشروع سيغير وجه مصر ، وسيكون خط دفاعي منيع في سيناء.

منذ نحو قرن ونصف القرن أنجز المصريون واحداً من أعظم المشروعات في العالم وهو شق قناة السويس لتصل بين الشرق والغرب وتختصر المسافة بينهما بدلاً من الإلتفاف حول رأس الرجاء الصالح وقد مرت القناة بعدة مراحل لتعميقها وتوسعتها منذ عدة سنوات ولكن هذه الأعمال توقفت حالياً لوصول عمق القناة إلي ٢٤ متراً ، مما يعني إستحالة زيادة العمق أكثر من ذلك ، لأن نفق الشهيد أحمد حمدي يقع علي عمق ٢٧ متراً كما أن هناك إستحالة في توسعتها لوقوع مدن علي جانبيها مثل بورفؤاد وبورتوفيق وهكذا توقفت القدرة الإستيعابية للقناة عند حمولات ٢١٠ آلاف طن للسفينة الواحدة مما يعني تضاؤل دورها كلما زادت حمولات السفن والتي تعدت حمولاتها حالياً المليون طن.

يأتي ذلك فيما طرح المهندس الإستشاري سيد الجابري فكرة حفر قناة جديدة بين طابا والعريش وقال إن الفكرة التي راودته يتوقع أن تصبح قريباً حقيقة لا خيالاً.

ويشرح الفكرة التي تقوم على أن النقل البحري يمثل ٨٤٪ من حجم التجارة العالمية البالغ حجمها ٨ تريليونات دولار عام ٢٠١٠ ويمر ما يقرب من ٥٦٪ منها من الشرق الى الغرب ويبلغ نصيب قناة السويس من هذه النسبة الأخيرة فقط ١٠٪ وذلك بسبب مرور النسبة الأكبر من الحمولات الضخمة فوق ٢١٠ آلاف طن من طريق رأس الرجاء الصالح ، ذلك بحسب تقرير معهد العلوم اللوجيستية للشحن البحري بألمانيا «بريمن». وأشار التقرير إلى أن إجمالي حركة نقل البترول والفحم والحديد عبر قناة السويس بلغ ٦٠ مليون طن عام ٢٠١٠ ، في حين أنه بلغ ٣٢٠ مليون طن عبر رأس الرجاء الصالح عن نفس العام وتتوقع الدراسات أن تصل عام ٢٠٢٠ الى ٧٠ مليون طن عبر قناة السويس و٣٩٠ مليون طن عبر رأس الرجاء الصالح ، وتتوقع عام ٢٠٥٠ أن تصل الى ٨٠ مليون طن عبر قناة السويس و٥١٠ ملايين طن عبر رأس الرجاء الصالح ليبلغ نصيب قناة السويس نصف في المائة فقط من

حجم التجارة البحرية بين الشرق والغرب وبذلك يكون دور قناة السويس قد تضاءل الى أقصى حد سواء كممر بحري عالمي أو أهميتها الإقتصادية لمصر.

سوف تستوعب قناة طابا - العريش كافة السفن العملاقة التي تمر من طريق رأس الرجاء الصالح والتي تعادل رسوم مرورها من قناة السويس حوالي ٦ أضعاف الدخل الحالي للقناة، إضافة الى إستيعابها لكافة السفن التجارية التي تنتظر وقت طويل للمرور من قناة السويس لكثافة المرور بالقناة ، كما أنها سوف تستوعب كافة السفن العملاقة التي سيتم تصميمها بأبعاد أكبر بعد إنشاء القناة.

وأكد اللواء محمد رشاد وكيل جهاز المخابرات العامة الأسبق أن هناك أهمية بالغة لهذه القناة لا تقل عن أهميتها الإقتصادية وهي الناحية الأمنية ، حيث إن هذه القناة ستمثل مانعاً مائياً عملاقاً يرتكز عليه خط الدفاع الأول عن مصر بعرض ١٠٠٠ متر وعمق يصل الي ٨٠ متراً.

يهدف المشروع لإنشاء ميناءين عملاقين بطابا والعريش وإنشاء مدن سكنية وصناعية وسياحية تستوعب الملايين من سكان مصر ويوفر ملايين فرص العمل ويحول سيناء إلى مركز نقل وتجارة عالمي.

العائد الإقتصادى للمرحلة الاولى من المشروع بناءاً على الدراسة المقدمة من شركة اسكوم أكبر شركة للصناعات التعدينية بالشرق الأوسط.. بلغ ٢١٦ مليار جنيه بعد تغطية التكلفة.

الموقف العسكرى المصري من مشروع قناة طابا العريش:

١- هذه القناة ستمثل مانعاً مائياً عملاقاً يرتكز عليه خط الدفاع الأول عن مصر بعرض ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر ، وعمق يصل إلى ٢٥٠ قدم ، ويؤدى ذلك إلى نقل هذا الخط من منطقة المضايق القريبة من قناة السويس (ممرى متلا -

الجدى) الى منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية بالمنطقة (جـ) وبعمق يصل الى ١٧٠ كم شرق قناة السويس.
٢- حرمان إسرائيل من إستخدام قواتها المدرعة والمشاة الميكانيكية كقوة ضاربة رئيسية للقوات البرية والقيام بالمعارك التصادمية وعمليات الإلتفاف والتطويق.
٣- القضاء على عمليات العبور الغير شرعى سطحياً أو من خلال الأنفاق بين قطاع غزة ومصر.
٤- الحد من القدرات القتالية للقوات الصهيونية لنقل المعركة من داخل حدودها.

وينقسم المشروع إلى ثلاث مراحل متتالية ، الأولى تسوية المسار حتى منسوب سطح البحر ، والثانية إنشاء ميناءين عملاقين بطابا والعريش ، والثالثة إنشاء خط سكة حديد من طابا إلى العريش ، ثم إنشاء مدن صناعية للإستفادة من المنتجات التعدينية ونواتج الحفر للمسار ، وتستغرق في حدود ١٠سنوات.
ويتضمن إعادة تعمير المنطقة الواقعة بين قناة السويس والقناة الجديدة بإنشاء مدن سكنية وصناعية وسياحية تستوعب الملايين من سكان مصر ، والمتوقع زيادة عددهم إلى ١٠٥ ملايين نسمة عام ٢٠٣٠ وإلى ١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ ، وتوفير ملايين فرص العمل للشباب ورفع مستوى دخل الفرد ، فهو ليس تطوراً فى الإتجاه الإيجابى فحسب ، بل هو ضرورة حياة ونداء للمستقبل.
وكان الجابرى قد أكد أنه بهذا المشروع سوف تملك مصر قرارها ، ليس فى الداخل فقط ، بل وفى الخارج أيضاً ، مشدداً على أن هذا المشروع سيغير وجه مصر ، وسيحولها لدولة إستراتيجية فاعلة (إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً) مشيراً إلى أن هذا المشروع يرتبط إرتباطاً كلياً بالأمن القومى المصرى بأبعاده الأمنية والإقتصادية ، وكان ومازال حلماً مصرياً لكل من خدموا فى سيناء

وعاشوا فيها ، بل ولمصر كلها ، فهى الحدود الشرقية التى كانت وما زالت أضعف الحدود المصرية، ومن هنا تأتى أهمية مشروع قناة طابا – العريش.
تعمير سيناء

سيناء أيقونة الوطنية المصرية..رمز كرامتنا وعزتنا الوطنية..أرض الأنبياء والشهداء..أرض الفيروز وأرض القمر..أرض الماضي والمستقبل..سيناء طريق الحرب ومفتاح السلام.
سيناء بوابة مصر الشرقية وجدارها الأخير تقدست رمالها بخطى الأنبياء عليها وتعطرت بدماء الشهداء فحيث كان ماء النيل يروي الوادي كان الدم المصري هو الذي يروي سيناء.
والواقع أنه إذا كانت مصر ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم فإن لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ ذلك حسب ما أكد عليه الراحل العظيم جمال حمدان فى موسوعته الرائعة الخالدة شخصية مصر معتبراً سيناء فى هذا السياق أهم وأخطر مدخل لمصر على الإطلاق.

المشروع القومى لتنمية سيناء/
سيناء ليست صندوقاً من الرمال هكذا ينفى جمال حمدان مؤكداً أن سيناء صندوق من الذهب إذ أنها منذ عهد الفراعنة منجم مصر من الذهب والمعادن النفيسة وفى العصر الحديث هى بئر بترول مصر أى صندوق الذهب الأسود أما من الناحية الإستراتيجية يرى جمال حمدان أنها ليست مجرد فراغ أو عازل بل هى عمق جغرافى ومنطقة إنذار مبكر عما يحدق بمصر من تهديدات مرتقبة وحملات عسكرية متوقعة ومن ثم تبقى قضية تنمية سيناء قضية أمن قومى بإمتياز.

أما عن المشروع القومى لتنمية سيناء فإليكم الحقيقة.. أنه بعد عشرين

عاماً من وقف اطلاق النار فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد اثنى عشر عاماً من تحرير سيناء وبعد تلكؤ وتباطؤ أصدر مجلس الوزراء فى ١٩٩٤/١٠/١٣ قراره بجعل سيناء منطقة جذب سكانى من خلال خطة تنمية شاملة وهو ما عرف بالمشروع القومى لتنمية سيناء (١٩٩٤-٢٠٠٧) وبتكلفة ٧٥ مليار جنيه وقد أعيد صياغة المشروع عام ٢٠٠٠ ليضم منطقة القناة ولتصل التكلفة إلى ١١٠,٦ مليار جنيه وقد أعد هذا المشروع بناء على دراسات قام بها خبراء الأمم المتحدة وجامعة قناة السويس ووزارة التخطيط وقد اشتمل المشروع على أربع خطط خمسية تبدأ عام ١٩٩٤ وتنتهى عام ٢٠١٧ لتوطين ٣ ملايين مصرى فى سيناء بغرض دمج سيناء فى المجتمع المصرى وايجاد محور تنموى رئيسى فى سيناء يضم ثلاثة محاور رئيسية هى العريش والطور ونويبع.

وفى ذات السياق وضعت الدولة خطة لإستصلاح ٦٠٠ ألف فدان هذه هى فكرة المشروع وخلاصة أهدافه وقد مضى على اطلاقه حوالى تسعة عشر عاماً فماذا تم إنجازه من أهدافه وبرامجه؟ وما مصير المشروع؟ الحقيقة أن التقارير الرقابية الرسمية لديها اجابات صادمة لهذه الأسئلة , إذ كشف تقرير لجنة الصناعة والطاقة فى مجلس الشورى فى مارس ٢٠٠٨ عن نسبة التدهور فى تنفيذ مشروع تنمية سيناء على النحو التالى:

نسبة تدهور مجال التنمية

٧٠٪ فى المشروعات الزراعية والسمكية

٦٦٪ فى الصناعة والتعدين والبترول

٩٥٪ فى التنمية العمرانية

٥٧٪ فى النقل والإتصالات

٨٦٪ فى المياه والصرف الصحى

٩٧٪ فى برامج التنمية

٩٠٪ فى الخدمات البشرية

٨٣٪ فى السياحة

وفى سياق مواز أوصى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بضرورة التصدى لظاهرة التعدى على الأراضي الزراعية فى سيناء وكذلك ظاهرة تصقيع الأراضي وأوصى كذلك بمنح صغار المزارعين ومواطني سيناء حق التملك بدلاً من تشريدهم ومنح الأراضي للمستثمرين إذ يعزو التقرير ضعف معدلات التنمية فى سيناء إلى عدة عوامل على رأسها حرمان أهل سيناء من حق التملك وضعف معدلات التنمية البشرية نظراً لضعف الخدمات الصحية وقلة عدد المدارس ومن ثم ارتفاع نسبة الأمية فضلاً عن ضعف مساهمة القطاع الخاص فى التنمية إذ لم يضخ سوى ١٠٪ من إستثماراته في سيناء.

ويري التقرير أن الخدمات الزراعية فى سيناء مازالت هشة إذ لم يستصلح سوى ١٠٠ ألف فدان فقط من أصل ٦٠٠ ألف فدان كان المستهدف استصلاحها وفق مشروع تنمية سيناء وكذلك كشف التقرير عن اخفاق شديد فى مجال الخدمات الزراعية حين حفرت الدولة ١٧ بئراً عميقة بهدف زراعة ٥٠٠ فدان إلا أن ما تمت زراعته لا يزيد عن ٢٩٠ فداناً فقط وتوقف استصلاح الباقى ذلك ناهيك عن توقف العمل فى ترعة السلام وضياع الفرص المتاحة لإستصلاح أراض زراعية وأحداث تنمية حقيقية لمنطقة وسط سيناء بصفة خاصة.

أما عن السيادة الإعلامية لمصر على سيناء يرصد التقرير عجز الإرسال التليفزيونى والإذاعى عن تغطية أغلب مناطق سيناء مما يفسح المجال لسيطرة إعلامية إسرائيلية يسمح لإسرائيل بإشعال الفتنة بين القبائل فضلاً عن إحداث الوقيعة بين القبائل والنظام مما يزيد الإحتقان بين أهلنا فى سيناء والأجهزة الأمنية ممثلة الدولة هناك والتى تكشف بوضوح عن رؤية الدولة هناك والتي تكشف بوضوح عن رؤية الدولة لسيناء من جهة نظرية أمنية بحتة.

الأمر الذى أعاق كثيراً مسار التنمية في سيناء حيث كشف أحد التقارير

الرقابية أن اجمالي ما تم انجازه من المشروع القومي للتنمية لا يتجاوز ٢٥٪ من المستهدف بعد مرور ١٦ عاماً من اطلاق المشروع ومن ثم بقيت سيناء فراغاً موحشاً صارت معه سيناء أكبر مزرعة للبانجو والمخدرات بعد أن تركتها الدولة حدائق للشيطان.

وإزاء تلك الأوضاع المتردية فإن أهالى سيناء يجأرون بالشكوى من وطأة ما يعانون ولهم كل الحق ولكنى أقول لهم ليست سيناء التى تعانى من ضعف معدلات التنمية بل هى مصر كلها ريفها وحضرها دلتاها وصعيدها مدنها وعشوائياتها فلا تغضبوا يا أهلنا فى سيناء (فكلنا فى نفس دائرة الفقر).

محافظة وسط سيناء/

منطقة وسط سيناء هى الأكثر فقراً فى سيناء وقد حررت عام ١٩٧٩ وتمثل ٧٩٪ من مساحة سيناء ويسكنها حوالى ٩٠ ألف نسمة وتتميز بفراغ سكانى كبير مما جعل منها مرتعاً للهاربين ولا يوجد بها طبيب واحد فضلاً عن انعدام الإنارة وكذلك انعدام آبار المياه ومن ثم فهم يعلقون الآمال على ترعة السلام إذ يطالبون الدولة بإنجاز المرحلة الثانية والثالثة من ترعة السلام حتى يمكن استثمار ٨٥ ألف فدان فى منطقة الحسنة ونخل وجدير بالذكر أن ترعة السلام قبل أن يتوقف العمل بها قد تكلفت حوالى ١٢ مليار جنيه وكان قد قيل أنها توقفت لأسباب فنية تتعلق بمسارها والحق أن توقف العمل بهذه الترعة يمثل بحق أهم وأخطر الفرص الضائعة فى سيناء بالإضافة إلى توقف محطات رفع شرق القناة ومحطات ضخ غرب القناة وذلك منذ عام ١٩٩٩ وجدير بالذكر أن هذه المحطات كان بوسعها لو لم تتوقف يمكنها أن توفر ١٧ مليون م٣ يومياً وعلى صعيد السياحة تبلغ استثمارات السياحة خلال العشرين عاماً الماضية حوالى ٢٠٠ مليار جنيه استثمارات سياحية فى جنوب سيناء طيلة عشرين عاماً فأين نصيب أهالى شمال سيناء. ومن ثم يطالب أهل وسط سيناء بإنشاء محافظة ثالثة لوسط سيناء لرفع

المعاناة عن سكانها والإرتقاء بالخدمات الصحية والتعليمية ومجمل الأحوال المعيشية وتبقى أهم مطالب سكان وسط سيناء هى توصيل ترعة السلام إلى منطقة السر والقوارير بوسط سيناء وضمان إعطاء الشباب ٢٥٪ من الأراضى حول ترعة السلام وليس تمليكها للمستثمرين ويطالب أهالى سيناء بصفة عامة بإنشاء وزارة للتنمية فى سيناء على غرار وزارة السد العالى فى الستينيات وكذلك يطالبون بإنشاء شركات قابضة يشارك فى ملكيتها وإدارتها القطاع الخاص المصرى بما يوفر التمويل اللازم للمشروعات الكبيرة والمتوسطة ولضمان تحقيق دمج سيناء فى المجتمع المصرى يقترح البعض مشاركة جميع محافظات مصر فى تنمية سيناء وذلك بإعطاء كل محافظة قطعة أرض تملكها ويضع الصندوق الإجتماعى للتنمية خططاً عاجلة لإقامة مراكز لتنشيط التنمية بدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مع منح حوافز استثنائية لأبناء سيناء.

هناك اجماع على أهمية مشروع تنمية سيناء باعتبارها تقع في قلب نظرية الأمن القومي المصري لتحقيق الأمن الإجتماعي والمصري وتحويلها من منطقة فراغ سكاني إلى منطقة جذب سكاني ومن ثم يبقى على الدولة العمل على تعزيز التواجد البشري وإحداث تنمية صناعية زراعية لتأمين الجبهة الشرقية لمصر ولتعمير سيناء لإجهاض مخطط إسرائيل لتهجير الفلسطينيين إليها بحجة أنها أرض فضاء.

ويرى جمال حمدان أن تعمير سيناء هو بمثابة تمصير لها فيؤكد أنه لا يرى مبرراً لأن تظل قناة السويس أحادية الضفة بل ينبغى أن تزدوج تماماً بالعمران الكثيف على كلتا الضفتين ومن الضرورى أن يمتزج التعمير بالدفاع بحيث تكون كل وحدة بشرية وحدة انتاج ودفاع معاً.

ويضيف حمدان أنه إستراتيجياً لم يعد معنى لأن يتوقف ارتباط سيناء بمصر الوادى عبر كوبرى الفردان أو بعض المعديات التي يسهل ضربها فى الحرب

وتنقطع بذلك الصلة بين الوادى وسيناء ومن ثم يؤكد حمدان على ضرورة عمل عدة أنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية مثلما تنقل المياه بإعتبار هذه الأنفاق بمثابة إعادة تحقيق الإستمرارية والوحدة الأرضية بين الوادى وسيناء.

وفي هذا السياق قررت الحكومة المصرية إنشاء ثلاثة أنفاق بتكلفة استثمارية خمسة مليارات جنيه (٧٢٢ مليون دولار) تحت قناة السويس في إطار خطة تنمية إقليم القناة.
ووقعت مصر اتفاقية مع الجانب الأسباني الذي سيتولى الدعم الفني للمشروع المزمع تنفيذه.
يُذكر أنه لا يوجد حالياً سوى نفق الشهيد أحمد حمدي أسفل قناة السويس ويقع شمال مدينة السويس.
وسيتم تخصيص نفقين من الثلاثة للطرق ، على أن يكون النفق الثالث للسكة الحديد.
وقال عبدالمنعم أمين رئيس الهيئة القومية للأنفاق أن النفق الأول سيكون عند الكيلو ١٩ جنوب بورسعيد ، والثاني بالقرب من كوبري السلام (شمال الإسماعيلية) والثالث بالسويس.
وقال إنه جرى تشكيل لجنة من القوات المسلحة وهيئة الأنفاق ووزارة النقل للإشراف على المشروع.
وستطرح عملية إنشاء النفق الأول تحت قناة السويس خلال تسعة أشهر على الشركات العالمية ، على أن يستغرق وقت التنفيذ ثلاث سنوات.

أهم الأهداف الإستراتيجية لتعمير سيناء والنهوض بها هو خلق مجتمعات حضارية جديدة تجذب عدداً ضخماً من سكان الدلتا والوادى يصل إلى نحو ٣ ملايين مواطن ، وتوفر ما يقرب من مليون فرصة عمل وقد تزيد هذه

الفرص عن ذلك.
كما يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الربط الفعلي بين سيناء وبقية أجزاء الوطن من ناحية وبين مصر ودول المشرق العربى من ناحية أخرى.
ومن المؤكد أن حسن تنفيذ هذا المشروع القومى سيحقق العديد من الآمال المرجوة بشرياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، كما يلعب دوراً مهما فى إعادة توزيع السكان على خريطة مصر ، ويتضح من مراجعة وثائق هذا المشروع الذى أظهرنا أبعاده والفوائد التي تعود على المنطقة من إنمائه أن هذا المشروع يتسم بقدر كبير من الشمول ، إذ يغطي أغلب القطاعات سواء كانت القطاعات الإنتاجية زراعية أو صناعية أو قطاع الخدمات الإجتماعية وكذلك البنية الأساسية.
إن هذا المشروع يتكامل إلى حد كبير مع الخطة القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية طويلة المدى ويعتبر أحد مكوناتها الأساسية.
يقوم هذا المشروع على إستراتيجية الدفعة القوية من خلال مجموعة محددة من مراكز النمو ، هذا ويتضح من دراسة وثائق هذا المشروع القومى ، اتسامه بقدر كبير من الواقعية والموضوعية فى إختيار هذه الإنجازات التي تعود على الوطن بالخير ، فهو يجعل من كل مركز أداة لتنمية أنشطة معينة ، تفرضها الظروف الديموجرافية والطبيعية والمناخية للمنطقة التى يتوقع أن يقود المركز عملية تنميتها فى ضوء المستحدثات والإبتكارات الحديثة.
تنسق الأهداف الرئيسية التي يسعى المشروع إلى تحقيقها مع المقومات الديموجرافية والإجتماعية والطبيعية والمناخية السائدة فى سيناء والتى تعتبر الركيزة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف.
بالإضافة إلى ما سبق فإن المشروع المقترح يأخذ فى الحسبان الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية ، بما فى ذلك التطورات الإقتصادية المحتملة وغيرها من التطورات فى المستقبل.
ولاشك أن من بين الجوانب التي ينبغى أن نأخذها فى الحسبان ما تتمتع

به شبه جزيرة سيناء بكل المقومات السياحية (سواء المحلية أو العالمية) ففيها السياحة الترفيهية بسواحل البحرين المتوسط والأحمر وخليجى السويس والعقبة والبحيرات المـرة، والسياحة الثقافية بمناطق الآثار الفرعونية والقبطية والإسلامية، مثل طريق حورس العظيم وطريق الحج القديم ، والأثار الرومانية والبيزنطية ، وطريق خروج بنى اسرائيل ، وجزيرة فرعون حيث العيون الكبريتية وحمام موسى ، والسياحة الدينية بمنطقة وادى الراحة ، ودير سانت كاترين وجبل موسى ومزارات الأنبياء ، وتتركز السياحة العلمية بمناطق البيئة النباتية والحيوانية والمحميات الطبيعية سواء للكائنات البحرية أو الطيور المهاجرة بمحمية الزرانيق ، وسياحة الجبال والصحارى والمغامرات.

وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالسياحة الدينية ، فإن سيناء تمتلك آثاراً دينية على درجة كبيرة من الأهمية ، فهى من ناحية ترتبط بالأديان السماوية الثلاثة ، ومن ناحية أخرى لها جذور على مدى العصور التاريخية المختلفة والتي من بينها على سبيل المثال أيضاً:

- جبل موسى وجبل سربال: ولهما القدر تقسط من القداسة الدينية نظراً لعدم إمكانية تحديد أي الجبلين تلقى موسى عليه السلام دعوة الله ، ولذا يمكن اعتبار المنطقة كلها منطقة ذات أهمية دينية وروحية ، ففيها يوجد الوادى المقدس وشجرة العليق المشتعلة ، وعلى بعد خطوات قليلة من هذا المكان توجد بئر شعيب وتمتاز بأنها غزيرة وصافية ودافئة شتاء.

- طريق خروج موسى عليه السلام: وهو طريق مهم جداً ، وأغلب المؤرخين متفق على أن موسى خرج من مصر فى عهد رمسيس الثانى ، وهذا الطريق يضم مناطق مثل صحراء التيه ـ وادى فيران ـ جبل سربال ـ جبل موسى ـ عيون موسى ، مما يمكن الإستفادة به في أي برنامج سياحي للإقليم.

- دير سانت كاترين: وهو من أهم الثروات السياحية في شبه جزيرة سيناء ويقع على بعد ١٣٠ كم من «أبوزنيمة» وقد بنى هذا الدير فى القرن السادس

الميلادي ويرجع نسبه إلى ابنة أحد ولاة الأسكندرية التى اعتنقت المسيحية وعذبت عذاباً شديداً حتى استشهدت فى سبيل دينها.
ويعتبر هذا الدير من أبرز الأثار الدينية المسيحية التي تفيد في خلق علاقات وروابط بين مصر والعالم المسيحى.
- طريق رحلة السيد المسيح إلى مصر: كانت مصر أول البلاد التي زارها السيد المسيح ، فقد حضر إلى مصر مع والدته السيدة مريم العذراء ويوسف النجار ، وقد ذكرت المخطوطات المتناثرة فى الأديرة القبطية والكنائس القديمة والموسوعات والكتب القديمة عديداً من القرى والمدن التى نزلت فيها العائلة المقدسة أو مرت بها والمعجزات التي حدثت طوال الرحلة.

وأخيراً نوضح أهم النقاط التي يجب تنفيذها بشكل مبسط/
١) إنشاء وزارة تعمير سيناء.
٢) نشر الأمن بكل حزم.
٣) إستكمال مشروع ترعة السلام.
٤) إنشاء أنفاق تربط سيناء بالوادي.
٥) تحويل قناة السويس من أحادية الضفة الى ثنائية الضفة.
٦) إنشاء عاصمة موازية في سيناء بإنشاء فروع للمصالح الحكومية وكل ما يميز العاصمة من منشآت حيوية بسيناء بهدف تقليل الزحام بالقاهرة وجذب المواطنين للإنتقال الى سيناء اذا توافرت لهم جميع احتياجاتهم.
٧) إنشاء جامعة شاملة بكل محافظة في سيناء ومدارس ومستشفيات ومساجد وكنائس والإهتمام بالمناطق السياحية.
٨) فتح مناطق صناعية وزراعية وتمليك الأراضي لأهل سيناء.
٩) مساعدة المستثمرين سواء صغار المستثمرين أو كبار المستثمرين بتسهيل الإجراءات ودعمهم لخلق جو جاذب للإستثمار وتعمير سيناء.
١٠) تشجيع الأسر المصرية للإنتقال الى سيناء بتوفير فرص عمل و فرص

استثمارية وحياة إجتماعية جيدة.

نهر الكونغو

مشروع قومي لزيادة حصة مصر من المياه وتكفي لتحويل نصف الصحراء الغربية الى أراضي زراعية , وتحل أزمة مياه النيل لمصر والسودان.

مشروع نهر الكونغو ويمكن تسميته بـمشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل هي فكرة مشروع ضخم مراده التحكم في الموارد المائية بالبلدان المستفيدة - حسب دراسات القائمين على المشروع - وهي مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو. مضمون الفكرة شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل في السودان.

ظهرت الفكرة بشكل فعلي لأول مرة عام ١٩٨٠م عندما أمر الرئيس المصري أنور السادات الدكتور ابراهيم مصطفى كامل والدكتور ابراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بإرساله الى شركة آرثر دي ليتل الشركة العالمية المتخصصة في تقديم الإستشارات الإستراتيجية الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت بالموافقة وأرسلت في التقرير حقائق مدهشة ورائعة لمصر...

لمحة موجزة عن نهري النيل والكونغو
نهر الكونغو/

ينبع من جنوب شرق الكونغو (زائير سابقا) ، وهذا النهر يعد ثاني أطول نهر في أفريقيا بعد نهر النيل ، وأولها من حيث مساحة الحوض كما يعتبر نهر الكونغو ثاني أكبر نهر في العالم من حيث الدفق المائي بعد نهر الأمازون حيث يلقي هذا النهر ما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلسي حتى أن المياه العذبة تمتد لتصل إلى مسافة ٣٠ كيلو متر داخل المحيط. يشمل حوض نهر الكونغو (الذي كان يعرف قديما بنهر زائير) عدة دول هي جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والغابون وجزءاً من غينيا. وهو نهر عظيم من ناحية حجمه وتعقيده وكثرة وجود القنوات فيه ، وهو موطن لأنواع عديدة من الأسماك ، ويخلق نظاماً بيئياً غنياً جداً بتنوعه الحيوي.

أحد الأمور التي تميز هذا النهر عن غيره من الأنهار هو عدم وجود دلتا له ، حيث تنساب المياه المحملة بالطمي في خندق عميق وتمتد بعيداً داخل المحيط الأطلسي يبدأ من المروج المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وينتهي في المحيط الأطلسي. يبلغ طوله ٤٧٠٠ كيلو متر ، ولديه قوة هائلة في دفع الماء الى البحر حيث يدفع قرابة ٤١٧٠٠ طن من المياه في الثانية أي أنه أغزر من نهر النيل بخمسة عشر مرة.

نهر النيل/

أطول أنهار الكرة الأرضية , إجمالي طول النهر ٦٦٥٠ كم (٤١٣٢ ميل). يغطي حوض النيل مساحة ٣,٤ مليون كم^2 ، ويمر مساره بعشر دول إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل.

سبب ربط النهرين/

١- وفرة مياه نهر الكونغو وزيادته عن حاجة البلاد الأصلية التي تعتمد أصلاً على مياه الأمطار الإستوائية المتوافرة طوال العام كما يعتبر شعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياه في الكونغو

٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً بالإضافة إلى الف مليار متر مكعب سنوياً تضيع في المحيط دون أن يستفيد منها أحد.

٢- الفائدة المشتركة التي ستحصل بين الدول المشتركة في المشروع حيث تقدم الكونغو المياه بشكل مجاني إلى الدول المستفيدة مقابل قيام مصر بتقديم الخبراء والخبرات لتطوير مجموعة من القطاعات في الكونغو وخاصة على صعيد توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية الكافية لإنارة القارة الأفريقية أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان والنقل النهري بين بلدان الحوض الجديد.

٣- مشكلة مصر المستقبلية التي تتنبأ بقلة المياه وشحها في الأعوام الخمسين المقبلة.

٤- قيام السودان بتخزين ما تحتاجه من الماء في خزانات عملاقة أو انشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياه الإضافية للإستفادة منها ثم توليد وتخزين المياه الكونغولية الغزيرة التي ستوفرها القناة.

٥- عدم وجود نص واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة تلك المشروع إلا في حالة واحدة إذا عارضت أو رفضت الكونغو المشروع , بل على العكس هناك بند في القانون الدولي يسمح للدول الفقيرة مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي وفي تلك الحالة يحق لمصر بسحب المياه من أي دولة حدودية أو متشاطئة معها غنية بالمياه والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدي أي اعتراض.

٦- تلك الموارد المائية الضخمة تستطيع توفير المياه لزراعة مساحات شاسعة من الأراضي مع توفر كمية هائلة من المياه يمكن تخزينها في منخفض القطارة بدلاً من الماء المالح الذي يهدد خزان الماء الجوفي في الصحراء الغربية ونسبة التبخر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الأمطار في الصحراء

الغربية.
ميزات مشروع نهر الكونغو/
١- المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.
٢- المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف مايولده السد العالي. أي ما قيمته إذا صدر لدول أفريقيا حوالي ٣,٢ ترليون دولار.
٣- المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر - السودان - الكونغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة.

الدراسات والإجتماعات القائمة على كيفية تنفيذ المشروع/
كشف الدكتور عبدالعال حسن نائب رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية عن نجاح خبراء الهيئة في وضع ٣ سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة إيراد نهر النيل بإستغلال جزء من فواقد نهر الكونغو التي تصل إلى ١٠٠٠ مليار متر مكعب سنوياً تلقي في المحيط الهادي ، وذلك عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول ٦٠٠ كيلو متر لنقل المياه إلى حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلى شمالها ومنها إلى بحيرة ناصر.
وأوضح في مؤتمر صحفي عقده للإعلان عن المشروع يوم (الخميس - ٩ يونيو ٢٠١١) ، أن فكرة المشروع تقوم على تماس حوضي نهر النيل ونهر الكونغو لذلك تمت الإستعانة بجميع البيانات المتاحة لدراسة أنسب مسار لتوصيل المياه من نهر الكونغو إلى نهر النيل عبر خط تقسيم المياه وصولاً إلى جنوب جوبا «جنوب السودان».
وأشار إلى أنه تمت دراسة ٣ سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياه :
١) طول الأول ٤٢٤ كيلو متر وفرق منسوب المياه سيكون ١٥٠٠ متر وهو ما

يستحيل تنفيذه.
٢) السيناريو الثاني علي مسافة ٩٤٠ كيلو متر وارتفاع ٤٠٠ متر.
٣) الثالث ينقل المياه علي مسافة ٦٠٠ كيلو متر وفرق ارتفاع ٢٠٠ متر ، وهو السيناريو الأقرب إلى التنفيذ من خلال ٤ محطات رفع متتالية للمياه.
وكشف المقترح عن إمكانية توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة إفريقيا ، لافتاً إلى أن الكونغو تصنف على أن لديها ١/٦ قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية.
وأوضح عبدالعال أن تنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق والمسارات التي يمكن من خلالها ربط مدينة الإسكندرية بمدينة كيب تاون لربط شعوب القارة الإفريقية من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها من خلال خط سكك حديدية.
وقال إن تنفيذ المشروع سيتم على عدة مراحل حسب توافر ظروف التمويل ، لافتاً إلى أن المدى الزمني لتنفيذ المشروع ، في حالة تنفيذ السيناريو الثالث يستغرق ٢٤ شهراً بتكلفة ٨ مليارات جنيه مصري وهي تكلفة محطات الرفع الأربع لنقل المياه من حوض نهر الكونغو إلى حوض نهر النيل ، بالإضافة إلى أعمال البنية الأساسية المطلوبة لنقل المياه.

الشركات والأشخاص المرشحين لتنفيذ المشروع/
رجل الأعمال إبراهيم الفيومي: نعمل حالياً على ربط نهر النيل بنهر الكونغو.
أكد الجيولوجي إبراهيم الفيومي رجل الأعمال الذي اقتحمت شركاته العمل في مجالات عديدة بالكونغو مواجهته لشركات إسرائيلية مشبوهة لغسيل الأموال وملاحقتهم له بعد نجاحه في الحصول على عقود مشروعات مهمة ودخوله في مجالات كانت محتكرة لهم مثل التعدين.
وأوضح الفيومي في تصريحاته أنه تمكن من خلال نشاط شركة «ساركو»

التي يرأس مجلس إدارتها وبالتعاون مع شركاء من دولة الكونغو من توقيع اتفاقية مع الحكومة الكونغولية التي شملت العديد من المشروعات وأشار إبراهيم الفيومي إلى تزايد الوجود الإسرائيلي بالقارة السمراء وأنها بدأت في زراعة أراضي شاسعة بإفريقيا والفاصولياء السنغالي تزرع وتصدر من خلال شركات إسرائيلية وهناك دعم للشركات الإسرائيلية للدخول في مجال الإستزراع بدول حوض النيل وهي لا تكتفي بالإستفادة المادية بل هدفها الأساسي محاربة مصر في المياه.

وحول تبنيه لتمويل مشروع ربط نهر النيل بنهر الكونغو وكيف جاءت الفكرة , قال الفيومي : ونحن نعمل على دراسات إنشاء خط سكة حديد بالكونغو أكتشفنا أننا سنعبر نحو ٢٢ رافداً نهرياً فكانت أكبر مشكلة تواجهنا في ظل إنعدام وجود قاعدة بيانات بالكونغو لطبيعة هذه الروافد والمناطق المحيطة بها، فلجأنا لهيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية المصرية للقيام بعمل الخرائط والأبحاث اللازمة. فوق الأرض وتحت الأرض وأثناء مراجعة الخرائط الجيولوجية اكتشف نائب رئيس هيئة الثروة المعدنية د.عبد العال حسن وجود تلامس بين حوض نهر النيل ونهر الكونغو ، وبدأنا في دراسة الموضوع، واقتنعت بالفكرة لتأثيرها البالغ في الدفع بالتنمية بين مصر والكونغو بعيداً عن «البيزنس».

وقمنا بمراجعة اتفاقيات الأنهار في العالم من ١٨٩١، وهي نحو ٣٠٠ اتفاقية ، والأنهار الدولية واضحة تماماً ، وبالمراجعة فإن نهر الكونغو نهر محلي وهذه الدولة بها ٥٠٪ من مياه إفريقيا وتضخ مياهها إلى المحيط الهادي. والإستفادة من مياه نهر الكونغو لا يعتبر نقلاً للمياه بالمخالفة للقانون الدولي لأنه بين حوضين بنفس الدولة ولإنقاذ مياه تندفع ٣٠٠ كيلو متر داخل المحيط.

وأضاف بالفعل تحدثنا مع المسئولين بالكونغو عن المشروع وأوضحنا مدي الإستفادة منه لشعب الكونغو حيث ستساهم المحطات التي ستنشأ على المشروع في توليد كميات ضخمة من الكهرباء تعمل علي زيادة إيراد نهر

النيل وبما لا يضر بدول منابع النيل وتحافظ علي مياه مهدرة وتوفر كهرباء تكفي إفريقيا بالكامل وتزيد من حصص مياه جنوب السودان والسودان ومصر ، والتفاصيل الفنية هي مهمة الفنيين وخبراء المياه لكن لا بد وأن يقود العملية جيولوجيون على درجة عالية من الخبرة ، وأتصور أن من يرفض هذا المشروع الذي سينقذ مصر من إيقاعها في براثن العطش والمرض بهذا التخطيط الخارجي المنهج ، فهو إما لم يذاكر جيداً أو للأسف لابد من أن يبحث عن الأمن القومي المصري لمعرفة حكايته ومن وراءه وينفذ أجندة من ، أيا كانت مكانته وزيراً أم غفيراً نحن في طريقنا سننتهي منه بموافقة الري وبدونها ولن يوقفنا أحد.

وأكد الفيومي أنهم الآن في مرحلة الإنتهاء من الدراسات الكاملة وهناك مجموعات تمويلية عربية ودولية عرضت المشاركة في تمويل إنشاء المشروع وشق قناة للتوصيل بين النهرين ، وسيكون هناك مشروعات تنموية هائلة علي ضفاف النهر الجديد وتجمعات عمرانية ، فالفكرة ستعمل على ترويض نهر الكونغو وهو شرس للغاية ، وهناك ترحيب ولم نجد أي اعتراض من الجانب الكونغولي والرئيس الكونغولي وحكومته يعشقون مصر ويطلبون منا التواجد ، أما وزارة الري المصرية التي أعلنت عدم رغبتها في المشاركة في هذا المشروع فهي بالناس الموجودين بها حالياً غير منوطة بالمشروع وهيئة الثروة المعدنية بما لديها من إمكانيات الأصلح للقيام بالتعاون معنا ، وعندما تمتلك الري من الكوادر العلمية القادرة ، وقتها يمكن أن تشارك ، ولكن في حالة عرقلتها للمشروع فإنني سأتوجه إلى المجلس العسكري والنائب العام ببلاغ ضدها لأن هذا أمن قومي لمصر وكفانا التفكير بعقلية وسياسات الماضي وإلا ميدان التحرير موجود ، وموافقة دولة الكونغو هي مسئوليتي ، ولا نريد تمويلا ، لدينا الجهات الممولة ولن نطلب من أحداً مليماً واحداً ومعنا رؤوس أموال عربية أمينة على مصالحنا والمشروع بالنسبة لنا غير تجاري وإستعادة العائد منه بطيء وسيخلف أراض شاسعة صالحة للزراعة لتصدير

منتجاتها لجميع الدول العربية.

الصعوبات الجغرافية المحتملة للمشروع/
تواجه المشروع صعاب محتملة مختلفة فبالنظر إلى جغرافية المكان وبما يسمى خط تقسيم المياه بين أحواض هذه الأنهار فإن الطبوغرافية لحوض نهر الكونغو توجه المياه باتجاه الغرب بعيداً عن اتجاه النيل ، وعند الرغبة في إعادة توجيه جزء من هذه المياه لتلتف (في مسار جديد) لتتوجه إلى الشمال الشرقي حيث تتقابل مع مياه النيل بجنوب السودان من نقطة ملائمة حيث يكون تصريف المياه بالقدر المناسب ، سنجد أننا نحتاج مسار جديد يصل طوله حوالي ١٠٠٠ كيلومتر في مناطق استوائية من الغابات وبها فروق في المناسيب الطبوغرافية ، وهو أمر يبدو في غاية الصعوبة عملياً.

لكن:
يمكن دراسة هذا الأمر إذا ما توافرت صور للأقمار الصناعية مدعومة بخرائط مناسيب وخرائط جيولوجية لهذه الأماكن ، وبفرض أنه لم تتوافر الفرصة من الإستفادة المباشرة من مياه نهر الكونغو بوصلها بروافد مياه النيل فستظل فرصة استثمار الكوادر الفنية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء في شلالات ومساقط المياه على النهر متاحة لمصر بما يفتح آفاق للتشغيل والتنمية الأفريقية بقيادة مصرية.

المشاكل و التخوفات التي تواجه المشروع/
١- سوء الإدارة من قبل الحكومة المصرية أو مؤسساتها وخاصة وزارة الري.
٢- اختراق المشروع من قبل جهات خارجية تحاول استغلال المشروع أو تدميره.
٣- المنافسة والمضايقة من قبل الشركات الأجنبية وخاصة الإسرائيلية

المتواجدة في الكونغو لتدمير المشروع أو إيقافه.
وفي استكمال لحديثه مع مجلة روز اليوسف , قال الفيومي : المشاكل الأمنية بالكونغو مختلفة عن جنوب السودان ، وأزمتنا في قناة جونجلى نتيجة سوء إدارة و التي كانت السبب في خلق نوع من أشكال الغضب تجاه المشروع ولو وفرنا لأبناء القبائل هناك فرصة عمل وخدمات لأهاليهم سيكونون الأحرص على استمرار المشروع ، ولذا جميع المشروعات التي تقوم بها شركتي تعتمد علي العمالة من أبناء مناطق مقر المشروع ، وإلا لو دخلت عليهم وكأنني مستعمر طبيعي فإن المشاكل ستواجهنا لابد وأن يشعر بأنها أرضه وبلده وثرواته وفي المقابل يجب أن ينتفع.
وأضاف متوقع حدوث المشاكل أهلاً وسهلاً بالمعارك ولا أحد سيوقفنا وأخطرت التعاون الدولي ووزارة البترول التي تعمل معي وأقرت ووقعت بأنهم الظهير الفني لنا ووفرنا خرائط تفوق ٢٥٠ خريطة ، ولن نسمح لأحد باختراقنا ولن تعطلنا البيروقراطية ، ولن تتمكن وزارة الري في مصر من أن تعطلنا، وأجد أنه مثلما كانت وزارة الزراعة في وقت من الأوقات مخترقة وأدخلت علينا المبيدات المسرطنة ، فالخوف أن تكون وزارة الري أيضاً مخترقة الآن وإلا ما أسباب وقوفها أمام مشروع كهذا ، ولذا يجب مراجعة موقفها ، وكل من أخطأ يحاكم ، وأين كان وزراء الري من ١٠ سنوات وأين كانت الري من ايجاد البديل للمياه أمام هذه الحملات الممنهجة لتعطيشنا.

الإعتراضات على المشروع و الإعتراضات المضادة/
مصر ترفض مشروع توصيل نهر الكونغو بالنيل «لتفادي النزاعات»
أعلن الدكتور حسين العطفي ٢٩ حزيران (يونيو) ٢٠١١ ، وزير الموارد المائية والري ، تحفظ الوزارة علي مشروع توصيل مياه نهر الكونغو الديمقراطية بنهر النيل عن طريق جنوب السودان ، وهو المشروع المقدم من قبل مستثمرين مصريين وعرب لحكومة الكونغو. وأكد العطفي،

في تصريحات صحفية الأربعاء ، أن الحكومة المصرية ترفض مبدأ نقل المياه بين الأحواض النهرية ، موضحاً أن هذا الرفض يتفق مع القواعد والقوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة ، وذلك تفادياً لحدوث نزاعات بين الدول المتشاطئة وهي الدول المتشاركة في النهر.

موضحاً أن هناك أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب أخذها في الإعتبار عند التفكير في إقامة مثل هذه المشروعات ، التي تتكلف مليارات الدولارات بالإضافة إلى الأبعاد الفنية والهندسية والآثار البيئية الناجمة عن إحداث تغيرات لمجري مائي قائم. وأشار إلى ضرورة دراسة (على سبيل المثال) مدى استيعاب المجاري المائية لدولة السودان للمياه الواردة من نهر الكونغو ، التي تقدرها الدراسة المعلنة بحوالي ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، بالإضافة إلى الإستعدادات الأخرى التي يجب علي جنوب السودان اتخاذها.

وأضاف العطفي، أن هناك أولويات وضعتها الدولة للتعاون مع الدول الأفريقية بصفة عامة ، ودول الحوض بصفة خاصة ، مطالباً من يريد إطلاق مشروعات تتعلق بمياه النيل أن يلتزم بخطط الحكومة ، وأولويات التنمية بدول حوض النيل ، واقترح أن تتعاون دول الحوض فيما بينها للإستفادة من فاقد المياه الضخم بمنطقة المستنقعات ، وتنفيذ مشروعات مشتركة ، بما يحقق فائدة لجميع دول الحوض بما فيها دولة الكونغو.

الحجج التي قدمتها وزارة الري المصرية :

١- وزير الري المصري قال : نهر الكونغو يمر من عشر دول ولهذا يصعب تنفيذ مشروع نهر الكونغو وكان هذا بتاريخ الإثنين ١١ أبريل ٢٠١١ وبعدما وجد استنكاراً لتصريحاته وهجوم بعض الصحف عليه وبعدما كشفت هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية حجته غير المبررة ولا وجود لعشر دول مشتركين في نهر الكونغو بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١ ثم صرح مسؤول في وزارة الري رفض الكشف عن اسمه وقال أن نهر الكونغو يمر من ٦ دول.

٢- وضع اتفاقيات الأنهار عقبة في تحقيق المشروع قانونياً.
٣- الإعلان عن عقبات فنية و تقنية في هذا المشروع.
٤- ظهور تصريح للوزارة يقول أن المشروع سيحتاج محطات رفع والمنطقة غير آمنة.
٥- تفادي النزاعات التي قد تنشأ من هذا المشروع.
٦- التكلفة المالية الضخمة لمثل هذه المشاريع.
٧- وزير الري المصري صرح بنفسه في برنامج مصر النهاردة بأن لا وجود لأزمة مائية في مصر إلى عام ٢٠١٧.

الإعتراضات على الإحتجاجات المقدمة من قبل الحكومة متمثلة بوزارة الري المصرية /
الإعتراض الأول : عدم وجود عشر دول يمر منها نهر الكونغو أولاً أو حتى ٦ دول لأن المنبع والمصب في جمهورية الكونغو وهو لا يمر من أي دولة أخرى أما إذا أحتسبت الروافد فنستطيع اعتبارها ٦ دول.
الإعتراض الثاني : كان عدم ذكر المسؤول الذي صرح هذه التصريحات عن اسمه و عدم تقديمه حجة مقنعة لرفض المشروع.
الإعتراض الثالث : تم الإطلاع على اتفاقيات الأنهار ال٣٠٠ ولا يوجد ما يمنع من نقل المياه من حوض نهر الكونغو إلى نهر النيل التي تتحجج بها وزارة الري. وكذلك لأن نهر الكونغو لا يخضع للإتفاقيات الدولية.
الإعتراض الرابع : لم يتم الإعلان عن العقبات الفنية و التقنية في هذا المشروع إلا بعد أن أعلنت هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١ عن نجاح خبراء الهيئة فى وضع ٣ سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة إيراد نهر النيل عن طريق نقل فواقد المياه المهدرة من نهر الكونغو في المحيط الأطلنطي إلى حوض نهر النيل.
الإعتراض الخامس : وجود عدد من المستثمرين المصريين في الكونغو ومن

بينهم رجل الأعمال الفيومي الذي يملك أكبر شركات التعدين والطرق والكباري في أفريقيا ويعمل في مجالات شتى في قلب الكونغو.
الإعتراض السادس : المشروع سيوفر للكونغو كهرباء تغطي نصف القارة الأفريقية والعائد المادي من تصدير الكهرباء سيعود على الحكومة الكونغولية ب١٣ مليار دولار سنوياً المشروع سيوفر لأبناء القبائل هناك فرص عمل كثيرة جداً وخدمات لأهاليهم و سيكونون الأحرص على استمرار المشروع أي أن العمالة ستكون كونغولية بالدرجة الأولى.
الإعتراض السابع : قال الفيومي : لدينا ممولين عرب قادرين على إنجاز المشروع وأن الدولة المصرية لن تتحمل مليماً واحداً في المحطات الأربعة التي ستنقل المياه من نهر الكونغو إلى نهر النيل أو القناة التي ستمر منها المياه.
الإعتراض الثامن : ماذا سنفعل بعد العام ٢٠١٧ ؟ هل سنخوض حرباً من أجل المياه ؟
الإعتراض التاسع : لا يمكن أن تعترض جهة حكومية على تنفيذ مشروع يحقق لها الأمن المائي إلا لو كان المسؤول عميلاً ولا يخدم المصلحة القومية أو أنه لا يفقه من أمور منصبه بشيء.
الإعتراض العاشر : وجود وزارة الري المصرية في ملف التفاوض حول هذا المشروع وسحب ملف مياه النيل من وزارة الري ، كما لابد أن يكون المسئول مدركاً أهمية هذا المشروع ، كما يجب أن يتولى إدارة الملف جهة سيادية لديها وعي بالأمن القومي المصري.

الموقف الكونغولي من المشروع/
وفقاً للدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية بكلية الزراعة جامعة القاهرة - فإن الكونغو هي من طلبت المساعدة من مصر بشأن هذا المشروع لأسباب متعددة منها العلاقات المميزة بين البلدين , و رغبة من

الحكومة الكونغولية بالتعاون مع دولة قوية ذات خبرات عالية يكون لها مصلحة في مياه النهر دون أطماع مبالغ فيها ولكن الإستجابة كانت ضعيفة من الحكومة المصرية أو الوزارات المعنية بهذا الأمر.

قناة جونجلي

تجربة التكامل بين السودان ومصر:
مشروع قناة جونجلى وخطة التكامل الإقتصادى...

يعد مشروع قناة جنوجلى من مشروعات التكامل الإقتصادى الرائدة بين مصر والسودان ونظراً لأهمية هذا المشروع فى مجال التعاون الإقتصادى بين البلدين ، ولما له من آثار بعيدة على حركة التنمية فى كل من جنوب وشمال وادى النيل ، فقد احتل اهتمام القيادة السياسية فى كل من مصر والسودان ، منذ اللحظة الأولى التى أعلن فيها منهاج العمل السياسى والتكامل الإقتصادى بين مصر والسودان ، وبالتحديد فى فبراير سنة ١٩٧٤.
ومنذ الإعلان عن مشروع قناة جونجلى والمناقشات لا تتوقف حول هذا المشروع الكبير ، ولقد بادرت الأمانة العامة لوزارة الدولة لشئون السودان فى جمهورية مصر العربية ، إلى عقد ندوة عملية لدراسة مشروع قناة جونجلى والآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على قيامه وقد عقدت الندوة بمقر الأمانة العامة لشئون السودان بمصر فى الفترة من ١٢ ـ ١٥ يناير سنة ١٩٧٧ وبالتعاون مع مجلس البحوث الإقتصادية والإجتماعية بالجمهورية السودانية ومعتمد المشروع ومساعدة من أبناء المنطقة ، وقد حضرها لفيف من العلماء والخبراء والمختصين بالشئون والدراسات الأفريقية ، كما اشتركت فيها بعض الهيئات العلمية فى مصر مثل معهد الدراسات والبحوث الأفريقية ، وأقسام الإجتماع بكليات الآداب بجامعات القاهرة وعين شمس ، ومركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، وبعض الجمعيات المتخصصة مثل الجمعية الأفريقية والجمعية الجغرافية ، وبعض الوزارات المعنية مثل وزارة الزراعة ووزارة الشئون الإجتماعية ووزارة الإعلام والثقافة والهيئة الفنية المشتركة مياه النيل ، وأكاديمية البحث العلمى ووزارة الخارجية ، وبعض المؤسسات الصحفية: وذلك للتعرف على طبيعة المشروع وتأمل أثاره الإقتصادية والإجتماعية فى المنطقة وعلى كل من البلدين.

ومن الأهمية التعرف على فكرة المـشروع وتطوراته وأثـاره السياسية والإقتصادية والإجتماعية من واقع أعمال الندوة وأبحاثها ومناقشتها.

الدافع وراء الفكرة:

يكمن الدافع وراء فكرة مشروع قناة جونجلى ، كغيره من مشروعات التخزين وتقليل فاقد النهر ، فى أهمية المياه العذبة للحياة لمقابلة الزيادة الكبيرة فى عدد سكان العالم من ناحية ، ولإحتياج الزراعة إلى هذه المياه من ناحية أخرى ومن هنا كان حرص مصر والسودان ، وسبقهم إلى الإهتمام بدراسة إيراد نهر النيل ، وكيفية المحافظة على هذا الإيراد ، والإستفادة القصوى من مياهه وتقليل كمية الفاقد منها.

ومن الواجب أن نتعرف على رحلة النهر الخالد من منابعه ، وحتى دخوله منطقة المستنقعات ـ بإيجاز شديد ـ حتى يتسنى لنا الوقوف على كمية الفاقد من مياهه ، وبالتالى على حتمية مواجهة هذه الفاقد ، والعمل على تقليلها بقدر الإمكان ، وهو الأمر الذى أدى إلى التفكير فى إنشاء قناة جونجلى.

لنهر النيل منبعان رئيسيان هما هضبة البحيرات وهضبة الحبشة (ويهمنا فى هذا المجال التركيز على هضبة البحيرات) فالمعلوم أن أهم بحيرات هذه الهضبة ، هى بحيرة فكتوريا التى يمتد حوضها من خط عرض ٣°٣٠ جنوباً

حتى خط عرض ٥°٣٠ شمالاً ، وبين خطى طول ٣٠، ـ٣٦° شرقاً وتبلغ مساحة البحيرة فى هذا الحوض ٦٧ كيلو متر مربع ، وتسقط الأمطار على حوض البحيرة بمعدل ٢٣٢ مليار متر مكعب فى العام ، يصل منها فقط إلى البحيرة حوالى ١٨ مليار متر مكعب ويضيع الباقى بالتسرب والتبخر والتشرب كما يسقط على سطح البحيرة نفسها ٢ مليار متر مكعب ليصبح جملة إيرادها السنوى ٢٠ مليار متر مكعب فى المياه ويلى بحيرة فكتوريا فى الأهمية بحيرة كيوجا التى تبلغ مساحتها ٣٠٠ ٦ كم/٢ ونظراً لإرتفاع معدل البخر فى هذه المنطقة ، فإن الإيراد الخارج منها يبلغ نحو ١٩ مليار متر مكعب فى العام.

ثم تتجه المياه بعد ذلك إلى بحيرة البرت فى طرفها الشمالى ، التى تستقبل ما يساوى ٢٣ مليار متر مكعب من المياه فى العام.
وتبلغ مساحتها ٥٣٠٠ كم/٢ ، ويصل معدل الأمطار على حوضها ١,٢٠ متر مكعب فى العام إلا أنه نظراً لإرتفاع معدل البخر أيضاً ، وأن هذه البحيرة لا تضيف شيئا يذكر لإيراد النهر.
ويسمى النيل عند خروجه من بحيرة البرت ب «نيل البرت» الذى يمتد مسافة ٢٢٥ كم/٢ ليصل إلى حدود السودان الجنوبية مكتسباً بعض الإيراد ليكون تصرفه عند نيمولى اسم «بحر الجبل» الذى يستمر فى سريانه شمالاً ، لتصب فيه بعض الروافد المنحدرة من المرتفعات الغربية والشرقية ليصل الإيراد عند منجلاً ٢٦ مليار متر مكعب ، ثم يدخل فى منطقى المستنقعات ، حيث يفقد فيها النهر ٥٠٪ من إيراده ، وتسمى هذه المنطقة التى يفقد فيها النهر نصف إيراده بمنطقة السدود وهى المنطقة التى تتركز فيها الجهود لإنشاء مشروع قناة جونجلى.

ويعتبر مشروع قناة جونجلى جزءاً من المشروع الشامل الخاص بالسيطرة

والتحكم فى حوض النيل بأكمله ، وهو المشروع الذى يشكل مشروع بحيرة تانا الجزء الآخر منه فمشروع تانا قد خطط للعمل على توفير خزان لتخزين المياه طوال العام ، لإستخدامها فى أغراض الرى فى كل من السودان ومصر كما يهدف إلى توفير احتياطى إضافى من المياه ، وإلى المساعدة فى توفير الوقاية من أخطار الفيضان
فى كلا الدولتين.

التطور التاريخى والفنى للفكرة:

تختلف الآراء حول نقطة البداية فى التفكير فى هذا المشروع فبينما يرى بعضهم أن بداية التفكير فيه ترجع إلى عام ١٨٩٨ عندما طرحت فكرة تهذيب مجرى بحر الجبل وبحر الزراف ، فإن آخرين يرون أن السير وليام جارستون كان أول من فكر فى المشروع فى عام ١٩٠٤، وأنه بناء على هذا تمت عملية الإستكشاف التفصيلى لبحر الجبل وبحر الزراف ، وتم رصد المناسيب وجمع البيانات لوضع مشروعات تهدف إلى توفير ما يزيد على الفاقد الطبيعى وزيادة الإيراد عند ملكال ويرى آخرون أن عام ١٩٠٨ كان هو العام الذى شهد مولد الفكرة ، حين طرحت دراسة للإستفادة من المياه التى تتبخر ، كبداية لعملية التنمية فى السودان ، إلا أن هذه الدراسة لم يتم تنفيذها والخلاصة أن يمكن القول بأن فكرة المشروع قد طرحت للمناقشة لأول مرة فى الفترة الزمنية الواقعة ما بين العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، والعقد الأول من القرن العشرين.
على أن الأمر الذى لا خلاف عليه ، هو أن الحكومة المصرية تقدمت في عام ١٩٣٣ باقتراح تضمن استغلال المنطقة ، عن طريق التخزين فى البحيرات وتجفيف السدود ولكن المشروع قوبل بالتحفظات من جانب الإدارة الإستعمارية فى ذلك الوقت ورغم أن المشروع لم ينفذ إلا أنه أوجد نوعاً من

الإهتمام بالدراسات التفصيلية لآثار المشروع على سكان المنطقة.

وفى عام ١٩٣٨ قدم مشروع إلى حكومة السودان ، يتضمن اقتراحاً بإنشاء تحويلة تبدأ من قرية جونجلى ، وتتجه مباشرة إلى النيل الأبيض ، وذلك بعد دراسة المشروع وإبداء الملاحظات عليه ، ومدى تأثيره على المصالح المحلية للأهالى بجنوب السودان وكان المشروع فى هذا الوقت عبارة عن حفر قناة تبدأ من قرية جونجلى شرق نهر الأتم ، ومدها شمالاً حتى تقابل بحر الزراف ، عند نقطة يبدأ بعدها مجراه فى الإنتظام الطبيعى ، مع إنشاء قناة أخرى من هذه المنطقة تصل إلى النيل الأبيض لحمل ما يزيد عن كفاءة بحرالزراف لتكملة التصرف المطلوب وقد عرف هذا المشروع بالخط(٧).

وقد أرسلت الحكومة السودانية ، بعثة لدراسة تنفيذ مشروع «الخط ٧ « وتأثيره على الأحوال المعيشية لسكان المنطقة من
نواحيها المختلفة ، وقدمت هذه البعثة تقريرها فى عام ١٩٤٦، وأوصت بتعديل المسار إلى خط بين جونجلى ومصب السوباط مباشرة والإستغناء عن استعمال جزء من بحر الزراف.
وقد وافق المهندسون المصريون على هذه التعديلات ، وقدموا المشروع الجديد إلى حكومة السودان ، والذى عرف باسم «الخط المباشر» وذلك فى عام ١٩٤٨ على أساس مشروع كامل يبدأ من جونجلى ويتجه مباشرة إلى النيل الأبيض ، محققاً أكبر فائدة مائية عند ملكال.
وقد تضمن مشروع الخط المباشر القيام بتخزين المياه فى بحيرتى فكتوريا والـبرت ، واستدعى ذلك إجـراء بعض المفاوضات مع حكومتى أوغندا والكونغو ، غير أن الأخيرة اعترضت عليه ، نظراً لإرتفاع منسوب بحيرة البرت إلى ٣٥ متراً الأمر الذى يترتب عليه إغراق مساحات كبيرة من الأراضى وقد طلبت الكونجو إجراء بعض التعديلات والإكتفاء بالتخزين فى بحيرة فكتوريا

، بارتفاع قدره ثلاثة أمتار فقط.
وفى عام ١٩٥٤ قدم فريق الأبحاث الخاصة بمشروع جونجلى تقريراً يفيد بأن المشروع يقوم ـ بشكله المقترح ساعتها على نظام مائى جديد يمكن أن تصبح له نتائج خطيرة على اقتصاديات مراعى الماشية ومصايد الأسماك فى منطقة السدود وأوصى هذا الفريق ، باتباع بعض الإجـراءات العلاجية لتعديل المشروع ، غير أن السلطات قد تخلت عن تنفيذ هذا المشروع، إلى أن عقدت اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩.

وفى ديسمبر سنة ١٩٧١ تقدمت «الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل» إلى الحكومتين المصرية والسودانية ، بمذكرة تحتوى على الخطط العريضة لمشروع تقليل الفاقد لمستنقعات بحر الجبل والزراف ، وزيادة إيراد النهر كمرحلة أولى لمشروع جونجلى ، مع عدم الإعتماد على التخزين فى البحيرات الإستوائية ، وإرجاء ذلك إلى مرحلة تالية للمشروع.
ثم تقدمت الهيئة فى أبريل عام ١٩٧٤بمذكرة أخرى للمرحلة الأولى ، تضمنت بعض التعديلات الجديدة ، واعتمدت الحكومتان هذا المشروع ، ووافقتا عليه وكلفت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل طرحه فى مناقصة عالمية ، ومراقبة تنفيذه كممثلة للحكومتين.

وجدير بالذكر ، أن المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع قناة جونجلى ، تضيف كمية تقدر ب ٤ مليارات متر مكعب من المياه ، سوف تقسم مناصفة بين البلدين ، لتصبح حصة مصر ٥٧٤ مليار متر مكعب وحصة السودان ٢٠٤ مليار متر مكعب سنوياً ، وهذه الزيادة فى الإيراد المائى سوف تمكن الدولتين من إضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية الخضراء فى شمال وادى النيل وجنوبه.

مراحل المشروع:

يتضمن المشروع مرحلتين ، الأولى وتقتضى حفر قناة يبلغ طولها ٢٨٠ كيلو متراً ، تبدأ من بلدة جونجلى على البر الشرقى لنهرالأتم ، وتتجه شمالاً لتصب فى نهر السوباط أو بالقرب من ملكال وتنحصر أعمال المرحلة الأولى فيما يلى:ـ حفر قناة بقطاع يسمح بتصريف قدره ٢٠ مليون متر مكعب فى اليوم ـ إنشاء قنطرة فم قناة جونجلى ـ إنشاء قنطرة نهر الأتم الأسفل ـ القيام بأعمال التهذيب والتجسير اللازم لنهر الأتم من الفم حتى قنطرة نهر الأتم ـ اختزان المياه فى بحيرة فكتوريا وبحيرة البرت ، وتجنب فقدان المياه فى منطقة السدود ـ تنمية المنطقة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ـ اختصار المسافة بين جوبا وملكال بحوالى ٥٠٠ كيلو متر.
وتبلغ تكاليف هذه المرحلة ١٠٠ مليون جنيه ، يخصص منها ما يقرب من ٢٠مليون جنيه للأحوال المعيشية ، وتتضمن استصلاح ١٥٠ ألف فدان فى المنطقة ، وتدريب المواطنين على زراعتها ، ومدها بالشبكات اللازمة للرى والصرف.

أما المرحلة الثانية:ـ فإنها تعتمد على مشروعات التخزين والتحكم فى المياه ، والتى من المقرر تنفيذها فى منطقة البحيرات الإستوائية فى المستقبل ، إذ تقدر الحصيلة الإضافية بحوالى ٧ مليارات متر مكعب من المياه كما أن هذه المرحلة ، تستدعى ضرورة موافقة دول شرق أفريقيا.

خطوات عملية على طريق التنفيذ:

وفى سبيل تنفيذ المشروع ، تقدمت مجموعة شركات فرنسية بعرض لتنفيذه ، وقامت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل ، بدراسة هذا العرض ووافقت عليه ، وتم بالفعل إسناد العمل للشركات ، وسددت الحكومتان حصتيهما فى التكاليف حسب البرنامج الزمنى الذى تضمنه التعاقد مع الشركات الفرنسية كما تم توقيع عقد مع شركة «ايروكوفسلت « الهولندية ، لعمل الدراسات والتصميمات اللازمة للأعمال الصناعية ، وذلك بتكلفة قدرها مليون جنيه ، قدمت جميعها كمنحة من الحكومة الهولندية كما كونت أكاديمية البحث العلمى المصرية ، مجموعة عمل بالاشتراك مع بعض خبراء التصوير الجوى الأمريكيين «الإستشعار من بعد»

ويتم حاليا التصوير الجوى لعمل الخرائط الطوبغرافية اللازمة.

ومن ناحية أخرى تفيد آخر الأنباء الواردة من الخرطوم ، بأن بعض معدات الشركة الفرنسية والتى ستقوم بحفر القناة ، قد وصلت إلى موقع العمل ، وأنه قد بدأ بالفعل فى تركيبها ، وأن الخبراء الفرنسيين الذين سيقومون بعملية الحفر ، قد وصلوا إلى العاصمة السودانية ، وأكدت الأنباء أن كافة التجهيزات قد اكتملت للبدء فى عمليات الحفر فى مارس من ١٩٧٨.

وجدير بالذكر، أن حفر القناة سوف يستغرق فترة تقدر بنحو خمس سنوات ، كما أن الإنتهاء من المشروع ككل يتوقع أن يستغرق عشر سنوات ، حتى يكون له عائد مباشر يسهم فى الإقتصاد السودانى.

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمشروع:

يعالج موضوع قناة جونجلى أساساً كمشروع إجتماعى وإقتصادى ، وليس مجرد مشروع فنى ، ولذا يحتل العامل البشرى عنصراً رئيسياً وتعالج القضايا الإجتماعية للمشروع بعناية كبيرة.

وتقطن فى منطقة المشروع ثلاث مجموعات قبلية رئيسية :
ـ مجموعة الشلك شمال ملكال وفى منطقة السوباط ، مجموعة الدينكا والنوير فى المناطق المرتفعة.
ويلاحظ أن هناك تشابهاً فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية بين هذه المجموعات الثلاثة ، وخاصة بين الدينكا والنوير ، وتمثل
الماشية أهمية بالغة فى حياة هؤلاء ومع ذلك فقد أثبتت بعض الظروف حماسهم الشديد للمشروعات الزراعية خلال الستينات ولذا تدورالدراسات حالياً حول إمكانيات استقرارهم ، أو تنظيم حياة الرعى بشكل إقتصادى فعال ، لمواجهة تطورات المشروع واحتياجات التنمية.
وتتمثل الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمشروع فيما يلى تطوير الإنتاج الزراعى ، وإتاحة الفرصة لتغيير حرف بعض السكان ، من حرفة الرعى إلى حرفة الزراعة ، ويضمن المشروع إنتاج بعض المحاصيل الغذائية النقدية من أجل التصدير إلى المناطق الأخرى وإلى الدول المجاورة ، وبالتالى الحصول على العملات الأجنبية ، ونقل الإقتصاد من إقتصاد تقليدى معيشى إلى إقتصاد نقدى متطور.
ـ تطوير إنتاج الثروة الحيوانية ، إذ أن القناة سوف توفر موارد للإمداد بالحياة وبناء على ذلك فإن المراعى فى الأراضى
المرتفعة ومتوسطة الإرتفاع سوف تستغل فى الرعى طوال العام.
ـ توفير إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وفتح مجال للتنمية الصناعية ، وبالتالى فتح أسواق محلية وخارجية مع الدول المجاورة (بالنسبة للمنتجات المحفوظة أو المصنعة) التى تعتمد على الإنتاج الزراعى والحيوانى فى المنطقة.
ـ توفير المرافق الأساسية والخدمات اللازمة لسكان المنطقة من خدمات طبية وتعليمية وتوليد الطاقة الكهربية من اندفاع
قوة المياه والتى تعتبر دعامة التقدم الصناعى.

ـ توفير المواصلات المختلفة (سواء النقل البرى أو النهرى) حيث تهدف القناة إلى توفير مجرى جديد صالح للملاحة ، يؤدى إلى تقصير المسافة بين ملكال وجوبا بحوالى ٣٠٠ كيلو متر ، وسوف يؤدى هذا الطريق إلى الإسراع بمعدل التنمية فى الإقليم الجنوبى كذلك فإن الضفة المتماسكة للقناة يمكن أن تستخدم للمرور البرى فى معظم أوقات السنة.

ـ تطوير مصايد الأسماك لزيادة مصادر المواد الغذائية اللازمة لسكان المنطقة.

ـ إجراء المزيد من البحوث الإجتماعية والإقتصادية للوصول إلى نتائج أفضل للمشروع ، وهذا ما يقوم به الجهاز التنفيذى عن طريق مجلس البحوث الإقتصادية والإجتماعية بالسودان.

ـ من جانب آخر ، فإن مشروع قناة جونجلى سوف يساعد على تطوير المنطقة الواقعة بين قناة جونجلى المقترحة وبحر الجبل، وتصل مساحتها إلى نحو ٣,٧ ملايين فدان صالحة للتنمية الزراعية وتربية الماشية.

ـ كما أن القناة سوف تحمى السهول الواقعة بين القناة وبحر الزراف (والتى تضم منطقة فانجاك) والتى ظلت المياه تحيط بها منذ سنة ١٩٦٤ ، من أخطار الفيضان.

وبلغة الأرقام ، فإن بعضهم يحاول تقدير الفوائد الإقتصادية للزيادة فى المياه التى سوف تنتج عن المرحلة الأولى للمشروع انطلاقاً من استخدام نتائج التحليل الإقتصادى لمشروع الرصد ، وذلك على النحو التالى:

أن العائد السنوى من متر مكعب واحد من المياه هو ١٢ مليماً سودانياً.

وهذا يعنى ان كل مليار متر مكعب من المياه ، تعادل ١٢ مليون جنيه سوادنى ، فى حالة استغلال المياه فى الزراعة.

وتبعا لذلك ، فإن قيمة حجم المياه المفقودة كل عام من مستنقعات أعالى النيل والتى تبلغ ٤٢ مليار ، تعادل ٥٠٤ ملايين جنيه سودانى.

ومن ثم فإن الفائدة الإقتصادية لكمية المياه الزائدة وهى ٤٦٦ مليار متر مكعب ، والناجحة عن المرحلة الأولى لمشروع
جونجلى حوالى ٥٦ مليون جنيه سودانى ، سوف تتقاسمها مصر والسودان هذا فيما يتعلق بالمرحلة الأولى فقط ويمكن تطبيق نفس الأسلوب على المرحلة الثانية.

الهجوم على المشروع:

رغم أن مشروع قناة جونجلى ليس وليد الساعة ورغم أن للمشروع تاريخاً طويلاً ، بدأ كفكرة من نهاية القرن التاسع عشر ، ولم يشهد الواقع العملى أو التنفيذى إلا فى العقد السابع من القرن العشرين ، ورغم أن المناقشات البناءة حول المشروع لم تتوقف من أجل العمل على تفادى النتائج السلبية ، والتى قد ينطوى عليها أى مشروع ضخم كهذا ، ومن أجل تجنب الأخطار المحتملة ، وتحقيق المنفعة القصوى من المشروع ، رغم كل ذلك فإنه لم يسلم من هجوم الدوائر الإستعمارية والصهيونية ، فلقد تعرض المشروع للهجوم العنيف من جانب هذه الدوائر الإستعمارية والصهيونية ، وبلغ هذا الهجوم ذروته خلال شهر أغسطس الماضى ، وفى نيروبى على وجه التحديد وقد جاء الهجوم من جانب منظمة ، أطلقت على نفسها اسم مركز الإتصال البيئى للصداقة مع الأرض إذ انتهزت هذه المنظمة فرصة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للزحف الصحراوى بالعاصمة الكينية ، وطبعت كتيبات ونشرات معادية للمشروع ، ووزعتها على الصحفيين وأجهزة الإعلام العالمية فى اجتماع دعت إليه وتدعى المنظمة أن قيام المشروع لن يغير أو يطور حياة السكان فى المنطقة ، بقدر ما يجلب التعاسة والدمار لهم وللبيئة التى تحيط بهم ، كما أكدت أن المشروع سوف يلحق الضرر بالأقطار المجاور ويحولها إلى

صحارى عند حفر القناة ، لأنها سوف تجذب إليها كل مياه منطقة السدود والمناطق المجاورة.

ولعلنا إذا عدنا إلى ندوة قناة جونجلى ، والآثار المترتبة عليها ، والتى نظمتها الأمانة العامة لشئون السودان بجمهورية مصر
العربية فى مطلع هذا العام ، والتى سبق الإشارة إليها ، نجد الكثير من الردود على هذا الهجوم السلبى الذى يفتقر إلى الجدية والموضوعية ، والذى يتخذ من مغالطات يحاول أن يضفى عليها الطابع الإنسانى وسيلة لذلك.

فأولا: أوضحت الندوة أنه يجب - منذ البداية - أن نضع فى الإعتبار أن ثمة فرقاً كبيراً بين مشروعات تتم فى أطر استعمارية مثل سد كاريبا الذى نفذه المستوطنون الأوروبيون بين زامبيا وروديسيا ، أو مشروع كابورا باسا الذى بدأه البرتغاليون فى موزمبيق ، لخدمة مصالحهم مع جنوب أفريقيا، وبين مشروعات وطنية تدعم الإستقلال الإقتصادى للبلاد ، مثل السد العالى فى مصر ، وسدالفولتا فى غانا ، مع ملاحظة أن الفارق هنا ليس فى الهدف الوطنى وحده بقدر ما يرتبط هذا الفارق بالأبعاد الإجتماعية للمشروع ، وما يحققه من مصالح أوسع للجماهير.

ثانيا:ـ أن البعد الإجتماعى للمشروع بدأ من طبيعة الدراسات التى تتم من حوله ، وبينما لا يعنى المشروع الإستعمارى إلا
بالجوانب الفنية والإنتاجية من الطاقة أو المحصول الخ، فإن المشروع الوطنى يفرد عديداً من الدراسات الإجتماعية للمنطقة التى يتم فيها ، وما قد يتعرض له أهالى تلك المنطقة من أضرار أو تحولات فى بيئتهم الإجتماعية ، مما يستدعى بعض التعويض أو التطوير أو مواجهة نتائج المشروع فى

إطارها.
ثالثا:ـ أوضحت المناقشات أن الجانب السودانى يضع نصب عينه خبرة مصر بالنسبة لمنطقة السد العالى ، وتوطين أهالى النوبة وما نشأ عن ذلك من مشكلات ، وما طرح من أساليب لعلاجها.

رابعا:ـ حول احتمال غرق بعض الأراضى نتيجة لرفع منسوب المياه فى النيل الأبيض ، فقد أوضحت المناقشات أن هذا الأمر موضوع فى الإعتبار ، وأن هناك دراسات تجرى من الناحية الفنية لتجسير الضفة الغربية للنيل الأبيض لحماية أكبر مساحة من الغرق كما أن ضفاف النيل الأبيض ستتحمل الزيادة فى المياه المتدفقة ، علاوة على وجود مشروعات لمضاعفة الأراضى المزروعة على النيل الأبيض والأزرق ومشروع آخر فى عطبرة.

خامسا:ـ تبين أن هناك مشاريع تجريبية على التربة لقياس درجة الملوحة والجوانب الفنية الأخرى ، وأن هناك فريقاً من الباحثين لهذا الغرض ، علاوة على وجود شركة هولندية تقوم باستصلاح الأراضى.

سادسا:ـ أن مشروع جونجلى ادرج فى الخطة الستية فى السودان بدءاً من ١٩٧٧ كما أن المشروع الزراعى لقناة جونجلى سوف يبدأ تنفيذه بعد الفراغ من حفر القناة.
وأخيراً ، فلعل فى النتائج الإيجابية للمشروع والتى سبق أن أوضحناها فى بعديها الإقتصادى والإجتماعى ـ بغض النظر عن المدلول السياسى الكبير الذى يحمله معنى المشروع للتعاون بين مصر والسودان ـ لعل فى هذه النتائج الرد الكافى لكل هجوم مغرض يستهدف إنجازات الشعوب.

سد النهضة

سد النهضة أو سد الألفية الكبير هو سد إثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية بنيشنقول- قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية - السودانية ، على مسافة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ كيلومتراً وعند اكتمال إنشاءه المرتقب سنة ٢٠١٧، سوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الأفريقية , والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجاً للكهرباء.
تقدر تكلفة الإنجاز ب ٤,٧ مليار دولار أمريكي وهو واحد من ثلاثة سدود تُشيد لغرض توليد الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا. ويوجد قلق لدى خبراء مصريين بخصوص تأثيره على تدفق مياه النيل وحصة مصر منها.

خلفية
كانت الدول المتشاطئة على نهر النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية ثم حصلت هذه الدول على استقلالها.
وظهرت أولى الإتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام ١٩٠٢م في أديس أبابا وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وإثيوبيا ونصَّت على عدم إقامة أي مشروعات – سواء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا ونهر السوباط ، ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٦م ، وظهرت عام ١٩٢٩م اتفاقية أخرى ، وهذه الإتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل ، وإن لمصر الحق في الإعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده.
وهذه الإتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا (التي كانت تمثل كينيا وتنزانيا

والسودان وأوغندا) لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا وتم تخصيص نسبة ٧,٧٪ من التدفق للسودان و٩٢,٣٪ لمصر.

وقال خبراء اثيوبيون إن سد النهضة لا يستهلك المياه , ولا يحولها إلى دول أخرى بل سينظم تدفق المياه ويوفر مزايا متعددة أخرى لمصر والسودان مثل الحماية من الفيضانات وتوسيع مساحة الري وتحسين كفاءة استخدام المياه والحد من تراكم الطمي وتوفير الطاقة النظيفة الأقل تكلفة وتحسين الملاحة بالنهر وتوفير المياه التي تفقد بفعل التبخر.

وأشار الخبراء الإثيوبيون المشاركون فى اللجنة الثلاثية التى تضم ايضاً خبراء من مصر و السودان - فى تصريحات نقلتها صحيفة « اثيوبيان هيرالد»- إلى أن «تصميم السد جاء وفقاً لمعايير دولية وبالإستعانة بخبرات من كل انحاء العالم ولا يجري بناءه في منطقة معرضة لزلازل وليس عرضة لمثل هذه المخاطر».

وأضاف الخبراء الإثيوبيون « إن بناء هذا السد عبر النيل الأزرق في إثيوبيا قدم فرصة لمن يريدون الإضرار بالعلاقات الودية التاريخية بين إثيوبيا ومصر».

وفيما يتعلق بفترة ملء خزان السد بالمياه قال الخبراء الإثيوبيون أن خزان السد والذي تبلغ سعته ٧٤ مليار متر مكعب سوف يشغل الطمي منه ١٤ ملياراً والبقية وهي ٦٠ ملياراً ستكون من المياه المتجددة سنوياً , واذا تخللت فترة الملء سنوات غزيرة الأمطار , فلن تكون هناك أي مشاكل لأي طرف , ولكن اذا تزامنت فترة الملء مع سنوات جفاف كما حدث في عام ١٩٨٤ , سيجري مراجعة استراتيجية ملء الخزان بهدف التقليل للحد الادني من الأثار على مصر والسودان».

وأضاف الخبراء الإثيوبيون «لا يوجد ما يدعو الى الإنزعاج بأن المزارعين في مصر سوف يتأثرون سلبياً بملء خزان سد النهضة حتى خلال فترات الجفاف اذا حدثت على سبيل المثال» مؤكدين إن «إثيوبيا دولة مسئولة وأن هناك

تصميمات كافية للسد ولديها خطة لملء خزان السد لا تسبب أي أضرار ملموسة خلال فترة الملء في أسوأ الحالات».

ولكن هل يمكننا الإعتماد على مدى صدقهم وأمانتهم بدون ضمانات او اتفاقيات تضمن حقوق مصر والسودان ؟!!

وفي غضون الأزمة التي ستعصف بمستقبل مصر وتهدد مقولة هيرودت الشهيرة «مصر هبة النيل» نظراً لإستمرار إثيوبيا في بناء سد النهضة غير واضعة في الإعتبار أي قوانين ومعاهدات سابقة تقر بحق مصر في مياه النيل وعدم المساس بحصتها لابد أن نتحدث عن الحلول أكثر من تحدثنا عن المشكلة نفسها.

وقالت بعض دراسات الباحثين المصريين والقانونيين والمؤرخين إن الملاذ الأخير لإنقاذ الشعب المصري هو اللجوء لنهر الكونغو الذي يوفر لمصر المياه بعد بناء سد إثيوبيا.

وتم التفكير في نهر الكونغو؛ لأن الكونغو تمتلك مساقط مياه تمكنها من إنتاج أكثر من سدس كهرباء العالم ، كما قالت لموقع الإمارات اليوم الباحثة في شئون المياه رودينا ياسين ، والتي أقامت بالكونغو لعدة سنوات ودراستها في الدكتوراه متخصصة في نهر الكونغو ، إن نهر الكونغو يمتد لمسافة ٤٧٠٠ كيلومتر، ويشترك فيه كل من الكونغو والكاميرون وإفريقيا الوسطى والجابون وغينيا ، ولا تستخدم الكونغو منه قطرة مياه واحدة , وأضافت أن شق قناة بطول ٦٠٠ كيلومتر من نهر الكونغو إلى دولة جنوب السودان سوف يمنح نهر النيل ١٠٠٠ مليار متر مكعب من المياه ، تلقى سنوياً في المحيط الأطلسي ، علماً بأن ما تحصل عليه دولتا المصب (مصر والسودان) هو ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً ، وأشارت ياسين إلى أن دراسات المشروع أثبتت أنه سوف يولد طاقة كهربائية تكفي قارة إفريقيا بكاملها ، دون حساب ما لديها الآن من طاقة.

وأضافت أن هناك تصوراً إنشائياً متكاملاً للمشروع بكلفة قليلة جداً لا تزيد على ثمانية مليارات دولار ، تنفق في حفر القناة وإنشاء أربع محطات رفع متتالية للمياه ستكون قادرة على توليد كهرباء ٣٠٠ ترليون وات في الساعة تكفي لإنارة قارة إفريقيا بالكامل ، وأضافت أن الدراسات تشير إلى أن المشروع سوف ينتهي خلال ٢٤ شهراً فقط ، شاملة إقامة جميع مستلزماته بما فيها من بنيات أساسية للعاملين به.

ولكن لماذا نهر الكونغو بالتحديد؟

- لأن نهر الكونغو هو الأغنى في إفريقيا والعالم من حيث تدفق المياه والأمطار الغزيره طوال العام ، وشعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياه في الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى ألف مليار متر مكعب سنوياً تضيع في المحيط دون أن يستفيد منها أحد لا في دول حوض النيل ولا خارج دول حوض النيل.

وتوجه الباحثين أيضاً لنهر الكونغو؛ لأنه لن تعطينا أي دولة في العالم مياهاً بدون مقابل ، وفكرة وفلسفة المشروع تقوم على توليد طاقة كهربائية من المساقط المائية تكفي لإنارة القارة الإفريقية ، أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم ، ويحقق لها عائداً مادياً ضخماً من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية ، بالإضافة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان أيضاً.

بالإضافة إلى أن السودان بإمكانها إنشاء خزانات عملاقة لتخزين حصتها من المشروع أو بحيرة عملاقة تكون كإحتياطي إستراتيجي من المياه السودانية أو إنشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياه الإضافية مع إمكانية توليد طاقة كهربائية من المشروع في جنوب السودان لو أقاموا سداً لتوليد وتخزين المياه الكونغولية الغزيره التي ستوفرها القناة للسودان ومصر، أي الكل مستفيد مصر والسودان وجنوب السودان ، وحتى الشركات المصرية المحلية العملاقة

ستستفيد.

وأهم نقطة أنه لا يوجد بند واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة ذلك المشروع إلا في حالة واحدة إذا عارضت أو رفضت الكونغو المشروع؛ لأنه نهر محلي ، بل على العكس هناك بند في القانون الدولي يسمح للدول الفقيرة مائياً مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي ، وفي تلك الحالة يحق لمصر سحب المياه من أي دولة حدودية أو متشاطئة معها غنية بالمياه ، والكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدِ أي اعتراض؛ لأن الإستفادة الكونغولية ستفوق الإستفادة المصرية من المشروع مع إمكانية إقامة حياة زراعية ضخمة على ضفتي القناة التي سترتبط نهر الكونغو بنهر النيل ، ستفيد سكان تلك المناطق الفقيرة داخل الكونغو المتعطش للتنمية.

كما أن تلك الموارد المائية الضخمة ستحول مصر إلى جنة خضراء ، ونستطيع زراعة ملايين الأفدنة مع كميات هائلة من المياه يمكن تخزينها في منخفض القطارة بدلاً من الماء المالح الذي يهدد خزان الماء الجوفي في الصحراء الغربية ، ونسبة البخر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الأمطار في الصحراء الغربية.

وتكلفة عام واحد من الحرب في أدغال إفريقيا ستكلف خزينة الدولة المصرية أكثر من تكاليف المشروع الذي لن تنفق عليه مصر مليماً واحداً ماعدا منخفض القطارة ، فلماذا لا نوفر على أنفسنا عناء الحروب والنزاعات الإقليمية والمفاوضات التي سيطول أمدها إلى ما شاء الله ، وبإمكان سلاح المهندسين بالجيش المصري وشركات المقاولات المحلية العملاقة إنجاز مشروع منخفض القطارة في ٥ سنوات.

ومشروع نهر الكونغو إذا تم سوف يوفر لمصر حسب رواية شركة آرثر دي ليتل الأمريكية التي وضعت تصوراً متوقعاً للمشروع بعد دراسته في أوائل ثمانينيات القرن الماضي ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً توفر زراعة ٨٠

مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب؛ مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.
وسوف يوفر المشروع أيضاً لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة إفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر أضعاف ما يولده السد العالي وهو ما قيمته إذا صدر لدول إفريقيا ٣,٢ ترليون دولار بالإضافة لتوفير ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة للدول الثلاثة (مصر-السودان-الكونغو).

كما طالب ‹›الدكتور عباس شراقي استاذ المـوارد المائية والجيولوجيا الإقتصادية بمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة›› بالإلتفات لدولة جنوب السودان لإقامة مشروعات مائية معها خاصة في منطقة المستنقعات التي يتبخر منها عشرات المليارات من الأمتار من المياه بسبب عمليات البخر.

* الخطوات التي يجب على مصر والسودان تنفيذها/
١) مساعدة إثيوبيا على تنفيذ سد النهضة سواء مادياً أو بتوفير الخبراء لتنفيذه بشكل صحيح لتجنب إنهياره و آثاره السلبية المستقبلية على التربة الزراعية.
٢) توقيع اتفاقية تنص على مشاركة مصر إثيوبيا في إدارة السد حتى نضمن عدم العبث في حصة مصر والسودان المائية.
٣) توقيع اتفاقية تنص على أن مصر والسودان لهم نسبة من الطاقة الكهربية المولدة من السد يحددها الخبراء.
٤) توقيع اتفاقية تنص على تخصيص أراضي زراعية في إثيوبيا لصالح مصر والسودان كتعويض على تقليل حصة مصر والسودان خلال فترة ملء خزان السد يحددها الخبراء.
٥) الإتجاه الى الكونغو لتفيذ مشروع نهر الكونغو في أسرع وقت , وتوقيع اتفاقية مع الجانب الأثيوبي بعدم البدء في ملء خزان السد حتى ينتهي

تنفيذ مشروع نهر الكونغو.
٦) تنفيذ مشروع قناة جونجلي فوراً.
٧) البدء في تحويل الري في الأراضي الزراعية المصرية من الري بالغمر الى الري بالتنقيط والرش لتقليل نسبة المياة المستخدمة , وهذا بإستخدام التوربينات الحديثة المعتمده على الطاقة الشمسية السهل توفيرها في مصر.
وبهذا تكون وفرت مصر إحتياجاتها من الطاقة الكهربائية والغذاء بزيادة الرقعة الزراعية وزيادة حصة مصر المائية وزيادة فترة عمر السد العالي بحمايته من الفيضانات وفتحت أفاق أفريقية كبيرة بتحسين علاقاتها مع دول حوض النيل والكونغو.

بإختصار حل المشكلة هو تحويلها الى ميزة...

بحيرة ناصر

بحيرة ناصر هي ثاني أكبر بحيرة صناعية في العالم.

تقع بحيرة ناصر في جنوب مصر جنوب مدينة أسوان، وشمال السودان. واسم بحيرة ناصر يطلق علي الجزء الأكبر الذي يقع داخل حدود مصر ويمثل ٨٣٪ من المساحة الكلية للبحيرة أما الجزء المتبقي الواقع داخل حدود السودان فيطلق عليه اسم بحيرة النوبة. تكونت نتيجة المياه المتجمعة أمام السد العالي بعد إنشاءه من عام ١٩٥٨ إلي عام ١٩٧٠، وأطلق عليها بحيرة ناصر نسبة إلي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.
طول البحيرة ٥٠٠ كيلومتر..
مساحة البحيرة حوالي ٥٢٥٠ كيلومتر مربع..

متوسط عرض البحيرة ١٢ كيلومتر..
.أقصى عرض للبحيرة ٣٥ كيلومتر وهو بالقرب من مدارالسرطان.
سعة التخزين الكلية ١٦٢ مليارمتر مكعب..
سعة التخزين الميت ٣٢ مليارمتر مكعب..
عمقها ١٨٠ متر (٥٩٠قدم)..
تاريخ البحيرة/
حملت البحيرة اسم الرئيس جمال عبد الناصر لأنه كان العقل المدبر وراء هذا المشروع الضخم. و عندما بدأت البحيرة بالتكون أثناء إنشاء السد العالي ما بين عام ١٩٥٨وعام ١٩٧٠ تطلب هذا الترتيب لعدة مشاريع لنقل عدة مواقع هامة فقد كان يوجد بموقع البحيرة حوالي ١٨ موقع أثرى كمعبد أبو سمبل

و علي الجانب السوداني فتم نقل الميناء النهرى وادى حلفا بالإضافة الي المدينة الي منطقة مرتفعة قريبة من مكان المدينة القديمة.
كما تم تهجير الآلاف من سكان النوبة من قراهم التي غرقت تحت البحيرة.

خصائص البحيرة/
بحيرة السد العالي لها سعة تخزينية ضخمة جداً تصل إلى١٦٤ مليار متر مكعب من المياه وتستطيع استيعاب الفيضان بالكامل لمدة سنتين وتنقسم سعة البحيرة إلي ثلاثة أقسام الأول ويقع أسفل البحيرة وهو مخصص للتخزين الميت وتصل سعته التخزينية إلي ٣٢ مليار متر مكعب من الطمي وهو يستوعب الطمي القادم مع الفيضان لمدة ٥٠٠ عام بدون التأثير علي السعة التخزينية لمياه الفيضان ، ثم تلي ذلك التخزين الحي لكميات كبيرة من الفيضان.
ويتم صرف كميات من المياه من بحيرة السد العالي حسب الإحتياجات المائية

لجميع الأغراض ، والتي تبلغ ذروتها خلال زراعة الأرز ، حيث تبلغ كمية المنصرف من المياه خلال هذه الفترة ٢٤٠ مليون متر مكعب يومياً ، بينما تصل كميات المنصرف من المياه خلال موسم أقل الإحتياجات المائية خلال شهر ديسمبر ويناير إلي نحو ٨٠ مليون متر مكعب يومياً ، وتستقبل مصر مياه الفيضان من الهضبتين الإثيوبية والإستوائية ولديها شبكة رصد جيدة تمتد علي طول مجري النهر خاصة بعد زيادة معدلات التعاون مع باقي دول حوض النيل ، بالإضافة إلي الإستعانة بصور الأقمار الصناعية أو ما يرصد من خلال هيئة الأرصاد العالمية ، وتستطيع مصر من خلال شبكات الرصد التنبؤ بالفيضان ووضع السيناريوهات المختلفة للتعامل معه ، رغم أنه لا يمكن لأحد أن يجزم بذلك ، لأن الظواهر الطبيعية تجعل التنبؤ بالفيضان أمراً صعباً جداً ، والواقع يؤكد أنه ليست هناك أي خطورة من أي فيضان أو أي حجم للفيضان في ظل وجود السد العالي.

أهم ميزة في بحيرة ناصر أنها تمتلك أنقى مياه نيلية في مصر, فلا يوجد بها صرف زراعي أو صناعي أو صرف صحي.
ولكن أسوأ ما في بحيرة ناصر هو توافر وتكاثر بالسواحل الشمالية (ناحية الجزء المصري) أسماك متوحشة تسمى «أرانب البحر» تهدد الثروة السمكية في مصر ، لقيامها بإلتهام كميات كبيرة من الأسماك التي تعيش وتتكاثر فى هذه المناطق مما يضر بالثروة السمكية ، وكذلك التماسيح الموجودة في بحيرة ناصر (العدد قد يصل إلى ١٠٠ ألف تمساح) والتي تستهلك من خمسين إلى ١٢٠ ألف طن سنوياً (التمساح الواحد يتناول بمعدل ١٢ كيلو من الأسماك يومياً) طبعاً غير تهديد حياة الصيادين.
كما أن هذه التماسيح تمثل وسيط لنمو وتطور وإنتقال بعض الأمراض بين بعض الحيوانات وبين الأسماك في البحيرة.

مشكلتنا أن مصر موقعة على إتفاقية لحماية الحيوانات المعرضة للإنقراض (اتفاقية إستكهولم الدولية) التي تحظر صيد التماسيح في بحيرة ناصر لتحقيق التوازن البيئي.
والغريب إن تمساح النيل منتشر في جميع أجزاء أفريقيا في مستنقعاتها وبحيراتها وأنهارها...
لكن حظنا العاثر أننا لا نلتزم بالكثير من الإتفاقات الدولية الموقعين عليها - لكننا مُصِرين على الإلتزام بهذه الإتفاقية!! البعض هيقول إن هناك دول ملتزمة بإتفاقات لحماية الغابات وتمتنع عن قطع أشجارها لكن طبعاً هناك فرق – لأن هذه الغابات يتم مساعدة الدول على الإستفادة منها بطرق أخرى - وقطع الغابات يمثل تهديداً للمناخ في تلك الدول بل وفي العالم كله - ورغم ذلك لا يتم منع الدول من الإستفادة بالكامل من الأشجار التي منحها الله لهم - ولكن يتم تقنين الأمر بحيث لا تنتهي الغابات تماماً في فترة أسرع من نمو غابات جديدة.

إحنا هنا بنحمي حيوان مفترس من الإنقراض - وتركناه يتكاثر بعشرات الآلاف ويهدد الثروة السمكية ويهدد حياة البشر.
(إحدى السفن غرقت في نهر النيل أثناء رحلتها بين مصر والسودان - وجميع المسافرين التهمتهم التماسيح!)

واحنا سايبين سمك بحيرة ناصر تاكله الأسماك المتوحشة والتماسيح , وعمالين ناكل في سمك مزارع !!!

تماسيح بحيرة ناصر نقمة.. أم ثروة إقتصادية ؟!!

يطالب أكثر من٦٠٠٠ صياد يعملون علي إمتداد البحيرة بضرورة صيد

التماسيح , والإستفادة من لحومها وجلودها ودهونها كتجارة رابحة ومطلوبة.

وقد قدمت وزارة الدولة لشئون البيئة خلال مؤتمر الأطراف الخامس عشر لإتفاقية ستايتس التي (تعني تنظيم الإتجار في الأجناس الحيوانية والنباتية المهددة بالإنقراض) ,
مقترحاً لنقل تجمعات التمساح النيلي بمصر من الملحق الأول للإتفاقية الذي ينص علي منع الإتجار في الأجناس البرية المدرجة به الي الملحق الثاني تمهيداً لإيجاد حصة تجارية لاحقة عند تنفيذ برامج إستزراع للتمساح النيلي لإستخدامها في التجارة الدولية مما يحقق عائداً إقتصادياً مهما لأول مرة من عوائد مكونات التنوع البيولوجي , وشدد خبراء البيئة علي ضرورة وضع ضوابط في عملية الإستزراع للتمساح النيلي والإتجار فيه ومعرفة الجهات التي يمكنها شراء هذه التماسيح.

بالطبع بالوضع الحالي تماسيح بحيرة ناصر نقمة بس ممكن تبقى ثروة قومية بخلق مزارع لتربية وحماية تماسيح البحيرة ونقلها من البحيرة للمزارع , وبالتالي نقدر نستفيد من كنز مصر المفقود «بحيرة ناصر» بأسماكها العملاقة وأيضاً نستفيد من التماسيح إقتصادياً في صناعات جلود التماسيح وزيوتها ولحومها ونقدر نحميها من الإنقراض.

وكذلك لماذا لايوجد في مصر اسطول بحري ضخم للصيد ؟!
ونضع هدف عام كمشروع قومي (الإكتفاء الذاتي من السمك) ونصنع الفائض ونصدره ونكون قد استغلينا موقعنا على البحرين و نهرالنيل وبحيرة ناصر ووفرنا فرص عمل كثيرة في الصيد والتصنيع وبناء السفن.
منخفض القطارة

يقع منخفض القطارة في الصحراء الغربية ، عند منطقة العلمين. تبلغ مساحته نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع ويبلغ طوله حوالي ٢٩٨ كم وعرضه نحو ٨٠ كم ، وينخفض عن سطح البحر بنحو ١٣٤ متر.

ومنذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين وقد اتجهت أنظار العلماء إلي منخفض القطارة من أجل الإستفادة منه في توليد الطاقة الكهربائية ، من خلال شق قناة تربط بين البحر المتوسط والمنخفض ، والإستفادة من قوة إندفاع المياه في توليد طاقة كهربائية رخيصة ، تصل إلي ٢٥٠٠ كيلووات/ ساعة ، هذا بجانب إنشاء مجتمع عمراني جديد حول البحيرة الصناعية الوليدة ينتج كميات كبيرة من السمك ، ويستخدم المطر الناتج عن بخر المياه في زراعة المحاصيل التي تحتاجها مصر ، وهو أمر سيؤدي في النهاية إلي خلق فرص عمل ومجتمع عمراني يخفف الضغط على الوادي والدلتا.

البداية كانت في عام ١٩١٦ مع البروفيسور هانز بنك أستاذ الجغرافيا في جامعة برلين ، ومن بعده البروفيسور جون بول وكيل الجمعية الملكية البريطانية الذي نشر دراسة عنه في عام ١٩٣١ ، وفي ذات العام عرض حسين سري باشا وكيل وزارة الأشغال المشروع أمام المجمع العلمي المصري.

رغم أن المشروع بدأ في ١٩١٦ ، إلا أنه لم ينل حظه من الإهتمام الكافي حتى جاء عبد الناصر في الخمسينات وأراد إحياء المشروع ، ليكون المشروع التالي بعد مشروع السد العالي في جنوب مصر. وبالفعل استدعت مصر خبراء ألمان لدراسة المشروع ، وقدرت تكاليفه حينها على مدي ١٥ عام بنحو ٤٦٠٠ مليون دولار ، على أن يكون حفر القناة بإستخدام التفجيرات النووية السلمية.

لكن تعطل المشروع بسبب الظروف التي أحاطت بمصر في ذلك العهد ، وما دخلته من حروب في فلسطين ، وحرب السويس ، واليمن، والجزائر، والكونغو، وأخيراً جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتضع النهاية الحقيقة لأي مشروع طموح ، حيث بدأ كل مجهود مصر يتجه إلي تحرير أراضيها.

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتحديد في شهر يوليو عاد المشروع من جديد ، وبالتحديد خلال اجتماع مجلس الوزراء في ٢٥ يوليو ١٩٧٣ ، حيث اعتبر المشروع مشروعاً قومياً ، ومرة ثانية لجأت مصر إلي ألمانيا لدراسة المشروع ، لكن تدخلت بالطبع الولايات المتحدة لتعطيل المشروع ، خشية أن تستغل مصر التفجيرات النووية التي ستستخدم في شق القناة بين البحر والمنخفض في أي أغراض عسكرية. وكانت النتيجة أن توقف المشروع فجأة ودون إبداء أسباب واضحة من جانب الحكومة المصرية حول دوافع الموت المفاجئي لفكرة المشروع.

لكن المشروع لم ينتهي إلي الأبد ، ويظهر حلم تنفيذه كل فترة ، خاصة أن مصر تحتاج إلي مزيد من الطاقة الكهربائية لسد حاجات القطاعات الإقتصادية ، وسد حاجة السكان الذين يتزايدون يوماً بعد الآخر ، كما أن مشروع منخفض القطارة سيفتح الباب على مصراعيه لإقامة مجتمع عمراني في الساحل الشمالي يوفر الملايين من فرص العمل ، ويعيد إستصلاح ملايين الأفدنة في تلك المنطقة ، مما يساهم في الحد من الأزمة الغذائية في مصر.

مميزات المشروع:
تصل عوائد المشروع إلى حوالى ٢٠٠ مليار جنيه مصرى (هذا عائد تحلية مياه البحر فقط وإستخدام الملح فى الصناعات).
أما عائد المشروع ككل فهو ضخم جداً لأنه عباره عن زراعة ملايين الأفدنه

وبناء مدن جديده بمصانع ضخمه تشغلها الكهرباء الناتجه عن سقوط الماء فى المنخفض.

ويقوم المشروع بإنتاج مياه نقية صالحة لجميع الإستخدامات (الشرب ، الري ، والإستخدامات الصناعية) ما يعادل ٥٧ مليار متر مكعب سنوياً , ومعدل ضخم من الطاقة الكهربائية ما يعادل ٢١٠,٠٠٠ ميجا وات سنوياً ، بمعدل إنتاج أكثر من السد العالى الذى ينتج٢١٠٠ ميجا وات فقط بنسبة ١٠٠ مرة ، وهو ما يجعلنا لا نحتاج لتمويل من أى دولة...

فضلاً عن إنتاج ملح نقى وعالى القيمة لإحتوائه على اليود ما يعادل ٧,٥ مليار طن سنوياً.

ناهيك عن زراعة ملايين الأفدنه وزيادة الثروه السمكية وزيادة المنشئات السياحية على شواطىء المنخفض وأهم ميزة له هو نقل أكبر قدر من الكتله البشرية التى تحتل الوادى والدلتا الى هذه الأرض الجديدة التى ستصبح خضراء (بإذن الله).

ما جدوى المشروع والهدف منه:

١- هذا المشروع سيجنب مصر غرق الدلتا , لأنه نتيجة إرتفاع منسوب المياه فى البحار نتيجة ذوبان الجليد فى القطب الشمال سيؤدى لغرق أكثر من دلتا حول العالم على رأسهم دلتا مصر وسواحل دول أخرى ، فإن معنى ذلك أن سواحل الدلتا عليها أن تواجه بمفردها الكمية الزائدة من مياه البحر الأبيض المتوسط خلال هذا القرن والتى تقدر جملتها خلال القرن الواحد والعشرين بنحو ٢,٥ تريليون متر مكعب حال إرتفاع منسوب سطح البحر الأبيض المتوسط بمقدار أقصاه متراً واحداً بنهاية القرن , ومساحة المنخفض كافية لإستيعاب نحو نصف هذه الكمية المتوقعة فى البحر الأبيض خلال القرن الواحد والعشرين.

٢- ستوفر مصر بذلك تكلفة إنشاء ألسنه صخرية على الشواطىء الشماليه لحماية الدلتا , كما أنه سيوفر على مصر خسائر بالمليارات نتيجة تجنب غرق الدلتا.

٣- ومن شدة اندفاع المياه يمكن توليد طاقة كهربائية رخيصة تصل سنوياً إلي ٢١٠٠٠٠ ميجا وات , وذلك دون تكاليف تشغيل تذكر (غير مطلوب وقود حفري) أما بعد تعديلات المتخصصون فالطاقة الكهربية المتوقعة من خمسة إلي ستة أضعاف القيمة الأولي أي أننا نتحدث عن سد عالي جديد لكن بتكاليف أقل ووقت تنفيذ أقل وطاقة كهربائية ناتجة أكثر بكثير، توفر سنوياً مليار ونصف مليار دولار ثمن توليدها بالمازوت.

٤- تتكون بحيرة صناعية تزيد مساحتها علي ١٢ ألف كيلومتر مما يؤدى الى إنتعاش صناعة الصيد (الدراسات تؤكد إمكانية وجود ٧٠ مليون طن بلانكتون في البحيرة مما يؤدي إلي أكبر مزرعة أسماك في العالم)
وزيادة إنتاجها ستتم بشكل لم يسبق له نظير فى مصر أو فى أى دولة من دول حوض البحر الأبيض ، وسوف تدر على الدولة دخلاً كبيراً نظراً لضخامة المساحة المغمورة التى ستعد أكبر البحيرات الصناعية فى العالم.
٥- يستخدم المطر الناتج عن البخر في زراعة ملايين الأفدنة التي تحتاج نقطة ماء كي تبوح بخيراتها.

٦- كما أن البحيرة ستخلق ميناء يخفف الضغط علي ميناء الإسكندرية , ممكن ميناء علي البحر نفسه أو علي بحيرة المنخفض ويفضل موقع الضبعة للتوسع السكاني الساحلي كميناء زراعي صناعي وسياحة (أي إسكندرية جديدة).

٧- بجانب المشروعات السياحية وتسكين ملايين المصريين القادمين من وادي النيل الضيق وخلق فرص عمل لهم , يعنى إنشاء مشروعات سياحية وأيضاً سكن ساحلي فاخر في مناطق قريبة من القاهرة والدلتا والصيد أكثر من البحرين نفسهما الأحمر والأبيض , حيث أن عوائد بيع شواطىء البحيرة الصناعيه لشركات السياحه قد تغطى تكلفة المشروع.

٨- كما أنه يمكن أيضاً إستغلال المنخفض بعد تحويله إلى بحيرة فى إستخراج الأملاح التى سوف تتراكم فى قاع المنخفض حيث تعد ثروة طائلة يمكن استغلالها , ويوصى فى هذا الشأن بتقسيم المنخفض إلى ثلاثة أحواض منها الحوض الأخير فى أقصى الجنوب الغربى للمنخفض بمساحة تعادل ٢٥٪ من مساحة المنخفض حيث يستقبل هذا الحوض الأملاح من الأحواض الأخرى ومن ثم يمكن تركيزها واستغلالها.

لماذا لم ينفذ المشروع حتى الأن بعد ١٠٠ عام من الدراسات:

١- التكاليف الكبيرة لحفر مسار قناه المشروع والتي بلغت حوالي ١٤ مليار دولار علي حسب آخر حسابات وزارة الكهرباء والطاقة , هذه الحسابات قامت علي أساس حفر نفق ضخم واحد أو ثلاثة صغار لتمرير ٦٥٠ متر مكعب/ث وإسقاطها لمنسوب ٦٠ متر , وتبدو التكلفة شديدة التواضع إذا ما قيست بحجم الأموال التي أهدرت في بناء قرى الساحل الشمالي والتي وصلت إلي ١٥ مليار دولار.. إن حجم هذه الأموال كان يمكنه تنفيذ مثل هذا المشروع الهائل , وكان سيخلق بجانبه مجتمعات سياحية حقيقية.. وليست مجرد أبنية خرسانية يستعملها أصحابها ثلاثة أشهر في الصيف ثم يغلقونها لتنعي من بناها.
كما يمكن لوزارة التعاون الدولى إعادة عرض هذا المشروع فى ثوبه الجديد

على دول حوض البحر الأبيض المتوسط المتضررة من جراء الزيادة المتيقنة فى منسوب سطح البحر خلال هذا القرن وأهمها إيطاليا وتركيا وفرنسا وإسبانيا للمساهمة الفعالة فى نفقات المشروع إذ أنه يوفر عليهم كثيراً من النفقات المقررة لحماية سواحلهم ويحقق أيضاً لشعوبهم الأمان مثل ما يحققه للمصريين.

٢- الظروف السياسية كانت تقف بالمرصاد للمشروع.. فالولايات المتحدة رفضت أن تستخدم مصر الطاقة النووية إستخداماً سلمياً فى عمليات حفر القناة بالتفجير خوفاً من أن تنقلب في ظروف التوتر الحادة مع إسرائيل إلي إستخدام عسكري.. فراحت تضغط.. وتناور.. وأجبرت بيت الخبرة الألماني علي الإنسحاب من المشروع..وهو ما عطل المشروع.

٣- رفض القوات المسلحة تنفيذ المشروع عن طريق شق قناة من البحر الى المنخفض كقناة مفتوحة يتراوح عرضها ما بين ١٣٦ الي ٢٥٦ متر حيث ستفصل الصحراء الغربية الي شقين يصعب تأمينها.
نقطة إعتراض القوات المسلحة تبدو صحيحة لأول وهلة لكنها ليس لها محل من الصحة و ليست إشكالية بل على العكس سيتم إعمار وإسكان مرسي مطروح وتكثيف سكانها كحماية لغرب مصر و إلا الأولي ردم قناة السويس لأنها تعوق الدفاع عن سيناء من خطر إسرائيل وقد حدث فعلاً من قبل بعد ١٩٦٧.

٤- وجود آبار بترول في المنخفض وكذلك وجود إمتيازات لشركات البحث عن البترول تنتهي عام ٢٠٢٩ , ناهيك عن صغر كمياتها بجوار بترول خليج السويس مثلاً.

٥- الجيولوجيا الصخرية (حجر جيري في الأغلب) للمنطقة المطلوب شق القناة يجعل شق القناة مكلف للغاية.
إعتراض وجيه إذا تم شق نفق عميق بقطر ١٧ متر لكن التعديلات تخفض التكلفة بشدة الي أقل من النصف بكثير , وفي مرحلة ما من عهد السادات جرى الحديث عن استخدام قنابل نووية صغيرة جداً لشق القناة ، ولكن اليوم مع التقدم التكنولوجي أصبحت معدات الحفر العادية كافية لتنفيذ المشروع.
التعديلات لا تحتاج نفق ولا نووي.

٦- وجود أعداد مهولة من الألغام في تلك المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية , ورغم إمكانية مصر تصعيد الأمر دولياً ومطالبة الدول التي زرعت تلك الألغام بإزالتها والمطالبة بتعويضات كبيرة إلا أن ذلك لم يتم أبداً. تكلفة إزالتها لن تكون ضخمة مقارنة بفوائد المشروع العملاقة وممكن رفع قضية دولية علي كل من ألمانيا وبريطانيا لرفعها علي حسابهما.

٧- المخاوف من تسرب المياه المالحة إلى خزانات المياه الجوفية بالمنطقة والتأثير على عذوبتها.
الماء المحلي بكهرباء المنخفض كميته ستكون أكبر بكثير من الخزان الجوفي القليل الناضب فماء البحر لا ينتهي عملياً.

٨- قال علماء الزلازل أن هذه الشقوق الأرضية سوف تحدث الزلازل إذا ما امتلأت مساحة منخفض القطارة بالمياه.

٩- رخاوة القاع والشقوق سوف تتسرب منها المياه المالحة الى المياه الجوفية وينتج عنها تمليح تلك المياه حتي وسط الدلتا ، مما يؤثر تأثيراً سيئاً في

الزراعة.
ولكن يوجد تعديل على المشروع لتجنب مشكلة تسرب المياه المالحة الى الجوفية حتى وسط الدلتا وهو:
الفكرة تعتمد على حقيقة أن هناك ستة مليارات متر مكعب من مياه النيل تضيع هباء في البحر المتوسط (ويحدث هذا في الوقت الذي تتصارع فيه دول النيل على قطرة ماء).. ورغم ضياع هذه الكمية الهائلة إلا أننا لا نستطيع لوم أي فريق كونها ضرورية لأغراض الملاحة والصيد وتخصيب الدلتا - وبالطبع تشغيل توربينات السد العالي.
وللتوفيق بين المطلبين ظهر اقتراح بتخزين ١,٥ مليار متر مكعب من فائض أشهر الشتاء في بحيرة البرلس وتخزين ٠,٨ مليار متر مكعب في بحيرة المنزلة في الشمال (بعد تجفيف مياهها المالحة).
وهذا بالتأكيد اقتراح جيد ، ولكن ماذا عن باقي المياه المتسربة إلى البحر الأبيض المتوسط (والتي تقدر بـ ٣,٧ مليارات متر مكعب)؟!
وهنا يأتي التعديل على مشروع منخفض القطارة وهو بسيط وواضح ويعتمد على تخزين مياه النيل (الفائضة) في منخفض القطارة في صحراء مصر الغربية.. فمنخفض القطارة يعد ثالث أكبر منخفض في العالم ويبلغ عمقه ١٣٤ متراً وتزيد مساحته على مساحة دولة الكويت!!!
ولو تم ملؤه بمياه النيل العذبة لتشكلت بحيرة تغطي خمس مساحة مصر وتفوق بمراحل بحيرة السد العالي.
وهذا سيحقق مكاسب كثيرة منها إنشاء مناطق سكنية وإصلاح أراضي زراعية هائلة حول البحيرة الجديدة.. كما يمكن من خلال جذب المياه بـ(أنابيب مغلقة) تغذية توربينات كهربائية تولد ١٠٪ من احتياجات مصر الكهربائية.
ومهما تكن حجج المعارضين لهذا المشروع فإن اقتراح ملء منخفض القطارة سيكون من الفائض الشتوي لنهر النيل (وهذا يتطلب ٣٠ عاماً على الأقل).. كما أن الجيولوجيين اكتشفوا مؤخراً آثار نهر قديم متفرع عن النيل كان يمر

في الواحات البحرية ويصب في منخفض القطارة.. وهذا يعني أن «المنخفض» كان في العصور الماضية بحيرة مياه عذبة - وكل ما سنفعله هو أن نعيد الأيام لسالف عهدها.

ممر التنمية

أعاد العالم المصري الكبير الدكتور فاروق الباز طرح مقترح مشروع ممر التنمية ليتم النظر فيه بمشاركة الناس وربما للتنفيذ بأموال مستثمرين من القطاع الخاص الوطني أولاً ثم العربي ثانياً والعالمي ثالثاً. ولاسيما أن الحكومات السابقة لم تتمكن من الأخذ بالمشورة لأسباب مختلفة.

وأشار إلي أنه قد تقدم بالمشروع لأول مرة في بداية الثمانينيات من القرن العشرين ولم تبت فيه الحكومة لعدة أسباب من بينها أن الحكومة في ذلك الوقت كانت المنفذ الوحيد للمشروعات الكبري ولم تكن هناك إمكانية أن يقوم القطاع الخاص بعمل أو المشاركة في مثل هذه المشروعات. في حين أنه تتوافر الأن الإمكانيات بل هناك إستثمارات خارجية نجتذبها بمثل هذه المشروعات.

مشيراً أن «ممر التنمية» ليس مشروعاً زراعياً وانما صناعي وإجتماعي.

فالأهم في هذا المشروع هو تأهيل وزيادة الرقعة التي يقام عليها إعمار خارج الرقعة الزراعية في وادي النيل والدلتا. والمشروع سيقوم بتسوية الأرض وبناء ما بين (٣٠ ـ ٤٠) مدينة في الخطوط العرضية وآلاف القري بعيداً عن النيل خلال الخمسين أو المائة سنة القادمة. وإلا ستنتهي الأراضي الزراعية في مصر لو استمر الحال لما هو عليه الأن مثل الزيادة السكانية.

وأضاف أن المشروع يهدف إلي فتح مجال للبناء بعيداً عن الأراضي الزراعية وايجاد أماكن جديدة تسمح بإقامة مصانع ومـدن صناعية وزراعية

بإستخدام المياه الجوفية المتوافرة في هذه المنطقة والتي يوجد بها نحو مليون فدان صالحة للزراعة وبذلك يحقق أهداف جيل الشباب في بناء مصر المستقبل مشيراً إلي أن ممر التنمية يتضمن إنشاء طريق رئيسي للسير السريع بالمواصفات العالمية يبدأ من غرب الأسكندرية ـ ويستمر حتى حدود مصر الجنوبية بطول ١٢٠٠ كيلو متر تقريباً بالإضافة إلي إنشاء اثنى عشر فرعاً من الطرق العرضية التي تربط الطريق الرئيسي بمراكز التجمع السكاني علي طول مساره بطول كلي نحو ٨٠٠ كيلو متر. وكذلك شريط سكة حديد للنقل السريع بموازاة الطريق الرئيسي (ويفضل انشاء قطار الطلقة بدل من القطار العادي مما يسهل النقل من الشمال الى الجنوب في وقت قليل) ـ ومد أنبوب ماء من بحيرة ناصر جنوباً وحتى نهاية الطريق علي ساحل البحر المتوسط اضافة إلى خط كهرباء يؤمن توفير الطاقة في مراحل المشروع الأولى. وأضاف أن الطريق العالمي من الشمال للجنوب يمثل العنصر الأساسي للممر ويبدأ الطريق علي ساحل البحر المتوسط في موقع بين الاسكندرية والعلمين ويؤهل لإنشاء ميناء عالمي جديد يشبه الموانيء العالمية الكبري في المستقبل مع ضرورة الحاجة لتوفير إستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في التعامل السهل السريع مع الصادرات والواردات والبضائع المؤقتة. ويتكون الطريق الرئيسي من ثماني ممرات علي الأقل اثنان لسيارات النقل واثنان للسيارات الخاصة ذهاباً وايابا كما يلزم تمهيد الطريق وفق المواصفات العالمية التي تسمح بالسير الآمن السريع دون توقف إلا في حالات الطوارئ ومحطات الإستراحة والوقود ومراكز تحصيل رسوم السير.

ويشمل المشروع (١٢) محوراً عرضياً يربط كل منها الطريق الرئيسي بموقع من مواقع التكدس السكاني في الدلتا وبموازاة وادي النيل وتسمح هذه الطرق بالإمتداد العمراني غرباً في هذه المواقع رويداً رويداً وتضيف بعداً جغرافياً لعدد من المحافظات التي تعاني من الإختناق في الوقت الحالي ويجب أن يسبق التخطيط والتنظيم والخدمات النمو الحضاري لها.

فعلى سبيل المثال تشمل المحاور العرضية المقترحة (محور الإسكندرية) وميناءها ومطارها الدولي ويمكن أن يستمر المحور شرقاً حتى طريق الدلتا الساحلي إلي رشيد ثم دمياط. وبذلك يربط هذا الفرع الطريق الرئيسي للممر بشمال الدلتا بأكملها.

وتأتي أهمية محور «الدلتا» في ربط الطريق الرئيسي بمنتصف منطقة الدلتا ربما في مدينة طنطا ، مثل هذا المحور يتطلب المحافظة علي الأراضي الزراعية في مساره وربما يتطلب كباري جديدة علي فرع رشيد وقنوات الري والصرف والجزء الغربي من هذا الطريق يصف علي صحراء قاحلة وقابلة للإستصلاح وتمثل بعداً جغرافياً جديداً لمحافظة الغربية اكثر محافظات الدلتا اختناقاً علي الإطلاق.

ويؤهل «محور القاهرة» ربط الطريق الرئيسي بطريق «مصر ـ اسكندرية الصحراوي» ثم بأكبر تجمع سكني في قارة أفريقيا بأكملها ـ محافظة القاهرة ـ ويمكن لهذا الفرع أن يستمر شرقاً إلى المعادي ومنها إلي طريق السويس كي يربط الميناء الجديد بميناء السويس ويؤهل ذلك نقل البضائع براً من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر عبر خليج السويس.

التنمية الصناعية/

ويضمن «محور الفيوم» تنمية الصحراء في شمال وغرب منخفض الفيوم ، ومنطقة غرب الفيوم بالذات يمكن تنميتها صناعياً لإبعاد الصناعات الملوثة بيئياً مثل صناعة الأسمنت عن المواقع السكنية.

أما «محور البحرية» يهدف إلي توصيل الطريق الرئيسي بالواحات البحرية في اتجاه جنوب غرب الجيزة وبذلك يؤهل للربط بين واحات الوادي الجديد الشمالية والطريق الرئيسي ويسمح الفرع بالتوسع في السياحة في منخفض البحرية.

ويفتح «محور المنيا» آفاقاً جديدة للنماء غرب وادي النيل في منطقة تكتظ

بالسكان وتحتاج إلي التوسع في العمران نظراً لوجود جامعة بها ، بالإضافة إلي الحاجة لعدد من المدارس ومعاهد التدريب.

ونفس الأمر ينطبق علي «محور أسيوط» حيث يؤهل السير علي طريق الواحات الخارجة وباقي واحات محافظة الوادي الجديد.

ويوصل «محور قنا» إلي منطقة واسعة يمكن إستصلاح أراضيها تقع جنوب مسار نهر النيل بين مدينتي قنا ونجع حمادي , وقد تكونت التربة في هذه المنطقة نتيجة لترسيب الأودية القديمة مما يعني أيضاً إحتمال وجود مياه جوفية يمكن إستخدامها في مشاريع الإستصلاح.

ويعد «محور الأقصر» إمتداداً غير محدود للمشاريع السياحية المتميزة فوق الهضبة وغرب وادي النيل بالقرب من أكبر تجمع للآثار المصرية القديمة في الأقصر.

أما محور «كوم أمبو وأسوان» سهل وواسع يمثل مجرى قديماً للنيل ولذلك تغطية تربة خصبة صالحة للزراعة ولأسباب جيولوجية بدأ مجرى النيل الهجرة شرقاً حتي وصل الى موقعه الحالي ولذلك يمكن استخدام المياه الجوفية المختزنة منذ الزمن في إستصلاح هذا السهل الخصب ويربط إمتداد الفرع في اتجاه الجنوب الشرقي بينه وبين الطريق الرئيسي ومدينة أسوان مما يسهل نقل المنتجات المحلية الى المحافظات الشمالية علاوة علي التنمية السياحية عبر تيسير زيارة المواقع السياحية في منطقة أسوان اضافة الى ذلك يؤهل الطريق تنمية مطار أسوان للتجارة العالمية.

ويربط «محور توشكي» بالطريق الرئيسي من الهضبة حيث يجري وصله بعدة أماكن حول منخفض توشكى كما هناك قناة لتوصيل ماء النيل من بحيرة ناصر الى منخفض توشكى بغرض إستصلاح الأراضي المحيطة بالبرك التي تكونت في المنخفض.

وهذا المشروع يستدعي عدة سبل للنقل السريع الى المحافظات الشمالية ومنافذ التصدير معاً.

ومن خلال «محور بحيرة ناصر» نجد أن البحيرة تمثل موقعاً متميزاً لتنمية الثروة السمكية وصيد الأسماك خاصة اذا جرى تسهيل نقلها الى مواقع التكدس السكاني في المحافظات الشمالية.

وأضاف أن هذه المحاور تم إختيارها لقربها من مواقع التكدس السكاني وسهولة المرور بها من الناحية الطبوغرافية. وقد أفادت دراسة لوزارة التنمية الإقتصادية بإمكانية اضافة ثلاثة محاور اخرى.

كما يهدف مشروع «ممر التنمية» الى تحقيق تنمية غير مسبوقة. حيث يشتمل علي خط سكة حديدية للنقل السريع بموازاة الطريق الرئيسي وتؤهل هذه الوسيلة نقل الناس والبضائع والمنتجات من جنوب مصر حتى ساحل البحر المتوسط لاسيما أن السكة الحديدية الحالية تعاني من الكهولة كما لا يصح إنشاء سكة حديدية جديدة داخل وادي النيل لأن في ذلك تعدياً على الأراضي الزراعية.

وستساهم السكة الحديدية للنقل السريع في شحن الأسماك من بحيرة ناصر التي تزخر بالثروة السمكية الى مواقع التكدس السكاني في شمال وادي النيل كذلك تمكن الوسيلة من الإستخدام الأمثل في الصناعات العديدة كصناعة الألومنيوم من نجع حمادي فتواجد السكة الحديدية الجديدة سوف يجعل النقل من الميناء الى المصنع ثم نقل المنتج من المصنع الى السوق يتم في سهولة ويسر وبتكلفة أقل ، هذا بالإضافة الى الحد من الزحام الناتج عن حركة الشاحنات على الطريق الزراعي الحالي.

إزالة الألغام/

وأشار الباز أن تحقيق هذا المشروع يأتي ضمن شيئين مهمين لتنمية الصحراء الغربية أولهما «إزالة الألغام» في هذه المنطقة بالتعاون مع الأمم المتحدة وبناء على ذلك تم إعداد ما يسمى بتنمية الظهير الصحراوي للساحل الشمالي ومنطقة العلمين والإستفادة من أراضي وثروات هذه المنطقة وقد

طالبت اللجنة الوطنية لإزالة الألغام الدول المسئولة عن زراعتها أثناء الحرب العالمية الثانية بإزالة تلك الألغام بهدف التخلص من عقبة تقف أمام التنمية.
أما الأمر الثاني فهو خاص «بالطاقة» التي سيستخدمها هذا المشروع ولذا فإنه يتطلب بداية العمل في محطة الضبعة النووية السلمية لتوليد الطاقة اللازمة للصناعة التي ستقام في المشروع وبالنسبة للعمران يمكن الإستفادة من الطاقة المتجددة المتوفرة في أراضي المشروع.

نقل الماء/

ويلزم توفير الماء الصالح للشرب بطول الممر المقترح فوق هضبة الصحراء الغربية بمد «أنبوب» لنقل الماء من بحيرة ناصر أو قناة توشكى من خلاله لمنع البخر أو تسرب الماء في الصخور. ويشمل التخطيط لمشاريع التنمية المختلفة على طول الممر إستخدام المياه الجوفية في الزراعة والصناعة ولكن الحاجة الي الماء للإستخدامات البشرية خلال المراحل الأولى للمشروع تتطلب توفير الأنبوب المذكور. وربما يلزم المشروع خلال تلك المرحلة أنبوب قطره متر واحد أو متر ونصف المتر وهذا ليس بكثير لأن ليبيا قد أقامت النهر الصناعي العظيم لنقل الماء العذب من آبار صحرائها في الجنوب الى مدنها على ساحل البحر المتوسط في أنبوب قطره أربعة أمتار وبطول ٢٠٠٠ كيلو متر. وكما هو الحال في ليبيا بعد ضخ الماء الى مستوي الهضبة يتم نقله من الجنوب الى الشمال بالميل الطبيعي لسطح شمال أفريقيا.
وبالتوازي مع توفير المياه يتم إنشاء خط كهرباء للإنارة والتبريد علي طول الطريق الرئيسي وخاصة لأن مسار الطريق يمر في منطقة صحراوية لا تتواجد فيها متطلبات التنمية الأساسية خلال المراحل الأولى للمشروع وفي نفس الوقت يجب تشجيع مشاريع التنمية العمرانية والزراعية والصناعية والسياحية المنظمة وإستخدام مصادر الطاقة المستدامة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وعلى مستوي الجانب البيئي فمن المتوقع أن يحقق «ممر التنمية» مكاسب كبيرة في هذا المجال ومن بينها الحد من التعدي على الأراضي الزراعية داخل وادي النيل من قبل القطاعين الخاص و الحكومي معاً وفتح مجالات جديدة للعمران بالقرب من أماكن التكدس السكاني وإعداد عدة مناطق لإستصلاح الأراضي غرب الدلتا ووادي النيل.

هذا الى جانب المكسب الأكبر وهو توفير مئات الآلاف من فرص العمل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والإعمار. وتنمية مواقع جديدة للسياحة والإستجمام في الصحراء الغربية بالشريط المتاخم للنيل. والإقلال من الزحام في وسائل النقل وتوسيع شبكة الطرق الحالية.

حياة هادئة/

تأهيل حياة هادئة ومريحة في بيئة نظيفة تسمح للبعض بالإبداع في العمل وربط منطقة توشكى وشرق العوينات وواحات الوادي الجديد بباقي مناطق الدولة. وإيجاد فرص جديدة لصغار المستثمرين للكسب من مشاريع مختلفة. ومشاركة شريحة واسعة من الشعب في مشاريع التنمية بما ينمي الشعور بالولاء والإنتماء وفتح آفاق جديدة للعمل والتمتع بثمار الإنجاز في هذا المشروع.

وأشار الى أن تكلفة المشروع تقدر بنحو ٢٤ مليار دولار وهذه ليست بالتكلفة الباهظة اذا ما قورنت بالمردود الذي سيحدث فيما بعد. فمن المهم أن نبدأ بشرط أن يبتعد عن أي تمويل حكومي وذلك بطرح أسهمه للشعب بجنيه واحد حتى يشارك كل المصريين وبعد ذلك يتم فتحه للإستثمار العربي ثم للإستثمار الخارجي حتي يتم تجميع ٢٤ مليار دولار تكلفة المشروع والذي قد يحتاج الى ٤٠ مليار دولار لإستيعاب نحو ٢٠ مليون مواطن.

وقال الباز أن هذا المشروع يمكنه أن يوصل مصر إلى الغرض المنشود خلال

عقد أو عقدين من الزمان على الأكثر ، ولذلك فإننى مقتنع تماماً بأن المشروع يمكن أن يعيد الحيوية والإنتاجية لشعب مصر ، ويؤهل مصر للوصول إلى موقع متميز بين أعظم بلدان العالم مرة أخرى.

obeikan.com

المشروع القومي الأكبر

(نهرالكونغو + ممر التنمية + منخفض القطارة)

هدف ذلك المشروع هو إعادة توزيع سكان مصر بهدف تقليل الكثافة السكانية فى وادى النيل و الدلتا , ومصر فعلاً تحتاج الى إعادة توزيع السكان على أرضها.

لأنه ليس من المعقول أن يعيش أكثر من ٩٧٪ من السكان على مساحة ٣,٥٪ من أرض مصر.

للأسف هذا التوزيع السيئ للسكان موجود في مصر منذ آلاف السنوات , فلابد أن نخرج من عنق الزجاجة من أجل حياة أفضل لنا و لأولادنا في

المستقبل.
المشروع هو عبارة عن ٥ مراحل/

المرحلة الأولى: شق نهر صناعي موازي لنهر النيل بحيث يتم توصيل الواحات المصرية الأربعة (الخارجة و الداخلة و الفرافرة و البحرية) و منطقة العلمين بنهر صناعي على غرار النهر الصناعى بليبيا من بحيرة ناصر و توشكى جنوباً الى منخفض القطارة شمالاً ثم الى منطقة العلمين ليصب في البحر الأبيض المتوسط بطول ٨٥٠ كم تقريباً.

المرحلة الثانية: طريق دولى يشق الصحراء الغربية بين نهر النيل و النهر الصناعي المصري بالصحراء الغربية من العلمين شمالاً الى بحيرة توشكى جنوباً أى حوالى ١٢٠٠ كم تقريباً , بالإضافة الى خط سكة حديد سريع لنقل البضائع والركاب.

المرحلة الثالثة: تحويل منخفض القطارة الى بحيرة القطارة , وبما أن المنخفض غير مأهول بالسكان فالأولى أن يتم تحويل منخفض القطارة الى بحيرة القطارة حيث تتكون بفعل ملىء المنخفض بالمياه القادمة من بحيرة ناصر و لك أن تتخيل أن يكون منخفض ويبلغ طوله حوالي ٢٩٨ كم وعرضه ٨٠ كم عند أوسع منطقة فيه , وأقصى انخفاض له تحت سطح البحر يبلغ ١٣٤ متر يتحول الى بحيرة , عندما تنفذ ستصبح واحدة من أكبر البحيرات فى أفريقيا بعد بحيرة فيكتوريا بقلب أفريقيا .. بعد ذلك يتم سريان مجرى النهر الصناعي من بحيرة القطارة حتى يصل الى مدينة العلمين و يصب في البحر المتوسط.

المرحلة الرابعة: إنشاء سدين عملاقين الأول بعد بحيرة توشكى (سد توشكى)

و الثاني بعد بحيرة القطارة منخفض القطارة سابقاً (سد القطارة).
الهدف من بناء السدين هو أن إيصال كمية كبيرة من المياه إلى الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة يزيد مشاكل الصرف فيها جميعاً ، فعلى الرغم من سهولة تصرف المياه وسريانها من الجنوب إلى الشمال حيث يساعد على ذلك ميل الأرض فى هذا الإتجاه لأن مصر بوجه عام تسير من مرتفع الى منخفض ، إلا أنها حين تصل إلى تلك الواحات التى توجد فى منخفضات طبوغرافية فإنها تبقى بداخلها وتتبخر وتزيد من ملوحة الأراضى .. لذلك وجب بناء سدين لكى يكون هناك ثبات و استقرار فى منسوب مياه النهر و أيضاً لكى يكون هناك سهولة و تحكم فى زيادة المياه بالنهر الصناعي.

المرحلة الخامسة: خطة كاملة متكاملة لتنمية الصحراء الغربية بشكل شامل دقيق مدروس زراعياً وصناعياً وعمرانياً والتوسع في الثروة الحيوانية والإعتماد في جميع المراحل على الطاقة الشمسية وطاقة السدود.
يأتي السؤال الأكثر أهمية وهو:
حصة مصر من مياه نهرالنيل محدودة ولن تستوعب مثل هذا المشروع الضخم؟!
وهنا يأتي دور مشروعات مثل مشروع نهرالكونغو ونهر جونجلي التي ستضاعف حصة مصر من مياه نهرالنيل.

فوائد المشروع
- إعادة توزيع السكان فى مصر بشكل عادل لإزالة عبىء الكثافة السكانية في وادى النيل و الدلتا و سيترتب على ذلك إنشاء العديد من المدن فى قلب الصحراء , يترتب على ذلك خلق ملايين الوظائف التى تخدم البلاد وحل مشكلة الإسكان والمرور وفتح أفاق صناعية جديدة.
- زيادة مساحة الرقعة الزراعية بالصحراء الغربية بأعداد مهولة و سيترتب

عليه عدم حاجة مصر الى استيراد المحاصيل الزراعية من الخارج , ولتحقيق ذلك يجب على الدولة أن تطرح مشروع أن من يستصلح أرض تصبح ملكه على أن تكون للدولة ربع الإنتاج واذا لم تستغل للزراعة بعد التمليك بثلاثة سنوات تعود ملكيتها للدولة.

- سيترتب على إنشاء النهر و إنشاء السدين في توشكى و بحيرة القطارة توليد طاقة كهربائية ناتجة عن السدين على غرار كهرباء السد العالى , و بطبيعة الحال ستكون البحيرة غنية بالثروة السمكية.

وادي الفرافرة

واحة الفرافرة هي واحة صغيرة بصحراء مصر الغربية عاصمتها قصر الفرافرة ، وتقع على بعد ١٧٠ كم جنوب الواحات البحرية تبعد عن القاهرة ٦٢٧ كم. ذاعت شهرتها في العالم ووضعت تحت الأضواء سياحياً وعلمياً بسبب موقعها وتاريخها ونوعية صخورها وأشكالها وجوها المشمس الدافئ وجبال الكريستال بمنطقة الفرافرة.

تعتبر واحة الفرافرة قرية واحدة ، وهى الأكثر عزلة من واحات الوادي الجديد ، وتشتهر واحة الفرافرة بتقاليدها وعاداتها القوية ، يقع الجزء الأقدم للقرية على سفح تل بجانب بساتين نخيل محاطة بالنخيل ، وتوجد على مسافة قريبة منها ينابيع الكبريت الحارة وبحيرة المفيد ، كما يحيط بالواحة عدد من العيون الطبيعية وكثير من أشجار النخيل والزيتون.

كما يوجد بالواحة بئر تسمى «بئر ستة» وتوجد على بعد ستة كيلومترات إلى الغرب من مدينة الفرافرة وتبلغ درجة حرارة مائها ٢٤ مئوية على مدار العام ، وتوجد بها الصحراء البيضاء ذات الشهرة العالمية التي يقصدها السائحون من جميع أنحاء العالم ، والتي أصبحت محمية طبيعية في العام ٢٠٠٢م تبلغ

مساحتها ٣٠١٠ كم.
لعهد قريب كانت الطرق المؤدية للفرافرة سواء من البحرية أو من الداخلة غير مرصوفة وكانت الرحلة إلي الفرافرة من أشد ما يتعرض له الباحثون من الدارسين في مختلف فروع المعرفة سواء تاريخية أو جيولوجية أو نباتية ولكن الأن أصبحت تربط واحة الفرافرة بالواحات الأخرى وبوادى النيل بواسطة شبكة جيدة من الموصلات البرية.

يرجع تاريخ واحة الفرافرة إلى العصر الفرعوني فقد ورد ذكرها في عدد من الوثائق المصرية القديمة خاصة منذ الأسرة العاشرة في القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد وكانت تسمى «تا أحت» أي أرض البقرة وأطلق عليها المصريين القدماء هذا اللقب لكثرة المراعي والأبقار بها.
في العصور الرومانية كانت الفرافرة والواحات الداخلة والواحات البحرية هي أرض الحبوب للإمبراطورية الرومانية وسميت أرض الغلال ، وتوجد في وسط الفرافرة بقايا قصر يسمى قصر الفرافرة مشيد بالطوب اللبن وقصر أبو منقار وهى آثار بقايا أبنية ترجع إلى العصر الروماني كما يوجد بضع مقابر أخرى صخرية خالية من النقوش وبقايا معبد روماني عند منطقة تدعى «عين بس».
في العصر المسيحي الأول كانت الفرافرة ملاذاً للمصريين المسيحيين الذين اضطهدهم الرومان وفر كثير من المسيحيين إلى الفرافرة وتركوا بصمات واضحة في مناطق القس أبوسعيد وعين إبشواي ووادي حنس وكلها أسماء مسيحية مصرية. خلال فترات كثيرة من التاريخ القديم بعد دخول الفتح الإسلامي مصر ازدهرت تجارة البلح والزيتون بين الفرافرة ووادي النيل فكانت قوافل الجمال تحمل منتجات الواحة إلى ديروط على النيل وترجع بالأقمشة والشاي وكل ما تنتجه أرض وادي النيل والفرافرة.
خبت الفرافرة بعض الوقت لتظهر أهميتها العلمية والتي دفعت الخديوي

إسماعيل والي مصر إلى تحويل رحلة العالم الألماني الشهير جيرهارد رولف عام ١٨٧٤م لمعرفة ما إذا كان هناك حقيقة نهر بلا ماء في المنطقة أم لا ، وحاول رولف اختراق بحر الرمال الأعظم والذي يقع إلى الغرب من الفرافرة وبعرض ٣٠٠ كم إلى ليبيا فلم يتمكن ، ومن ثم اتجه شمالاً بقافلة مكونة من ١٠٠ جمل و٩٠ رجلاً منهم ١٢ ألمانياً في مختلف فروع العلم سواء الجيولوجيا ـ النبات ـ الحيوان ـ الآثار ـ الفلك ـ المساحة ونشر كتابه الشهير ثلاثة أشهر في الصحراء الغربية.

اكتسبت واحة الفرافرة شهرة سياحية عالمية مؤخراً حتى أصبحت تنافس مدينة الأقصر في شهرتها السياحية حيث يقصدها مجموعات عديدة من البشر ما بين عالم ومغامر وطالب هدوء وراحة وعلاج من البرد القارس الذي يسود أوروبا وأمريكا ، كما أصبحت الفرافرة حالياً مزاراً لكثير من رحلات السفاري وعشاق الطبيعة والعلم لوجود أرض طباشيرية إلى الشمال من الواحة والمعروفة باسم الصحراء البيضاء وبها من الأشكال الطبيعية ما ينبهر به السائح ، فقد شكلت الرياح كثيراً من الأنماط الصخرية على هيئة عش الغراب وأخرى على هيئة أعمدة حجرية بيضاء أو حوائط طباشيرية أو مخروطية الشكل ، وأصبحت المنطقة متعة للسائحين يقفون فيها أياماً طويلة يتمتعون بجوها الخلاب والهدوء ومناظرها العظيمة فهي تبدو من بعيد كأنها مدينة سكنية وعندما تقترب منها تظنها جبالاً ثلجية لنصاعة بياضها وإذا وقفت أمام صخورها تظنها تماثيل صنعها فنان ماهر.
إلى الشمال من الفرافرة في الطريق إلى الواحات البحرية وعلى بعد٨٠ كم توجد بللورات الكالسيت الجميلة البيضاء في موقع فريد كفيلة بأن تكون الفرافرة تتربع على عرش السياحة العلمية والسياحية.
وفي إطار اتجاه الدولة لإستصلاح أراضي صحراوية جديدة وزراعتها والخروج من حيز وادي النيل وتعمير الصحراء والخروج من أزمة النقص المستمر في

الأراضي الزراعية يتم حالياً دراسة التفاصيل النهائية الخاصة بتنفيذ مشروع إنشاء ٤ مزارع تعاونية جديدة وجماعية لتضم عدداً كبيراً من الأسر وذلك في واحة الفرافرة بالصحراء الغربية بعد أن وافقت الحكومة على تنفيذ هذا المشروع.

وربما يكون ذلك المشروع مثل النواة الفعلية لتعمير الصحراء في مصر ويتم تنفيذ العديد من المشروعات المماثلة مستقبلاً حيث يتم عمل عدد كبير من المزارع التي تضم المنازل لتقيم بها الأسر مع توفير المياه اللازمة للزراعة وإستصلاح الأراضي مع تسهيل التعاون من جانب الجهات المعنية لتشجيع الشباب على الإقامة بهذه المناطق الجديدة وتيسير سبل العيش بها.

وكشف المهندس عمرو حمزة الأمين العام للمجلس الوطني المصري عن موافقة الحكومة على تنفيذ اقتراحه الذي تقدم به منذ عدة أشهر بإنشاء عدد من المزارع في واحة الفرافرة موضحاً أن الحكومة وافقت على دعم إقامة مساكن الشباب بهذه المزارع فضلاً عن دعم حفر الآبار لتوفير المياه لعملية الزراعة وأيضاً للشرب.

وأضاف حمزة أن كل مزرعة تستوعب ٦٠٠ منزل بما يسمح باستيعاب ٦٠٠ أسرة مصرية من أسر الشباب , فيعد مثل هذه المشروعات نقلة كبيرة تساهم في حل أزمة البطالة والإسكان وإستصلاح أراضي زراعية جديدة اضافة الى أنها تعد مدناً سكنية متكاملة فضلاً عن امتداد العمران لهذه المناطق الصحراوية.

ويري الدكتور خالد عيد ـ أستاذ المياه بمعهد بحوث الأراضي والمياه التابع لمركز البحوث الزراعية أنه لابد من تحليل جيد للمياه بالمنطقة حتى نتمكن من معرفة مدى صلاحيتها للشرب والزراعة وكذلك اجراء دراسات تفصيلية حتى يمكن تحليل العناصر الموجودة فيها خاصة وأن مستوى الأمطار في مصر انخفض كثيراً حيث وصل الى ما بين ١٥٠ و٢٠٠ ملليمتر بعد أن كان يقدر بـ

٥٠٠ ملليمتر سنوياً.
ويضيف أن الدراسات الخاصة بمياه الصحراء الغربية قليلة جداً اذا قورنت بالدراسات في المناطق الأخرى ولذلك يجب الإهتمام بإجراء الدراسات بصورة جيدة حتى نتمكن من الوقوف على عوامل نجاح هذه المشاريع فضلاً عن اجراء دراسات نوعية على المحاصيل التي تصلح زراعتها في هذه المناطق مشيراً الى أن الشباب من أفضل الفئات التي يمكنها تعمير مثل هذه المناطق النائية ومن الممكن أن تصبح واحة الفرافرة احدى المناطق الإستراتيجية الزراعية حال التأكد من صلاحيتها لتنفيذ هذا المشروع مؤكداً أن المياه متوافرة بالصحراء الغربية على مسافات قريبة من مستوى سطح الأرض الأمر الذي يسهل معه إستخراج المياه من الآبار وإستغلالها.
وتقول الدكتورة مديحة مصطفي رئيس قطاع المياه الجوفية بوزارة الري أن واحة الفرافرة تعتمد على المياه الجوفية وهذه المياه يمكنها تغطية مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية فضلاً عن أنها صالحة للشرب وأنه من الممكن جداً تنفيذ مشروعات زراعية ناجحة بهذه المنطقة.
ويؤكد الدكتور يحيي متولي أستاذ الإقتصاد الزراعي بالمركز القومي للبحوث أن النظام التعاوني ليس هدفه الربح وانما يهدف الى ديمقراطية الإدارة والعائد على المعاملات فكلما زاد التعامل المالي زاد الربح وهو فكر اشتراكي يهدف الى محاربة تفتيت الحيازات الزراعية مع إعطاء الفرصة لتطبيق كل جديد وحديث على المساحات الزراعية الكبيرة.
ويضيف اننا لو طبقنا النظام التعاوني في جميع المشروعات الحكومية والفردية ستكون من أنجح المشروعات.
وقد اعتمدت وزارة الري مبلغ ١٠ ملايين جنيه للبدء في تنفيذ المشروع القومي «الفرافرة الجديدة».
وأكد الجيولوجي عبد الجواد المقدم ، مدير المياه الجوفية بمركزي الداخلة والفرافرة ، أن المشروع سيتم على محورين:

الأول: حفر ٤ آبار إنتاجية لتقييم الإمكانات المائية لمنطقة الفرافرة الجديدة ، وتم بالفعل طرح كراسة شروط مناقصة حفر هذه الآبار على الشركات لإختيار الشركة المنفذة لهذه الآبار وذلك بهدف استصلاح وزراعة ٢٢٠ ألف فدان ، ثم إقامة مشروعات إنتاج حيواني بجانب المشروع لتنمية الثروة الحيوانية بالمحافظة , كما سيتم تخصيص قطع من الأراضي الزراعية بالمنطقة لشباب الوادي الجديد ، وجاري تحديد مساحات هذه القطع بالتنسيق مع المحافظة والجهات المعنية بهدف خلق فرص عمل جديدة للشباب.

أما المحور الثاني: فهو محور صناعي؛ حيث ستتم إقامة مشروعات صناعية زراعية بجانب الأراضي المستصلحة مثل مصانع لإنتاج البلح وتجفيف المنتجات الزراعية وإنتاج الزيوت النباتية ، بالإضافة إلى إقامة مصنع لتعبئة المياه الطبيعية.

وقال مدير الري بمركزي الداخلة والفرافرة: إن أهداف هذا المشروع هو دعم الأمن الغذائي لمصر من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والقطن ، بالإضافة إلى المساهمة في إعادة توزيع الخريطة السكانية بمصر من خلال إقامة مجتمعات عمرانية جديدة بمنطقة الفرافرة الجديدة بمحافظة الوادي الجديد.

openkan.com

استغلال المعادن

تحظى مصر بالكثير من الموارد المعدنية , التي بعضها مستغل والبعض الأخر في طريقه للإستغلال بالنظر إلى مناخ الإستثمار في الوقت الحالى , وتتنوع تلك الموارد من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع.

الحديد في مصر

يأتي الحديد كواحد من أهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر حيث تتواجد رواسب الحديد في ثلاث مناطق رئيسية هي شرق أسوان والواحات البحرية والصحراء الشرقية.

رواسب الحديد في شرق أسوان/

توجد رواسب الحديد في أكثر من ١٥ موقعاً شرق أسوان مصاحبة لتكوينات الحجر الرملي النوبي التي يرجع تاريخ تكوينها إلى العصر الكريتاسي (الطباشيري).

وخام حديد أسوان من النوع الرسوبي البطروخي الذي يتكون أساساً من الهيماتيت والجوثيت.. وتتراوح الإحتياطيات شبه المؤكدة لتلك الرواسب من ١٢٠ – ١٥٠ مليون طن. وقد أستغل خام الحديد منذ منتصف الخمسينيات حتى أواخر الستينيات ، حيث توقف إستخراج الخام بعد إكتشاف رواسب الحديد في الواحات البحرية نظراً للتكاليف الباهظة لنقل خام أسوان إلى مصنع الحديد والصلب بحلوان.

رواسب الحديد في الواحات البحرية/

تتواجد رواسب الحديد في الواحات البحرية في مناطق رئيسية هي الجديدة وناصر وجبل غرابي وتتكون هذه الرواسب بصفة أساسية من أكاسيد الحديد المائية المعروفة بإسم الليمونيت والجوثيت بالإضافة إلى الهيماتيت وبعض المعادن الإضافية الأخرى.

وتستغل رواسب الحديد في الوقت الحالي في تغذية مصنع الحديد والصلب بحلوان حيث تم إقامة خط حديدي يربط بين مواقع الخام المختلفة في الواحات البحرية وبين المصنع في حلوان. ويبلغ الإنتاج حوالي مليون طن سنوياً وتتراوح نسبة الحديد الخام من ٤٥٪ على ٥٠٪ الأمر الذي يجب معه إجراء عمليات تركيز وذلك لرفع نسبة عنصر الحديد في الخام ويبلغ الإحتياطي من الخام حوالي ١٠٠ مليون طن.

رواسب الحديد بالصحراء الشرقية/

تتواجد هذه الرواسب في القطاع الأوسط من الصحراء الشرقية جنوب القصير بالقرب من ساحل البحر الأحمر وهي رواسب كانت رسوبية الأصل ثم أصبحت متحولة بفعل الحرارة العالية والضغط الشديد ومن أهم المواقع جبل الحديد ووادي كريم والدباح وأم نار وأم غميس وتقدر الإحتياطيات بحوالي ٤٠ مليون طن.

ويوجد الخام على هيئة عدسات أو شرائط من الماجنتيت والهيماتيت والسيليكا الموجودة في صورة معدن الجاسبر حيث يتراوح السمك من عدة سنتيمترات إلى خمسة أمتار تقريباً. وتتمثل الفائدة الإقتصادية في خامات الحديد المختلفة في هدف رئيسي وهو إنتاج الحديد الزهر الذي يمكن بعد ذلك إنتاج أنواع الصلب المختلفة لاسيما أن الحديد من العناصر الأساسية اللازمة في كل مجال سواء على المستوى المدني أو العسكري.

المنجنيز

على الرغم من تعدد مواقع تواجد خامات المنجنيز إلا أن القليل منها هو الذي يصلح للإستغلال الإقتصادي وتعد منطقة أم بجمة في سيناء هي أهم تلك المناطق حيث توجد خامات المنجنيز في شكل عدسات متوسط سمكها متران تقريباً ضمن صخور الحجر الجيري الدولوميت الذي ينتمي إلى تكوينات العصر الكربوني الأوسط.

ويتكون الخام أساسا من معادن البيرولوزيت والمنجانيت والبسيلوميلان كما توجد رواسب خامات المنجنيز في منطقة أبو زنيمة في شبه جزيرة سيناء أيضاً غير أن الإحتياطي في هذه المنطقة قليل نسبياً ويقدر مبدئياً بحوالي ٤٠٠٠٠ طن. أما في منطقة حلايب جنوب شرق الصحراء الشرقية بالقرب من ساحل البحر الأحمر فتتوفر رواسب المنجنيز على هيئة عدسات وجيوب مائلة للشقوق ويقدر الإحتياطي بحوالي ١٢٠ ألف طن.

ويستخدم المنجنيز أساساً في صناعة الصلب والبطاريات الجافة وفي صناعة الطلاء وأيضاً في الصناعات الكيميائية.

الذهب

ربما كان المصريون القدماء أبرع من نقبوا عن الذهب بدليل وجود أكثر من ٩٠ منجماً قديماً للذهب في الصحراء الشرقية وما زالت الآثار والمشغولات الذهبية شاهداً حياً على براعة المصريين القدماء في البحث والتنقيب عن الذهب.

ومن أهم مناجم الذهب : عنود والسكري والرامية وأم الروس وعطا الله.. ويظهر الذهب على هيئة حبيبات دقيقة منتشرة غالباً في عروق الكوارتز القاطعة للصخور الجرانيتية المنتشرة بطول وعرض الصحراء الشرقية. وتكمن أهمية الذهب في قوته الشرائية التي أهلته لأن يكون هو الغطاء النقدي للعملات المتداولة. بالإضافة إلى إستخدامه في صناعة الأسنان وبعض العقاقير

الطبية.

جبل السكري/

جبل السكري هو جبل يقع على بعد حوالي ٣٠ كيلو متر جنوب غرب مدينة مرسى علم بالصحراء الشرقية بجمهورية مصر العربية.

ويحتوي على منجم للذهب تم إكتشافه في عام ١٩٩٤ وتوقف العمل به وإستؤنف في عام ٢٠٠٨ بعد تزايد إحتياطي الذهب الموجود فيه إلى ١٠ ملايين أوقية في عام ٢٠٠٨.

إعادة تشغيل المنجم:

وتكونت شركة السكري لمناجم الذهب في مايو ٢٠٠٥ وهى شركة مشتركة قائمة بالعمليات بين الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والشركة الفرعونية لمناجم الذهب الأسترالية للبحث عن الذهب وإستغلاله وذلك بعد إنتقال تبعية نشاط الثروة المعدنية الى وزارة البترول وتسوية الخلاف ودياً والتحكيم الدولي بين الشركة الفرعونية لمناجم الذهب وهيئة المساحة الجيولوجية.

يبلغ حجم الإستثمارات حوالي ٣١٠ مليون دولار أمريكي تم صرف ٧٠ ٪ منها في أعمال التنمية والتقييم حيث تبين أن درجة تركيز الذهب يزداد مع العمق وبذلك زاد الإحتياطي من ٧ ملايين أوقية الى حوالي ١٣ مليون أوقية في بداية عام ٢٠٠٨ قيمتها بالأسعار العالمية ١٣ مليار دولار ويمكن إنتاجها خلال العشر السنوات القادمة ومن المتوقع بدء الإنتاج في نهاية ٢٠٠٨ حسب تقديرات الشركة الفرعونية وطبقاً لأخر تقرير من المعامل الأسترالية بمتوسط إنتاج ٢٠٠ ألف أوقية في السنة الأولي تزداد الى ٦٠٠ ألف أوقية سنوياً قيمتها بالأسعارالحالية حوالي ٥٥٠ مليون دولار وقيمة إجمالية حوالي ٥،٥ مليار دولار خلال السنوات العشر الأولى من بدء الإنتاج.

وتم وصول جميع المعدات اللازمة للمشروع بالموقع والتي تشمل مصنع إستخلاص وتركيز الذهب بالكامل ومحطة لتوليد الكهرباء ٢٨ ميجافولت

والكسارة وجميع معدات المنجم من سيارات نقل حمولة ١٦٠ طناً وحفارات ولوادر وبلدوزرات وأوناش وسيارات مجهزة بالإضافة الى سيارة إسعاف طارئة وخلافه.

وجار أعمال التركيبات للمصنع ولمحطة توليد الكهرباء وكذلك جار العمل في مد خط أنابيب مياه من البحر الأحمر بطول ٢٥كم حتى موقع المصنع. وقد تم الإنتهاء من جميع أعمال البنية التحتية للمصنع ومعسكر الإعاشة ليسع ١٠٠٠ فرد في الوردية وكذلك الإنتهاء من المبنى الإداري الخاص بالمصنع وجار إختيار موقع لإقامة مدينة سكنية بالقرب من مدينة مرسى علم تستوعب المرحلة الأولى ٢٠٠٠ عامل وتشتمل على البنية الأساسية المتكاملة ، ومتوقع أن يستوعب المشروع ٤ آلاف فرصة عمل.

وتجدر الإشارة الى أنه يتم حالياً إستخدام ١٠ أجهزة حفر بالموقع للبحث عن الذهب وتتم عمليات تنمية منجم السكري بصورة مطردة حيث تم حفر ١٥٠٠ بئر حتى الأن بأعماق تصل الى ١٠٠٠ متر للبئر وبمجموع أطوال ٢٥٠ ألف متر لتأكيد المزيد من الإحتياطيات في باقي قطاعات جبل السكري ، ووفقاً لتقديرات الشركة فإن مصنع الإستخلاص سوف يبدأ العمل في الربع الثالث من ٢٠٠٨ طبقاً للجدول الزمني للمشروع. وأكدت الشركة الأسترالية الشريك في المشروع إهتمام عدد كبير من البنوك العالمية مثل لندن استاندرد بنك وبنك سوسيتيه جنرال الأسترالي للمساهمة في عمليات تمويل المشروع.

في ظل حاجة الدولة لجذب إستثمارات عديدة للمساهمة فى إصلاح الإقتصاد.. كشف المهندس محمد حنفى مدير عام غرفة الصناعات المعدنية بإتحاد الصناعات عن أن الوقت قد حان للإستثمار فى إستخراج الذهب ودعوة المستثمرين لذلك بعد أن انخفض سعر إستخراج الذهب عن بيعه فى السوق العالمية ، خاصة أن الدراسات تؤكد وجود ١٠ جبال بها إحتياطى كبير جداً فى منطقة جبال البحر الأحمر.

وقال إن إحتياطى هذه الجبال أكثر من الإحتياطى فى جبل السكرى الذى بدأ الإنتاج ، وتضم هذه الجبال منطقة أم الروس وأم قريات وحيمور بوادى العلاقى ومنطقة البرانية ودنقاش وعتود وباقى جبل السكرى «منطقة الإستخراج الحالية ١٦٠ كيلو من ٥ آلاف كيلومتر» وأبومروان ، وقال إن أغلب تلك المناطق كانت منتجة للذهب حتى عام ١٩٥٤ ، إلا أن تكلفة إنتاج الذهب خلال السنوات التالية أصبحت أعلى كثيراً من أسعار الذهب عالمياً.. فكانت تكلفة إستخراج الأونصة ٢٠٠ دولار تقريباً ، بينما كان سعرها عالمياً ١٥٠ دولاراً ، مشيراً إلى أن تطور التكنولوجيا وإرتفاع أسعار الذهب يجدد الآمال فى إستخراج الذهب من مصر لدى المستثمرين ، حيث يصل سعر إستخراج الأونصة الآن إلى ٦٠٠ دولار ويتخطى سعرها فى البورصة ١٥٠٠ دولار.

وقال: إن من مميزات طرح الذهب المصرى للتنقية والبيع فى الخارج تعريف الشركات العالمية بقدرات مصر فى إستخراجه وإعتبارها مصدراً لمناجم الذهب.

تأتى أهمية ذلك لبدء إجراء دراسات فى الوقت الحالى لتعديل قانون المناجم والمحاجر وهو السبب فى توقف العمل طوال السنوات الماضية عن التنقيب على المعادن فى مصر وإستخراجها ، بينما المشروعان اللذان تولتهما الدولة «فوسفات أبوطرطور وفحم المغارة تكلفا ١٨ مليار جنيه منذ ٣٠ عاماً تعادل ٢٠ مليار دولار فى ذلك الوقت».

وأوضح أن مشروعات التعدين تمتاز بأنها توفر فرص عمل كبيرة لأنها تقوم بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى ظل قيامها فى صحراء نائية ، كما أن العائد على خزانة الدولة كبير فى شكل إتاوة أو ضريبة بفئة خاصة ، وضخ إستثمارات كبيرة خاصة أن الوصول لأول نقطة إنتاج يكلف المستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار وفى حالة عدم الإنتاج سيكون قد أنفقها أيضاً وشغل العديد من العمال وبذلك تعد عقود التعدين مثل الذهب أسرع وسيلة

لجذب إستثمارات.

وقال مدير الغرفة إن عدداً كبيراً من الشركات الأجنبية جاءت خلال السنوات الخمس الماضية لبحث المشاركة فى إستخراج الذهب وصل عددها إلى مائة شركة وذلك منذ بدء إستخراج الذهب من منجم السكرى إلا أنها جميعاً بعد إطلاعها على قانون ونظم الإستخراج ذهبت جميعاً بلا رجعة لأن دخول الدولة شريكاً أساسياً مع أى شركة جعلها ترفض رغم أن العديد منهم وافقوا من حيث المبدأ على دفع إتاوة لمصر أو حصة من الإنتاج أو ضريبة خاصة كما يحدث فى دول العالم.

ومن بين التعديلات المطروحة فى قانون المحاجر تخصيص مناطق التعدين للتنقيب دون مقابل سوى دفع رسم مقطوع لإثبات الجدية فقط بأولوية التقدم إليها وبحد أقصى للمساحة.

التيتانيوم

يتمثل الخام الرئيسي لعنصر التيتانيوم في معدن الإلمنيت الذي يتكون من أكسيد حديد وتيتانيوم ويوجد الإلمنيت في عدة مواقع بمصر أهمها منطقة أبو غلقة وأبو ضهر بالصحراء الشرقية.

كما يوجد الإلمنيت أيضاً كأحد مكونات الرمال السوداء التي تركزت بفعل الرياح والأمواج في شمال الدلتا بين رشيد والعريش ويستخدم التيتانيوم في صناعة سبائك الصلب والطلاء ويشكل التيتانيوم وسبائكه العصب الرئيسى لصناعة الطائرات.

القصدير والتنجستن

يتوافر كل من خام القصدير المعرف بإسم الكاستيريت وخام التنجستن المعروف بإسم الولفراميت في كل من مناطق نويبع والعجلة وأبو دباب

والمويلحة وزرقة النعام وجميعها بالصحراء الشرقية ويستخدم الكاستيريت كمصدر أساسي لعنصر القصدير الذي يستخدم في صناعة الصفيح وسبائك البرونز.
بينما يستخدم الولفراميت في إنتاج عنصر التنجستن الذي يستخدم في صناعة الصلب المستعمل في عمل الآلات ذات السرعة العالية وفي صناعة المصابيح الكهربية.
ويستخدم كربيد التنجستن بالنظر على صلابته العالية في صناعة الآلات الثاقبة.

النحاس

على الرغم من إنتشار خامات النحاس بمصر إلا أنها لم تصل بعد إلى الإستغلال الإقتصادي الأمثل ويتركز تواجد خامات النحاس ولاسيما معدن الملاكيت في شبه جزيرة سيناء في منطقة سرابيط الخادم وفيران وسمرة.
كما توجد رواسب النحاس ملازمة لخامات النيكل في مناطق أبو سويل ووادي حيمور وعكارم وجميعها بالصحراء الشرقية. ومن الجدير بالذكر أن قدماء المصريين قد إستغلوا خامات النحاس في التلوين بصفة أساسية.

الكروم

إكتُشف خام الكروم والمعروف بإسم الكروميت أكسيد حديد وكروم في منتصف الأربعينيات بمصر ويوجد الخام على هيئة شرائط أو طبقات أو عدسات في أكثر من منطقة بالصحراء الشرقية.
ومن أهم هذه المناطق: البرامية وجبل دنقاش وأبو ظهر وأبو مروة.
ويستخدم الكروميت كمصدر رئيسي لعنصر الكروم الذي يستخدم بدوره في صناعة الصلب المقاوم للتآكل والصدأ كما يستعمل الكروميت في صناعة الصباغة ودباغة الجلود.

الفوسفات

يعتبر الفوسفات في مصر واحداً من أهم الرواسب المعدنية من الناحيتين (التعدينية والإقتصادية) لأن إنتاجه كان ولا يزال يشغل مكاناً بارزاً في مجال التعدين. ويرجع السبب في ذلك على الإنتشار الواسع لتواجد الفوسفات في مصر إذ أنه يوجد على هيئة حزام من رواسب الفوسفات يمتد إلى مسافة حوالي ٧٥٠ كم طولاً من ساحل البحر الأحمر شرقاً الى الواحات الداخلة غرباً. أما أهميته الإقتصادية فتتلخص في أنه يصدر إلى الخارج بكميات كبيرة كما يتم تصنيع جزء منه على شكل أسمدة كيميائية تصنف كنوع من السوبر فوسفات.

وتتواجد مواقع الفوسفات التي لها أهمية إقتصادية بمصر في ثلاث مناطق رئيسية هي:

١- وادي النيل بين أدفو وقنا

ومن أهم مناطق التواجد منطقتا المحاميد والسباعية وتقدر إحتياطيات خام الفوسفات في منطقة المحاميد وحدها بحوالي ٢٠٠ مليون طن كما تصل نسبة خامس أكسيد الفوسفور إلى حوالي ٢٢٪.

وقد أسفرت الدراسات الجيولوجية عن إحتياطي يقدر بحوالي ١٠٠٠ مليون طن بالمناطق المجاورة لمنطقة المحاميد.

٢- ساحل البحر الأحمر بين سفاجا والقصير

يتواجد خام الفوسفات بين ميناء سفاجا والقصير بمناطق أهمها جبل ضوي ومنطقة العطشان والحمراوين وتقدر الإحتياطيات من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون طن من خام الفوسفات.

٣- الصحراء الغربية

تمثل هضبة أبو طرطور الواقعة بين الواحات الداخلة أضخم راسب من الفوسفات في مصر حيث يقدر الإحتياطي من الخام بنحو ١٠٠٠ مليون طن ، غير أنه توجد بعض العقبات التي تحول دون إستغلاله الإستغلال الأمثل وذلك لوجود نسبة ملحوظة من الشوائب مما يزيد من تكلفة إنتاجه.

تخطط مصر لإقامة مجمع كبير لصناعة الأسمدة الفوسفاتية باستخدام حوالى ٤,٥ مليون طن سنوياً ، ولكن الطاقة الإنتاجية لحمض الفوسفوريك لم تحدد بعد ، ولابد من إنشاء وحدات استخلاص اليورانيوم داخل مصانع حمض الفوسفوريك.

وفى نفس السياق طالب الدكتور محمد عادل يحيى أستاذ الجيولوجيا والإستشعار عن بعد بـضرورة اتجاه المستثمرين المصريين إلى تصنيع الفوسفات ومنحهم محاجر تحتوى على مخزون مناسب من الفوسفات بإعتباره الطريق الأمثل للإستفادة من هذا الكنز باعتباره بترول مصر بل ويفوقه بمراحل كبيرة.

ودعا هيئة المساحة الجيولوجية إلى طرح مناطق جديدة وإتاحتها أمام الشركات وخاصة المصرية لإستكشافها وضرورة التوسع فى إنتاج حامض الفوسفوريك بغرض إستغلاله فى إستخلاص اليورانيوم والعناصر الأردنية النادرة بإعتبارها عناصر ذات قيمة إقتصادية عالية ، وبالتالي تعظم القيمة المضافة لفوسفات مصر.

وأوضح يحيى أن حجم احتياطي مصر من خام الفوسفات يبلغ نحو ٢ مليار طن ، يتركز فى منطقة أبو طرطور فى قلب الصحراء الغربية والبحر الأحمر ، مشيراً إلى إنتاجنا يبلغ ٣ ملايين طن سنوياً من الفوسفات نصدر منه أكثر من ٢ مليون طن فى صورة خام ، بينما يذهب باقى الإنتاج للتصنيع قبل تصديره فى صورة منتج نهائى.

التلك

تتواجد رواسب التلك في أكثر من ٣٠ موقعاً معظمها بجنوب الصحراء الشرقية ، ومن أهم هذه المناطق درهيب والعطشان وأم الساتيت. ويستخدم التلك في صناعة الورق والصابون وبعض العقاقير الطبية والمنظفات الصناعية. وكذلك يتواجد التلك بوادى العلاقى جنوب شرق أسوان وتابع لشركة الصحراء للتعدين سامى سعد.

الباريت

يتواجد الباريت في مصر بأكثر من ١٠ مواقع منتشرة بالصحراء الشرقية والغربية وبعض هذه المواقع قابل للإستغلال الإقتصادي ، من أهم هذه المواقع جبل الهودي شرق أسوان وحماطه ووادي دبب ووادي شعيث وجبل علبه بالقرب من الحدود السودانية. ويستخدم الباريت بصفة أساسية في سوائل حفر آبار البترول وفي تحضير مركبات الباريوم وفي صناعة الطلاء والمنسوجات والورق وبعض العقاقير الطبية.

الكبريت

يتواجد الكبريت بمصر بصفة أساسية على ساحل البحر الأحمر وخليج السويس وخاصة في مناطق جمصة ورانجا وجبل الزيت. ويستخدم الكبريت في صناعة حمض الكبرتيك الذي يستخدم بدوره في قائمة طويلة من الصناعات الكيميائية كما يستخدم أيضاً في صناعة المفرقعات والأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية وفي الأغراض الطبية وتبييض المنسوجات.

الجبس

يتواجد الجبس في مصر في أكثر من ٢٥ موقعاً أهمها منطقة البلاح شمال محافظة الإسماعيلية و رأس ملعب شرق خليج السويس في سيناء وفي

العلمين والعميد غرب الإسكندرية.
ويستخدم الجبس في صناعة حمض الكبريتيك ومواد البناء والمصيص بصفة أساسية.

الكوارتز

يتواجد الكوارتز في عدة مواقع بالصحراء الشرقية أهمها جبل الدب وجبل مروات ومنطقة أم هيجليج. وتصل نسبة السيليكا إلى حوالي ٩٨٪ ويستخدم الكوارتز بصفة أساسية في البصريات أما الكوارتز الفائق النقاوة فيستخدم في صناعة الخلايا الشمسية عن طريق إختزال الكوارتز (ثاني أكسيد السيليكون) إلى سيليكون نقي الذي يستخدم أيضاً في صناعة أشباه الموصلات.

الكاولين

تتواجد رواسب الكاولين في ثلاثة مواقع رئيسية:
أ- في وادي نتش ومسبع سلامة وفرش الغزلان وجميعها في شبه جزيرة سيناء.
ب- على الساحل الغربي لخليج السويس في أبو الدرج والجلالة البحرية.
ج- في منطقة كلابشة وأسوان.
ويعد الكاولين من الخامات ذات الإحتياطيات الكبيرة التي تصل إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون طن. ويستخدم الكاولين في صناعة السيراميك والخزف والمطاط والورق.

أملاح الصوديوم والبوتاسيوم

تتواجد رواسب كربونات الصوديوم (النطرون) بوادي النطرون بمحافظة البحيرة ، أما رواسب كلوريد الصوديوم (الملح الصخري) فتستخلص من مياه البحر عن طريق التبخير بالملاحات الصناعية المنتشرة على البحر الأبيض

المتوسط في مرسى مطروح وإدكو والإسكندرية ورشيد وبورسعيد وبحيرة قارون بالفيوم وتعد هذه الرواسب المصدر الرئيسي لكل من الصوديوم والكلور الذين يدخلان في قائمة طويلة من الصناعات الكيميائية أهمها الصودا الكاوية وحمض الهيدروكلوريك.

رمل الزجاج

تتواجد بوفرة الرمال البيضاء عالية الجودة بالقرب من منطقة أبو زنيمة بسيناء وفي منطقة الزعفرانة على خليج السويس ووادي النطرون وأبو الدرح ووادي قنا ويستخدم هذا النوع من الرمال في صناعة الزجاج.

إن الرمال النقية تتركز في شمال وجنوب شبه جزيرة سيناء حيث يوجد في منطقة وادى "أم هضيب " بجبل يلق على بعد ٢٤ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة الحسنة نحو ٢٠ مليون طن رمل زجاجي لم يستغل ، وتحتوي منطقة جبل الجنة على مليار طن من الرمل الزجاجي لم يتم إستغلالها ، وتضم منطقة أبودرج (خليج السويس) تحتوي علي ١,٤ مليون متر مكعب من الخامات المعدنية مهدرة.

الأحجار الكريمة

من أهم أنواع الأحجار الكريمة التي تتواجد بمصر الفيروز الذي يوجد بمنطقة جبل المغارة وسرابيط الخادم في سيناء أما الزمرد فيوجد في زيارا وسكيت وأم كابو ونجرس بالصحراء الشرقية أما الزبرجد فيوجد في جزيرة الزبرجد جنوب البحر الأحمر.

تلك هي أهم أنواع الأحجار الكريمة التي إشتهرت بها مصر منذ الحضارة الفرعونية وحتى الأن.

الفلسبار

يتواجد الفلسبار في عدة مواقع أهمها منطقة أسوان ووادي أم ديسى والعنيجى. ويستخدم الفلسبار أساساً في صناعة السيراميك والخزف والصيني والحراريات والزجاج.

أحجار الزينة

تعد أحجار الزينة من الموارد المعدنية والواعدة والتي سوف يكون لها شأن كبير وذلك لسببين،

الأول : وفرتها وسعة إنتشارها في الأراضي المصرية بحيث تشمل معظم سلاسل جبال البحر الأحمر والجزء الجنوبي من شبه جزيرة سيناء وأجزاء متفرقة من الصحراء الغربية.

الثاني : التنوع الكبير في أنواع الصخور المختلفة سواء أكانت من الصخور النارية أم المتحولة أو الرسوبية.

الجرانيت

وهو صخر ناري جوفي وتوجد أهم محاجره في أسوان وعدة أماكن بالصحراء الشرقية وسيناء. غير أن جرانيت أسوان يتميز بألوانه الجميلة وشهرته التاريخية فقد صنع قدماء المصريين منه التماثيل والتوابيت والمسلات وموائد القرابين.

الرخام

وتوجد أهم محاجره في وادي المياه وجبل الرخام ووادي الدغبج والعلاقي وأبو سويل.

obeikan.com

الحجر الجيري

وتتميز مصر بوفرة هائلة في صخور الحجر الجيري المتعدد الألوان ومن أهم محاجره طره والمعصرة وبني خالد وسمالوط بالمنيا وعلى امتداد طريق أسيوط. الواحات الداخلة والخارجة كما توجد أيضاً بعض المحاجر في سيوة والعلمين.

البريشيا

وهو صخر رسوبي يتكون من قطع مختلفة الحجم والشكل وتتميز بألوانها الزاهية لاسيما البريشيا الحمراء التي تتواجد في العيساوية والأنبا بسادة في محافظة سوهاج كما يوجد أيضاً نوع من البريشيا الخضراء التي تعرف أثريا ببريشيا فيرد أنتيكو.

الأباستر

هو نوع من الصخور الجيرية يتميز بلونه العسلي وهو ذو شهرة عالمية ومن أهم محاجره:

- وادي سنور بالقرب من بني سويف.
- جبل الراحة بسيناء.

الرمال السوداء

تمتاز كثبان البرلس بمحافظة كفرالشيخ بوجود رمال سوداء والتي تحتوي على عناصر مشعة هامة ويمكن إستغلالها إقتصادياً حيث يمكن استخراج اليورانيوم منها والإستفادة به إقتصادياً.

كما أن عدم إستغلال هذه الرمال سوف يؤدي الى تأكلها بفعل البحر مع صعوبة إستغلال هذه المنطقة في مشروعات تنموية أخرى بسبب الإشعاع الموجود بهذه الرمال , مما يجعل طرحها في الوقت الحالي أمراً ضرورياً

ومجدياً إقتصادياً ويحقق نفعاً لمصر والتأخر في إستغلاله يقلل من العائد الإقتصادي منه.

وأخيراً يجب علينا إستغلال هذه الثروات الطبيعية المنتشرة في جميع أرجاء مصر بالبدء في تنقية وتصنيع المعادن على أرض مصر بعد إستخراجها.
فنحن الأن نستخرج المعدن من أرضنا ونصدره للخارج ينقى ويصنع ونستورده مرة أخرى بأضعاف ثمن تصديره !!!

obeikan.com

مركز مصر للنانوتكنولوجي

اذا كان هناك اتفاق بين العلماء والإقتصاديين بأن مصر ودولاً كثيرة ستواجه خلال الـ٣٠ سنة المقبلة أزمة طاقة , وأن الطريق لتلافي هذه الأزمة وتداعياتها الإقتصادية هو الإستثمار في الطاقة المتجددة من الرياح والطاقة الشمسية.

فإن مصر أصبح لديها بالفعل منذ فترة قصيرة الإمكانات العلمية والبحثية التي اذا ما تم توظيفها بطريقة سليمة يمكن حل أكثر المعضلات العلمية بالإستفادة الإقتصادية والتجارية من الطاقة الشمسية بخفض تكلفة تصنيع الخلايا الشمسية من موارد محلية وباحثين لديهم إختراعات حاصلة على براءات أو شهادات دولية يمكن أن تدعم الصناعة المصرية وتنقلها الى مرحلة متطورة جديدة لحل مشكلة الطاقة التي تدق أبوابنا بعنف بإنشاء المدن والمباني الذكية التي تعتمد على الطاقة الشمسية و الطاقة المتجددة مثل الرياح , ولكن المشكلة هو تجاهلنا لدعم أهم مركز علمي يمكن أن يقود البلاد نحو هذا المستقبل وهو مركز مصر للنانوتكنولوجي ويحتاج الى دعم مادي حقيقي وربطه بمشروع مدينة زويل العلمية.

فقد كانت الخطوة الأولى لإنشاء هذا الصرح العلمي المهم عندما تم توقيع اتفاقية بين وزارتي التعليم العالي والإتصالات وبين شركة اي. بي. ام. الأمريكية في سبتمبر٢٠٠٩ , لإجراء أبحاث تطبيقية متقدمة لخدمة الصناعة المصرية في مجالات الطاقة الشمسية وتحلية المياه وجذب الباحثين المصريين من الخارج للعمل في مصر في مناخ إداري وبحثي جاذب , وحتى يكون المركز أيضاً نواة لتأهيل كوادر علمية مصرية على مستوى عالمي لإجراء أبحاث علمية متقدمة وتسجيل براءات إختراع لدعم الإقتصاد والصناعة المصرية.

وقد تم اختيار العالم المصري الشاب الدكتور محمد سعد الإسناوي كبير

الباحثين في المركز وهو حاصل على درجة الزمالة بجامعة كوينز البريطانية وأحد الباحثين المصريين المتميزين المتعاونين مع الدكتور أحمد زويل في إنشاء مدينته العلمية , و له أكثر من ٢٥ بحثاً علمياً و١٤ براءة اختراع مسجلة بإسمه في أمريكا وحاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية المتقدمة في مواد الفيرو اليكتريك الذكية والنانو اليكتريك والأنابيب الكربونية , وهذه المواد ـ كما يقول ـ لها تطبيقات صناعية متقدمة في الصناعات العسكرية وتطوير ذاكرات الكمبيوتر غير المتطايرة وفي الطاقة الشمسية وصناعة السيارات وتكنولوجيا تخزين المعلومات والإتصالات.

وأهمية أبحاثه أنها تصب في إتجاه إنتاج وتصنيع ذاكرات الكمبيوتر الفيرو اليكتريك غير المتطايرة والمعروفة بقلة إستهلاكها للكهرباء و قلة التكلفة وسرعة القراءة والكتابة وذاكرات الفلاش.
وهذه الذاكرات معروفة بأنها ثلاثية الأبعاد بإستخدام الأنابيب النانو كربونية والمواد الذكية ذات الوظائف المتعددة.
كما أن له براءات اختراع في تطوير الخلايا الشمسية بهدف تقليل تكلفتها وتحسين كفاءتها.
وفي حوار مطول مع الأهرام قال الدكتور محمد الإسناوي: أن مركز مصر للنانوتكنولوجي عبارة عن مبنى من خمسة طوابق يقع علي مساحة ١٦٠٠٠ متر مربع , يتضمن انشاء أول حجرة نظيفة كبيرة في مصر على مساحة ٥٩٠ مترمربع تضم بداخلها أحدث الأجهزة المعملية والتحليلية والتوصيفية والتصميمية المتقدمة , مثل الميكرسكوب الماسح الإلكتروني والميكرسكوب النافذ وميكرسكوب الشعاع الأيوني المركز ومطياف الكتلة الأيونية الثانوي والعديد من أجهزة التحليل الطيفي والحراري وأجهزة ترسيب الأبخرة الكيميائية وذلك للإسهام في دعم وتطوير الصناعة المصرية في مجالات النانوتكنولوجي والطاقة الشمسية وتحلية المياه والتكنولوجيا الحيوية

والنانو سيراميك والأغشية الرقيقة والأنابيب الكربونية النانومترية وهندسة مواد الفيرو اليكتريك والنانو الكترونيك وتطبيقاتها في تطوير صناعة الأجهزة الإلكترونية متناهية الصغر وذاكرات الكمبيوتر غير المتطايرة غير المستهلكة للكهرباء والكروت الذكية وتكنولوجيا تخزين المعلومات والإتصالات والمكثفات السيراميكية عديدة الطبقات اللازمة لصناعة السيارات وأشباه الموصلات.

وهذه الحجرة أكبر بكثير من الحجرة الموجودة بالجامعة الأمريكية في مصر والتي تبلغ مساحتها٤٠ متراً فقط , بينما الحجرة المصرية تعتبر الأولى في مصر والمنطقة العربية بما تحويه من تجهيزاتها المتقدمة و امكانية تسجيل براءات الإختراعات التي تخدم الصناعة المصرية مما يساعد على تفعيل الشراكة مع القطاعين العام والخاص لتوفير قيمة مضافة عالية للخامات المصرية.

وتم اختيار عشرة باحثين مصريين كان معظمهم يعمل في مراكز أبحاث وجامعات أمريكية وأوروبية للسفر لمدة عامين لشركة اي. بي. ام. في أمريكا و لمراكز أبحاث في سويسرا حتى سبتمبر الماضي.

والهدف من ذلك إجراء أبحاث نانوتكنولوجية في مجالات الطاقة الشمسية وتحلية المياه.

وكشف الدكتور الإسناوي أن هؤلاء الباحثين أنتجوا وقاموا بتسجيل ٤٦ إبتكاراً ونشر ٤٤ بحثاً علمياً في دوريات عالمية مرموقة.

وقد بدأ أربعة من هؤلاء الباحثين منذ عامين في عمل مشاريع بحثية في تطوير الخلايا الشمسية الدقيقة المصنوعة من السيلكون لتقليل تكلفتها وزيادة كفاءتها.

وفي المشروع الثاني قام ثلاثة من الفريق المصري بالعمل في مجال الجرافين والأنابيب الكربونية لإستخدامها كبدائل عن الوصلات المصنعة من اكسيد الزنك في الخلايا الشمسية.

وفي المشروع الثالث ركز اثنان من الفريق المصري على تكنولوجيا تحلية المياه

عن طريق تطوير الخلايا الشمسية المركزة الحرارية.
وفي المشروع الرابع ركز باحثان من الفريق على نظم المحاكاة بإستخدام الكمبيوترات فائقة السرعة لخدمة المشاريع الثلاثة.
وأشار الى أن تدريب هؤلاء الباحثين العشرة يمثل دعامة أساسية في توطين تكنولوجيا النانو في مصر المهمة في تطوير الصناعة المصرية والتي يمكن أن تغير شكل الإقتصاد المصري مستقبلاً من خلال عمليات تأهيل كوادر مصرية في هذا المجال , تمكننا من تصنيع مواد ذكية وتطوير مصادر الطاقة وفي مقدمتها تصنيع أجهزة تحويل الطاقة الشمسية لطاقة حرارية بأسعار رخيصة.
ولأهمية هذه التكنولوجية فقد وافقت وزارة الدفاع الأمريكية أخيراً على رصد ميزانية ضخمة لتصنيع سترة حروب القرن الحادي والعشرين وهى بدلة ذكية خفيفة الوزن تستجيب لأي تغيرات في الجو المحيط سواء كانت كيميائية أو حرارية كما أنها تقيس الحالة الصحية لمرتديها وتعطي مساعدات طبية أولية للجندي عند الحاجة ويمكن تغيير طلائها في الحرب عن طريق هذه التكنولوجيا.
وعن طريق هذه التكنولوجيا يمكن تصنيع خلايا شمسية صغيرة الحجم وفي غاية الكفاءة ورخيصة الثمن وفي نفس الوقت قتل الخلايا السرطانية وتصنيع ذاكرات كمبيوتر غير متطايرة تعمل بدون طاقة كهربائية.

وفي الوقت الحالي يتم تصنيع معظم الخلايا الشمسية من عدة مواد منها شرائح السيلكون المتبلور وأغشية رقيقة من السيلكون غير المتبلور وهو ما يجعلها أقل كفاءة في تحويل ضوء الشمس لطاقة كهربية.
والتحدي الأكبر هو في خفض سعر تكلفة الكهرباء , ففي الوقت الحالي يبلغ سعر تكلفة الكيلوواط ١٥ سنتاً بينما سعر الكيلوواط المنتج في المحطات التي تعمل بالفحم ٦ سنتات وبالغاز من ٥ الي ٧ سنتات , ولكن الأبحاث

الجارية يمكن أن تخفض سعر تكلفة الخلايا الشمسية بنحو ٥٪ سنوياً , وهو ما يعني أهمية دعم عمل المركز المصري لأبحاث النانوتكنولوجي للإسهام في خفض تكلفة تصنيع الخلايا الشمسية , وهو ما يعني من وجهة نظر الدكتور الإسناوي ضرورة اتخاذ قرار سيادي بإستكمال دعم المركز ليتبع رئاسة مجلس الوزراء , وزيادة ميزانيته من ٥٠ مليون الى٧٠ مليون دولار أمريكي , وتفعيل خطة إدارية لتأمين تعيين عدد كاف من المهندسين ومساعدي الأبحاث والفنيين بتوفير الإعتمادات المالية لضمان تشغيل المركز بأعلى كفاءة ممكنة وتفعيل خطة خمسية وخريطة طريق للمركز لضمان إسهامه الفعال في تنمية الإقتصاد والصناعة المصرية , ووضع خطة متكاملة لتسويق المنتجات والإبتكارات وبـراءات الإختراعات عالمياً , وفي نفس الوقت وضع خطة لإستكمال وضمان الإستفادة من كوادر الباحثين العشرة عن طريق استكمال مشاريعهم البحثية والتقنية في كبرى مراكز الأبحاث بالخارج لحين استكمال المركز وبدء تشغيله.

ويركز الدكتور الإسناوي على أهمية ربط هذا المركز بمـشروع مدينة الدكتور أحمد زويل للعلوم والتكنولوجيا خاصة أن أحد أهداف مركز مصر للنانوتكنولوجيا هو جذب الباحثين المصريين بالخارج وعودتهم للعمل داخل مصر وسط مناخ إداري وعملي عالمي الكفاءة والمستوي وهو ما يسعي الى ترسيخه أيضاً مشروع الدكتور زويل , فالهدف الأساسي لمشروع مدينة زويل هو انتاج المعرفة ثم جودة الإنتاج المصري.

الطاقة الشمسية
وصناعة السيليكون

مصر أمام فرصة عظيمة لتصبح أكبر دولة منتجة للطاقة الشمسية وتصديرها للعالم...

مصر تعتبر من أفضل دول العالم في عدد ساعات سطوع الشمس التي يمكن أن تستخدم لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء في مصر ، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات سطوع الشموس على الربوع المصرية حوالي ٣٤٠٠ ساعة في العام ، متفوقة في ذلك على دول جنوب أوروبا التي تشرق عليها الشمس بمتوسط ١٩٠٠ ساعة سنوياً ، أما في شمال أوروبا فتصل إلى ١٢٠٠ ساعة سنوياً.

نحن الأن أمام حقيقة واحدة تقول: إن شبكة الكهرباء في مصر متدهورة للغاية , وأن حجة زيادة الأحمال لم تعد مجدية , وإمدادات الوقود على وشك النفاذ خلال سنوات قليلة.

ولم يعد انقطاع التيار الكهربائي عن المنازل مقتصراً على أشهر الصيف فقط بل امتد لفصل الشتاء أيضًا.

وفي ظل هذه الأزمة لم يعد أمام مصر سوى الإتجاه إلى الطاقة البديلة.

الرمال والشمس هي أكبر مواردنا المهملة والتي من الممكن إستثمارها للحاق بركب الدول المتقدمة في القرن الحادي والعشرين من خلال مشروع السيليكون الذي يقام حالياً بوادي التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية , الذي عاد من أجله العالم المصري الدكتور محمود الشريف أستاذ المواد وعضو لجنة الخبراء الدولية للحكومة الكندية في البحوث العلمية والتكنولوجيا.

يقول الدكتور محمود الشريف أن مشروع السيليكون يضم بداخله ١٠ مشروعات تكنولوجية متكاملة ويبلغ رأسماله الكلي ١٢مليار جنيه , ويهدف إلى تصنيع خلايا الطاقة الشمسية بدلاً من إستيرادها بمليارات الجنيهات , مما يسهم في بناء الإقتصاد المصري وينقل مصر إلى مصاف الدول المتقدمة والمصدرة للتكنولوجيا في أقل من ٥ سنوات.
وتمثل الطاقة الشمسية عماد ٣ مشروعات ومصانع , وخلال ٦ أشهر سيتم إنشاء مصنع لتجميع وحدات الطاقة الشمسية وإنشاء مزرعة طاقة شمسية بقدرة ١٠ ميجاوات , ثم إنشاء مصنع لتنقية الرمال وإنتاج رقائق السيليكون ثم تحويلها إلى خلايا من الطاقة الشمسية بعد معاملتها إلكترونياً , بعد ذلك يتم إنشاء مزرعة للطاقة الشمسية بقدرة ٢٠٠ ميجاوات بصناعة مصرية (١٠٠٪) علي مساحة ٨٠٠ فدان , تعادل ٢٠٪ من إنتاج السد العالي للكهرباء.

ويؤكد د. محمود الشريف أن هذه المشروعات تتم وفق خطة مدروسة علي مدار ٦ سنوات , حيث بدأنا بالطاقة الشمسية لأنها أسهل تلك المشاريع وتكلفتها أقل , علاوة على أن الخبرات والكفاءات متوفرة , وبالتالي ستكون أسرع في الإنشاء ولها عائد. وخلال عشر سنوات سنتمكن من التنافس مع دول مثل ماليزيا وتركيا والهند.

وادي التكنولوجيا.. مشروع قومي/
المهندسة نعيمة محب مديرة مشروع وادي التكنولوجيا , أكدت أن مشروع ‹وادي السيليكون› يعد من أهم المشروعات التي يضمها ‹وادي التكنولوجيا› , ويتوقع أن ينقل مصر إقتصادياً بقوة إلى مصاف الإقتصادات العالمية الكبرى.
وأوضحت أنه تم تخصيص ٥٠ فداناً لهذا المشروع , وأننا في انتظار الدراسات التفصيلية للمشروعات التي يحويها مشروع وادي السيليكون , وأكدت أن مخطط ‹وادي التكنولوجيا› يسمح بإقامة ١٧ منطقة صناعية علي مساحة

٣٧٪ من مساحة الوادي المقدرة بنحو١٦٥٠٠ فدان. مشيرة إلى أن مشروع وادي التكنولوجيا يعد أحد المشروعات القومية ويهدف لإستحداث مجتمع عمراني جديد بمنطقة شرق القناة يعتمد على الصناعات عالية التقنية.

ومن أهم المشروعات الأخرى المخطط إقامتها في وادي التكنولوجيا مشروعات الطاقة المتجددة والصناعات الطبية والبرمجيات والتصميم والإليكترونيات الدقيقة والإتصالات. وأضافت أن ‹وادي التكنولوجيا› الذي يقع بمنطقة إقليم السويس ويخطط له أن يكون مركزاً لوجيستياً عالمياً , يهدف إلى تحويل مصر إلى دولة منتجة ومصدرة للتكنولوجيا المتقدمة.

محطات للطاقة بكوم أمبو/

على الجانب الآخر وافق مجلس الوزراء منذ أشهر على الخطة الشمسية المصرية والتي تهدف لتأسيس محطات لتركيز الطاقة وفوتوفولتية بقدرة ٣٥٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٢٧ وتم تخصيص ٣٦٢٢ فداناً , من أراضي الدولة بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان - مقر السد العالي , لصالح هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

ويقول المهندس صلاح أبو عوف بهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والمسئول عن المحطة الجديدة بأسوان يقول: العالم كله يتجه الأن إلى الطاقة الشمسية , فقد أعلنت اليابان أنها بحلول عام ٢٠٣٠ ستكون الطاقة الشمسية هى الطاقة الوحيدة للكهرباء , ومن أجل ذلك أعطت تحفيزات للمستثمرين لديها لإستخدام الطاقة الشمسية وبناء المحطات لتوليد الكهرباء.

أما المهندس حسام جميل الخبير المصري بألمانيا ورئيس قسم تكنولوجيا الطاقات المتجددة بالأكاديمية الألمانية للطاقات المتجددة وتكنولوجيا البيئة فيقول أن مصر تحصل على نسبة كبيرة من الإشعاع الشمسي تتراوح بين ١٩٧٠ و ٣٢٠٠ كيلووات ساعة على المتر المربع سنوياً , مما يتيح الكثير من الفرص

التنموية والإقتصادية جراء إستغلالها للطاقة الشمسية المتاحة لديها. ويري الخبير المصري الألماني أن الجدوى الإقتصادية من استخدام الطاقة الشمسية لم تعد كما كانت في السابق باهظة التكاليف , حيث تراجعت أسعارها بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية نتيجة لزيادة التصنيع بكميات كبيرة وإرتفاع حدة المنافسة بين الشركات المختلفة مما ساعد على تطور هذه التكنولوجيا وإثبات جدارتها بعكس أسعار الطاقات الأخرى التي ترتفع بشكل جنوني , فحسب دراسات دولية عديدة فإن أسعار الطاقة الشمسية سوف تقل بينما أسعار الغاز والفحم الحجري والبترول سوف ترتفع لندرتها.

تشتت الجهود/

من ناحية أخرى , تقول الدكتورة إيمان المحلاوي رئيس قسم الطاقة المتجددة بالجامعة البريطانية بالقاهرة أن مصر تتمتع بثروة بشرية هائلة , ولكن المشكلة هي أن جميع تلك المجهودات تتم بصورة منفردة من أطراف عديدة مما يسبب التكرارية لنفس النشاط بلا جدوى , و كذلك يفتقد المجتمع العلمي والصناعي لمنظومة تضع خريطة الطريق الواجب إتباعها للوصول بمصر الى برنامج عملي قابل للتنفيذ هدفه تمكين المصريين من إستغلال طاقتهم و بناء محطاتهم ووسائل نقل الطاقة ليكون العائد لهم في المستقبل ولا نفاجئ بعد كل هذا الوقت والجهد بأننا نشتري طاقتنا من شركات أجنبية تحتكر سوق الطاقة العالمي.

الرمال البيضاء المصرية تعتبر من أجود أنواع الرمال البيضاء في العالم وهي تتكون من ثاني أكسيد السيليكون النقي وتوجد في سيناء ويتم تصديرالرمال البيضاء الى جميع دول العالم بسعر ٢٠ دولار للطن ويتم تنميته في الدول الغربية والصين ويصبح سعر الطن ١٠٠ – ٢٠٠ دولار للطن وفي حال تحويله الى أدوات زجاجية يصبح الطن في حددود ١٠٠٠ دولار وعند تحويله الى سليكون نقي تصبح القيمة ١٠٠٠٠ دولار للطن ويستخدم في تصنيع الخلايا

الشمسية أو يتحول الى سيليكون وحيد البلورة وعند تحويله الى سليكون وحيد البلورة يصبح سعرة ١٠٠٠٠٠ دولار للطن ويستخدم في تصنيع الرقائق الإليكترونية.

فلماذا يتعامل المسئولين المصرين على اعتبار أن الرمال البيضاء سلعة ليس لها قيمة مثل الرمال العادية أو الحجر الجيري ولماذا لا يفكرون في تنمية هذه الثروة التي يمكن أن تعطي دفعة للإقتصاد القومي ويجب أن يعرف كل مواطن في مصر أن هذه الثروة التى أعطاها الله لمصر ليس من أجل أن نحولها الى أموال فقط ولكن السيليكون يمكن أن يقام عليه صناعات كثيرة جداً مثل الخلايا الشمسية أو الدوائر المتكاملة أو الترانسيستور أو أشباه الموصلات عموماً واذا لم تدخل مصر عصر السيليكون فسوف تظل في طابور الدول المتخلفة علمياً وتكنولوجياً.

وصناعة الإليكترونيات ليس بالشئ الصعب أو المستحيل كما كان يصوره المسئولين في النظام السابق بأنها صناعة تحتاج لتكنولوجيا عالية جداً وإستثمارات ضخمة جداً بالمليارات هذا كله ليس صحيح فدولة بإمكانيات مصر قادرة على تصنيع الرقائق الإليكتونية بكل سهولة.

ومن الرمال البيضاء يمكن تصنيع الخلايا الشمسية التي تحتاجها مصر لتوليد الكهرباء في المنازل أو حتى لتحلية مياة البحر بإستخدام الخلايا الشمسية حيث أن مصر هي أفضل دولة في العالم لتحويل الطاقة الشمسية الى طاقة كهربائية بواسطة الخلايا الشمسية.

دخول مصر عصر السليكون هو ضرورة حتمية لكي تصتف مع الدول المتقدمة فالدول لا تقاس بالأموال ولا أعداد البشر ولكن تقاس بمدى التقدم العلمي والتكنولوجي والأمثلة كثيرة مثل دول الخليج لديها أموال طائلة ولكن لا يوجد تقدم علمى ولا تقني فلا تصنف ضمن الدول المتقدمة مع أنهم يستخدمون التقنية الحديثة ولكنهم ليسوا طرف في تصنيعها ودول

أخرى لديها أعداد كبيرة من البشر ولا تصنف على أنها دول متقدمة مثل اندونسيا وفي المقابل نجد دول صغيرة جداً تسمى دول متقدمة مثل كندا واستراليا وجميع دول أوروبا الصغيرة مثل فنلندا - هولندا – بلجيكا – السويد – النرويج تصنف على أنها دول متقدمة مع أنها صغيرة في المساحة وعدد السكان ولكنها تعتمد على العلم والتقنية و من هنا تقاس الدول.
المهم أن ندخل عصر السيليكون قبل أن ينتهي ولا نسطتيع أن ندخل عصر السليكون ولا حتى العصر الذي يليه.
وتؤكد الأبحاث أن كل متر مربع في الصحراء يستقبل طاقة شمسية تعادل ١٥ مليون برميل من البترول , وبالتالي فإن صحاري العالم تستقبل طاقة شمسية في ٦ ساعات ما يكفي إحتياج العالم من الطاقة في عام.
وبكلمات علمية فإن مساحة ١١٤ الف كيلو متر مربع اذا ما غطت بأكملها بالألواح الشمسية الحرارية فإنها ستكفي إحتياجات العالم من الطاقة , وأن تغطية مساحة ١٩ الفا و٢٠٠ كيلو متر مربع بهذه الألواح يكفي إحتياجات أوروبا من الطاقة. ومشروع ديسرت تك يهدف لبناء مزارع شمسية حرارية ومرايا عاكسة في صحراء شمال أفريقيا على إمتداد ساحل البحر المتوسط تغطي عشرات الكيلو مترات لتركيز ضوء الشمس وتوليد حرارة لإنتاج ٥٠٠ جيجا واط من الكهرباء تمثل ١٥٪ من إحتياج أوروبا للطاقة في سنة ٢٠٥٠ وذلك بتكلفة تقديرية تصل لنحو ٤٠٠ مليار يورو. ومن المتوقع أن يتم تمرير الكهرباء الناتجة من هذا المشروع لأوروبا في غضون خمس سنوات من الأن.
ويضيف أنه علي الرغم من أن هذا المشروع لا يزال تحت الإنشاء إلا أنه اكتسب اهتمام السياسيين والصناعيين في أوروبا, ففي العام الماضي دخلت أكثر من ٢٠٠ شركة عالمية في مناقصة مع المغرب للفوز بإنشاء مصنع لإنتاج خلايا وألواح الطاقة الشمسية خلال عشر سنوات بطاقة إجمالية تصل الي ٢ جيجا واط , كما أن بعض عمالقة الصناعة مثل سيمنز تساعد مؤسسة الديسرت تك لتطوير خططها الإستثمارية.

وفي اعتقادي أنه لا توجد مشكلة في تمويل هذا المشروع الضخم ولكن يجب وضع إستيراتيجية واضحة لمواجهة أي مشكلات تتعلق بإختلاف الثقافات والتركيبات الإقتصادية بين دول شمالي أفريقيا وأوروبا.

ومن الناحية العلمية , فإن هذا المشروع سوف يستخدم تكنولوجيا الخلايا الشمسية المركزة , والتي تستخدم العديد من المرايا العاكسة بأشكال متنوعة لتسخين البخار الناتج عن عملية التسخين بتدوير التوربينات وتوليد الكهرباء. ويمكن الإستفادة من الطاقة الحرارية في تحلية مياه البحر وانتاج طاقة كهربية إضافية مباشرة من هذه الخلايا والألواح الشمسية نظراً لسقوط الضوء عليها , وسوف يتم من خلال المشروع استخدام محولات وشبكات التيار المستمر عالي الجهد بدلاً من استخدام شبكة التيار المتردد , التي تفقد أكثر من ٤٥٪ من الحمل عند نقلها لمسافات طويلة , ستحل بالتالي مشكلة نقل الكهرباء المولدة من الخلايا لمسافات طويلة تصل لحوالي ٤٠٠٠ كيلو متر , بفقد ما بين ١٠٪ و١٥٪.

ولكن شبكة التيار العالي المستمر تستطيع على سبيل المثال أن تستقبل ليلاً الطاقة المتولدة من مزارع الرياح البريطانية وتخزينها في بطاريات حتي صباح اليوم التالي. وسوف يساعد مشروع الديسرت تك علي تنفيذ مشاريع ضخمة لإستصلاح الأراضي وتعمير الصحراء وزيادة معدلات النمو الإقتصادي الصناعي ونقل التكنولوجيا ونشر السلام , كما أنه من المتوقع أن يخلق أسواقاً لمعدات وتجهيز الطاقة المتجددة وتطوير مراكز الأبحاث والريادة في تسجيل الإختراعات , وأرى أن مصر يجب أن تسرع في تفعيل الشراكة مع أوروبا في هذا المشروع الضخم حتى نؤمن إحتياجاتنا من الطاقة بل وتصدير الفائض وتوفير فرص عمل , خاصة وأن هذا المشروع يتضمن من شمال أفريقيا كلاً من المغرب والجزائر وتونس ومصر.

طاقة الرياح

أشياء كثيرة تحدث في مصر وهذا ليس فقط منذ بدء الربيع العربي , فعدد السكان ازداد أكثر من الضعف خلال الثلاثين سنة الماضية وبلغ في منطقة القاهرة الكبرى وحدها نحو ٢٥ مليون نسمة (تقديراً) مما جعلها تتحول إلى مدينة عملاقة كما أن الإقتصاد ينمو بصورة ديناميكية ومع نموه هذا تزداد الحاجة إلى مصادر الطاقة الأحفورية التي يتعين على مصر إستيرادها بثمن غال.

وهذا لا يشكل عبئاً على المناخ وحسب وإنما أيضاً على ميزانية الدولة.

إلا أن هذا الوضع يمكن أن يتغير عما قريب , إذ أن بلاد النيل لديها شروط مثالية للتزود بالطاقة من المصادر المتجددة. أراض صحراوية منبسطة (وبالتالي قليل من الزوابع الهوائية) على الجانب المصري يقابلها هضاب شبه الجزيرة العربية على الجانب الآخر من البحر الأحمر ، وضعٌ له مفعول المحرك النفاث - أفضل الشروط لنصب العنفات الهوائية على إمتداد الساحل.

هذا الوضع أدركته الحكومة المصرية أيضاً. حتى سنة ٢٠٢٠، هذا هو الهدف الطموح الذي تنشده الحكومة ، سيغطى خمس حاجة البلاد من الكهرباء من طاقة الرياح. ومن أجل توفير الإستثمارات اللازمة ومقدارها حوالي ٣٤٠ مليون يورو تمكنت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية من كسب عدد من المستثمرين الدوليين كشركاء الذين سيقدمون أيضاً الخبرة العلمية اللازمة. ويأتي على رأس هؤلاء المستثمرين الأجانب بنك الإعمار والتنمية الألماني الذي سيقدم أكثر من نصف المبالغ المستثمرة.

سنة ٢٠١١ بدأ تشغيل مزرعة العنفات الهوائية «زعفرانة» على البحر الأحمر. ٧٠٠ عنفة موزعة على ثمان مزارع منفردة ، يدعم بنك الإعمار والتنمية الألماني أربعاً منها ، تولد ما مجموعه ٥٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

وعلى مسافة أقل من ٢٠٠ كليومتر جنوباً (في خليج الزيت) تنشأ الأن أكبر مزرعة للعنفات الهوائية بُنيت في أفريقيا في إطار مشروع للمعونة الدولية على الإطلاق.

في بداية سنة ٢٠١٤ سيبدأ تشغيل المنشأة التي تبلغ إستطاعتها ٢٠٠ ميغاواط.

يقول كورت هيلدبراند المدير المسؤول لدى بنك الإعمار والتنمية الألماني عن مشاريع الطاقات المتجددة في شمال أفريقيا: «أن القدرات المتوفرة في مصر لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح هائلة. ونحن نعتقد أن مصر تستطيع توليد أكثر من ٢٠٠٠٠ ميغاواط من طاقة الريح وحدها. وبذلك سيكون في مقدورها ليس فقط تغطية حاجتها الذاتية وإنما أيضاً تصدير الكهرباء في يوم من الأيام ، وخاصة إذا ما إستفادت أيضاً من الطاقة الشمسية (فوتو فولتايك) ومن محطات الطاقة الشمسية الحرارية».

عند تخطيط المنشآت تم الحرص بشكل خاص ودقيق على مراعاة المعطيات المحلية كما يتبين من ترتيب العنفات الهوائية في زعفرانة. فالمنطقة الساحلية على البحر الأحمر تعد من الطرق الرئيسية لعبور الطيور المهاجرة التي تنتقل كل عام إلى الجنوب عبر مصر , ومن أجل حمايتها ترك لها المخططون معبراً عرضه أكثر من ٣٠٠ كيلومتر , علاوة على ذلك تم تزويد مزرعة العنفات بنظام مبتكر للرادار: عندما يرصد الرادار سرباً من الطيور تتوقف العنفات تلقائياً عن الدوران. ويقول هيلدبراند مدير مشاريع بنك الإعمار والتنمية الألماني إن هذا التوقف لا يؤثر كثيراً على الإستطاعة: «لقد تم إستخدام هذه التكنولوجيا في بلدان أخرى فكان تأثيرها السلبي على توليد الكهرباء أقل من إثنين بالمائة».

تُعد طاقة الرياح الأكثر شيوعاً لتوليد الطاقة المتجددة نظراً لتكاليف الإستثمار والصيانة المنخفضة , ولا يتطلب هذا النوع من الطاقة توفر بنية

تحتية مكلفة ، كما أنها تُتيح تحقيق أرباح متزايدة على المدى البعيد.
وتشهد تكنولوجيا توليد الطاقة من الرياح نمواً ملحوظاً في شتى أنحاء العالم حيث يتم بناء المزيد من المحطات الجديدة والكبيرة وخلال السنوات الثلاث الماضية فقط إرتفع عدد توربينات الرياح على المستوى العالمي إلى أكثر من الضعف.
يعتبر الحصول على الطاقة الكهربائية ، أمراً حيوياً وهاماً للغاية ، وقد بذل الإنسان جهوداً كبيرة للحصول على الطاقة الكهربائية من مختلف المصادر ، فاستخدم الفحم والنفط والتفاعلات النووية ، كما لجأ إلى إستخدام الطاقة الشمسية والمساقط المائية والرياح ، لتلبية بعض احتياجاته المتزايدة من الطاقة ، فما هو مدى إستخدام طاقة الرياح حالياً ؟
تعتبر الرياح مصدراً مثالياً للطاقة ، فهي لا تنضب ولا تخلف أي غازات ضارة أو نفايات خطيرة تلوث البيئة وتهدم التوازن الأيكولوجي لكوكب الأرض ، وقد سخرها الإنسان لخدمته منذ القِدم وشاع إستخدامها في بعض مناطق أوروبا لطحن الحبوب ورفع المياه وقطع الأخشاب.

إن حركة الرياح الديناميكية المستمرة ، تمكننا من تحويلها إلى طاقة توربينية دورانية منتظمة ، وبإستخدام مولدات كهربائية خاصة يمكن تحويل هذه الطاقة الحركية إلى طاقة كهربائية.

يقدر حجم طاقة الرياح في العالم وعلى سرعة ٤ متر / ثانية بأكثر من ٥٣٠٠٠ تريليون واط ساعة سنوياً ، وهذا الرقم المذهل يفوق أربع مرات عن ما تم إستهلاكه من الطاقة الكهربائية في عام واحد وفي جميع أنحاء العالم.
إن الدراسات التي قامت بها منظمة الطاقة العالمية تدل على أن إستهلاك البشرية من الطاقة الكهربائية سوف يتضاعف مرتين بحلول عام ٢٠٢٠ وهذا سوف يشكل إستنزافاً للمصادر التقليدية للطاقة ، وتوصى هذه اللجنة

بضرورة أن تلبي طاقة الرياح ما مجمله ٢٠٪ من إحتياجات الإنسان اليومية.

مميزات طاقة الرياح

تتمتع طاقة الرياح بالكثير من المميزات التي تؤهلها لأن تكون مصدراً مثالياً للطاقة في ظل تطوير الكثير من المولدات الكهربائية التي تدار بواسطة الهواء المتحرك ، وقد أثبتت هذه المولدات قدرات تقنية متميزة ، فهي لا تحتاج إلى صيانة مستمرة ولا ينجم عنها غازات ضارة تلوث البيئة ، كما أنها تعمل بشكل جيد على سرعات منخفضة للرياح ، لكن من مساوئ هذا المصدر للطاقة ، تذبذب حركة الرياح مما يؤدي إلى عدم إنتظام حصولنا على الطاقة الكهربائية ، وقد تم معالجة هذا الأمر بعدة طرق ، منها إستخدام الطاقة الناتجة في ساعات ذروة هبوب الرياح وتخزينها في بطاريات أو تحويلها إلى خلايا تحليل مائية للحصول على الهيدروجين والذي سوف يستخدم لاحقاً عندما يسكن الهواء.

لقد انتشرت مزارع الرياح عالمياً وقد تولت إنتاج حصادات الرياح (مضخات الرياح) كبرى شركات إنتاج الطاقة في العالم، ويقدر عدد الحصادات التي تباع سنوياً بأكثر من عشرة ألاف وهذا الرقم آخذ في التزايد سنوياً.

إن طاقة الرياح تلعب دوراً هاماً في بعض المناطق النائية والتي يصعب إيصال التيار الكهربائي لها بواسطة شبكة الكهرباء الوطنية في تلك الدول ، وقد وضعت الكثير من دول العالم خططاً طموحة لإستخدام هذا المصدر من الطاقة وتقليل كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح.

الطاقة النووية السلمية

أثبتت التجارب الدولية أن الإستعانة بالتكنولوجيا النووية الطريق الأفضل لتطوير الصناعة الوطنية والإرتقاء بها إلى المستويات العالمية ، لأن أي برنامج نووي سلمي يعتمد في بنائه وتشغيله وتجهيزه والإستفادة من ناتجه على تكنولوجيات أخرى مصاحبة تؤدي إلى تطوير نظم الضبط والقياس والجودة، حتى أننا نستطيع القول: إن التكنولوجيا النووية هى قاطرة التحديث القادرة على نقل الصناعات الوطنية إلى مستويات جديدة من الجودة تزيد من قدرتها التنافسية في السوق العالمي ، وهى قادرة على رفع كفاءة استخدامنا لمواردنا المحلية كما أنها تمثل فرصة للإستفادة من الإستثمارات الضخمة التي وضعتها الدولة في البنية الأساسية.

ومن هذا المنطلق ، يصبح التخلف عن اللحاق بالتكنولوجيا النووية ، يعني في هذه الظروف التاريخية ، أننا نختار لمصر المكانة الأدني والدور الأقل ، ونهبط بريادتها وطموحها ونفوت عليها فرصة تحقيق تقدم حقيقي.

لكن ما هي قصة الملف النووي المصري؟ وما هى مراحل التطور التاريخي التي مر بها وقدراته وتقويمه ، ولماذا تراجع هذا البرنامج؟

في عام ١٩٥٣، مصر توقع على مبادرة «الذرة من أجل السلام».

وفي عام ١٩٥٥ تم تشكيل لجنة الطاقة الذرية برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر.

وفي يوليو ١٩٥٦، وقعت مصر عقد الإتفاق الثنائي مع الإتحاد السوفيتي بشأن التعاون في شؤون الطاقة الذرية وتطبيقاتها في النواحي السلمية.

وفي سبتمبر من عام ١٩٥٦وقعت مصر عقد المفاعل النووي البحثي الأول بقدرة ٢ ميجاوات مع الإتحاد السوفيتي ، وتقرر في العام التالي إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية.

في عام ١٩٥٧، أصبحت مصر عضواً مؤسساً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما حصلت مصر على معمل للنظائر المشعة من الدنمارك في العام نفسه.

وفي عام ١٩٦١، بدأ تشغيل المفاعل النووي البحثي الأول و تم توقيع اتفاق تعاون نووي مع المعهد النرويجي للطاقة الذرية.

وفي عام ١٩٦٤ طرحت مصر مناقصة لتوريد محطة نووية لتوليد الكهرباء قدرتها ١٥٠ ميجاوات وتحلية المياه بمعدل ٢٠ ألف متر مكعب في اليوم ، وبلغت التكلفة المقدرة ٣٠ مليون دولار ، إلا أن حرب يونيو ١٩٦٧ أوقفت هذه الجهود.

وبعد حرب العاشر من رمضان حرب أكتوبر المجيدة ، طرحت مصر عام ١٩٧٤مناقصة لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء قدرتها ٦٠٠ ميجاوات ، وتم توقيع عقد لإخصاب اليورانيوم مع الولايات المتحدة.

وشهد عام ١٩٧٦إصدار خطاب نوايا لشركة وستنجهاوس ، وكذلك توقيع اتفاقية تعاون نووي مع الولايات المتحدة ، إلا أن تلك الجهود توقفت في نهاية السبعينيات ، بسبب رغبة الولايات المتحدة لإضافة شروط جديدة تشمل التفتيش الأمريكي على المنشآت النووية المصرية كشرط لتنفيذ المشروع وقد اعتبرت الحكومة المصرية هذا الأمر ماساً بالسيادة ورفضته ، وأدى ذلك إلى توقف المشروع.

وانضمت مصر عام ١٩٨١ لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووقعت عدة اتفاقيات للتعاون النووي مع كل من: فرنسا ، والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، وانجلترا ، والسويد ، وقررت الحكومة تخصيص جزء من عائدات النفط لتغطية إنشاء أول محطة نووية (محطة الضبعة بالساحل الشمالي)

كما وقعت في العام التالي ١٩٨٢اتفاقية للتعاون النووي مع كندا ، وأخرى لنقل التقنية النووية مع استراليا.

وفي عام ١٩٨٣، طرحت مصر مواصفات مناقصة لإنشاء محطة نووية لتوليد

الكهرباء قدرتها ٩٠٠ ميجاوات ، إلا أنها توقفت عام ١٩٨٦، وكان التفسير الرسمي لذلك هو المراجعة للتأكد من أمان المفاعلات بعد حادث محطة تشيرنوبل ، رغم أن المحطة التي كانت ستنشأ في مصر من نوع يختلف تماماً عن النوع المستخدم في تشيرنوبل ، مما يوحي بأن التبرير الرسمي لإيقاف البرنامج كان مجرد تبرير لحفظ ماء الوجه ، فقد ذكر الدكتور علي الصعيدي رئيس هيئة المحطات النووية المصرية أن بنك التصدير والإستيراد الأمريكي أوصى بعدم تمويل المحطة النووية المصرية ، كما امتنع صندوق النقد والبنك الدولي عن مساندة المشروع.

وفي عام ١٩٩٢ تم توقيع عقد إنشاء مفاعل مصر البحثي الثاني مع الأرجنتين ، ثم توالت في السنوات ٩٥، ٩٦، ١٩٩٨ بعض المشروعات المتعلقة باليورانيوم ومعادن الرمال السوداء وصولاً إلى افتتاح مصنع وقود المفاعل البحثي الثاني.

وفي خطوة مثيرة بعد تردد أكثر من ١٦ عاماً أعلنت مصر في مايو ٢٠٠٢ عن إنشاء محطة للطاقة النووية السلمية في غضون ٨ أعوام بالتعاون مع كوريا الجنوبية والصين ، وهو ما وصفه خبراء مصريون في الطاقة بنقلة نوعية هامة على طريق البرنامج المصري ، خصوصاً وأن مصر كما يقولون لديها «انفجار» في الكوادر العلمية النووية بدون عمل تقريباً.

الضبعة المكان الأفضل بشهادة الخبراء:

تحاول مصر حالياً اعادة مشروعها النووي للمرة الرابعة. وذلك لتوفير الطاقة الكهربائية لتقليل الإعتماد على النفط والغاز في إنتاج الطاقة. على الرغم من أن عمر البرنامج أصبح الأن أكثر من خمسين عاماً منذ انطلاق فكرته لأول مرة ، وقد وقع الإختيار على موقع الضبعة ليكتب شهاد ميلاد مصر النووية ، لكن البعض شكك في صلاحية الموقع وكونه الأفضل ، وهو ما نفته

العديد من التقارير وعلى رأسها التقرير النهائى لوفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى زار موقع الضبعة النووي ، حيث أكد أن الموقع يعد واحداً من أفضل المواقع الصالحة لإقامة محطات نووية على مستوى العالم ، وربما يكون الأفضل على الإطلاق.

وكشف الدكتور إبراهيم العسيري كبير مفتشين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقاً والمستشار النووي لهيئة المحطات النووية، أن نقل المشروع النووي من موقعه الحالي بالضبعة إلى أي موقع بديل سيكلف مصر خسائر باهظة تصل إلى نحو ٥٠مليار دولار.

وقال العسيري إن موقع الضبعة يتسع لعدد من ٤ إلى ٨ محطات نووية بقدرات ما بين ٩٠٠ إلى ١٦٥٠ ميجاوات للمفاعل الواحد ولإيجاد موقع بديل لإقامة هذا العدد من المفاعلات فإن التكلفة تتضمن ملياري دولار تكلفة البنية الأساسية , كما أن دراسة الموقع البديل تستغرق ٤ سنوات وبفرض تصاعد تكاليف بناء المحطة الواحدة مليار دولار في ٤ سنوات فإن تكلفة الأسعار للمفاعلات المستهدفة في هذا البند تصل إلى ما بين ٨ إلى ١٦ مليار دولار.

وأشار إلى أنه يضاف إلى ذلك تكلفة الطاقة البديلة من (غاز طبيعي وبترول) تصل إلى ٤ مليارات دولار للمحطة الواحدة لأربع سنوات لتصل تكلفة الطاقة البديلة للمفاعلات ما بين ١٦ إلى ٣٢ لترتفع التكاليف الكلية لنقل المشروع لموقع بديل ما بين ٢٦ مليار دولار في حال اقامة ٤ مفاعلات ترتفع إلى ٥٠ ملياراً في حالة اقامة ٨ مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء , لافتاً النظر إلى أنه يضاف إلى هذه التكلفة الخسائر الناجمة عما تم من تدمير موقع الضبعة , وفقدان التميز في التعاقد مع الموردين إلى جانب فقدان الريادة في المنطقة وهجرة العلماء المصريين.

وأكد العسيري أنه اذا تم إجهاض المحاولة الحالية للبرنامج النووي فيمكننا أن نقول: «انسوا مستقبل الطاقة في مصر» لافتاً النظر إلى أنه لا توجد أية

عداءات بين المحطات النووية وأهالي الضبعة لأنهم ليسوا الجهة المنوط بها تقدير التعويضات وأنهم يتفهموا حقهم في هذا الشأن جيداً ولكنهم ليسوا جهة تقدير.

يرى د.عبد الله هلال أستاذ الكيمياء الإشعاعية و النووية ، ورئيس شعبة الكيمياء بنقابة المهن العلمية ، وعضو المكتب السياسي بحزب العمل ، أن الكثيرين لا يدركون أهمية الإستخدامات السلمية للتقنية النووية و فوائدها وأهميتها في إحداث طفرة تنموية و حضارية كبيرة ، حيث يمكن استخدامها فى توليد الكهرباء و تحلية مياه البحر وتشخيص وعلاج الأمراض السرطانيه وغير ذلك من التطبيقات العلمية و الصناعية و الزراعية التى لا يمكن الإستغناء عنها فى العصر الحديث ، دون إضافة الملوثات التقليدية للبيئة.

وأكد «هلال» أن المشروع النووي المصري يمكن انجازه خلال خمس سنوات ، وأنه اذا ارتفعت تكلفته يمكن استعاضتها بسرعة من عائد بيع الكميات الهائلة من الكهرباء المنتجة.

وأشار أستاذ الكيمياء الإشعاعية و النووية إلى أن أهم فوائد البرنامج النووى السلمى بالنسبه لمصر الأن و فى المستقبل هى توليد الكهرباء و تحلية مياه البحر وهو ما يضع أقدامنا على أعتاب تقنية متقدمة تعتبر قاطرة لتقنيات أخرى و تؤدى الى التقدم فى أغلب المجالات الصناعية و التقنية ، فالحصول على كهرباء رخيصة و نظيفة يساعد على احداث تنمية سريعة ذات عائد إقتصادى مُغري.

وأضاف عضو المكتب السياسي بحزب العمل أنه على الرغم من توافر كهرباء نظيفة من السد العالى ، إلا أنها لا تكفى خططنا التنموية و نضطر لإستخدام محطات حرارية تلوث البيئة و تهدر ثرواتنا النفطية ، أما الكهرباء النووية فقد ثبت جدواها إقتصادياً و نظافتها بيئياً لأن الطاقة النووية تعتمد على الطاقة الكامنة داخل المادة ، وليس على حرق مواد كربونية ملوثة مثل كل أنواع الوقود المتوافرة حالياً والمهددة بالنضوب.

وقال د.على عبد النبى نائب رئيس هيئة الطاقة النووية السابق ، إن المشروع النووى المصرى ضرورة حتمية لبناء مصر القوية؛ فالتكنولوجيا النووية هى الأعلى والأقوى وعلينا اعتبارها مسألة أمن قومي وواجب وطني مقدس علينا العمل بإخلاص و تفاني من أجله لأنه سيقودنا لطفرة عملاقة في الصناعة والزراعة والإقتصاد ، و أشار الى أن الطاقة النووية مثلها مثل أي طاقة أخرى لها فوائدها وأضرارها والدول النووية تعلم ذلك جيداً ولكننا نستطيع ترويض هذه الطاقة المدمرة.

و أضاف «عبد النبى» أن جميع المفاعلات النووية التي تنتج حالياً على مستوى العالم تعمل بالماء الخفيف وقدرتها من ٩٠٠ إلى ١٦٥٠ ميجاوات و جميعها تناسب مصر ، لكن العامل السياسي هو الأساس كما يجب علينا التعاقد مع دول لا تستغل هذا المشروع كأداة للضغط والإبتزاز السياسي وأن تكون علاقتها السياسية مع مصر مستقرة ولا تتغير طبقاً لعلاقتنا مع الكيان الصهيونى المعروف بما يقوم به من مخططات عن طريق اللوبي الصهيوني المتحكم فى أغلب السياسات الدولية ولهذا لابد من شراء المحطة النووية بالأمر المباشر من أي دولة لها باع طويل فى مسألة المجال النووى.

وعن أنواع المفاعلات النووية التى تصلح لأن تعمل فى مصر، قال «عبد النبى» أن هناك عدد من أنواع المفاعلات النووية أهمها مفاعلات الماء المضغوط وهي النوع الأكثر تشغيلاً وتستحوذ على نسبة ٨٠٪ تحت الإنشاء على مستوى العالم و البالغ عددها ٦٥ مفاعلاً منها ٢ في اليابان يتم تنفيذها حالياً. تتراوح قدرة المفاعل ما بين ٩٠٠ و١٦٥٠ ميجاوات ، وفى مصر ستكون مفاعلات الضبعة الأحدث على مستوى العالم ومزودة بآخر تقنيات التكنولوجيا العالمية من مفاعلات الجيل الثالث. كما لديها القدرة على مقاومة زلازل بقوة تزيد على ٨ درجات على مقياس رختر وتساوي عجلة تسارع زلزالي تساوي ٠,٣ يقع تحت المفاعل مباشر و هو يعد بذلك أقصى درجات الأمان الذي يمكن أخذها في الإعتبار ، بالإضافة لتحملها لتصادمات

الطائرات الحربية كما أن موقع المحطة إستراتيجي وفريد من نوعه على مستوى العالم ويشمل إنشاء وحدة تجريبية لدراسة ربط محطة تحلية مياه البحر مع المحطة النووية ، ومعامل للرصد البيئي تحتوي على أجهزة لقياس المستوى القاعدي وهى ذات طبيعة خاصة.

و أكد «عبدالنبي» أن الموقع تم هدمه من قبل العدو الصهيوني فالموقع مساحته تقريباً حوالي ١٥ كيلو متراً طولاً في ٣,٥ كيلو متر عرضاً ويقع على الطريق الساحلي الإسكندرية مطروح ، وجميع الأراضي الصحراوية مملوكة للدولة وبالتالي الأهالي الموجودون بالمنطقة تنطبق عليهم قوانين وضع اليد ، فالموقع هدم بطرق و أساليب لا يمكن لأهالي الضبعة أن يهدموه لكن المستفيد الأول من هدم الموقع هو الكيان الصهيوني.

وقال د.محمد عبد الرحمن سلامة الأستاذ المتفرغ بهيئة الرقابة الإشعاعية والنووية ، إن الضبعة من أفضل الأماكن التى تم اختيارها لإقامة محطة نووية وهو ما اتضح بعد عدة دراسات على عشرة مواقع استمرت لعدة سنوات ، لإعتبارات كثيرة منها طبيعة التربة والنشاط الزلزالى وسرعة الرياح.

وأكد «سلامة» أن المشروع توقف منذ سنوات طويلة لأسباب سياسية وإقتصادية وسوء التخطيط ، بالإضافة الى ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية ، وأشار الى أن المشروع كان مخطط لإقامة ثمانية محطات نووية على التوالي منذ الثمانينات فى عهد المهندس ماهر اباظة ولو تم تنفيذ المشروع لما عانينا من أزمة انقطاع الكهرباء الموجودة الأن ، كما أنه يضمن لمصر إنفراجة إقتصادية كبيرة وتشغيل العديد من المصانع ، واستشهد بما حدث في المشروع الهندي التي تمتلك الأن أكثر من ١٧ محطة نووية اضافة لما هو تحت الإنشاء.

وأشار «سلامة» إلى أن الوضع الإقتصادى يمثل أبرز العقبات التى تواجه المشروع ، لكن الخبرات موجودة فى مصر ومتراكمة كما أن المشروع مرتبط بنواحى سياسية ، فقد كان متوقف لإرضاء ضغوط دول أخرى والمماطلة فى الموضوع والإستناد على حجج واهية كحادث تشيرنوبل والحوادث النووية

كلها كانت شماعات تتعلق عليها أسباب تأجيل المشروع.
وأكد الدكتور محمود بركات رئيس هيئه الطاقة الذرية ، أن الضبعة أصلح وأفضل الأماكن لإنشاء محطة نووية وبالفعل ثبت أنه أصلح الأماكن ومازالت حتى الأن أصلح مكان وهذا يستند إلى دراسات علمية وفنية وهندسية استمرت عشرات السنوات.
وأشار بركات أن العقابات التى تواجه المشروع النووي هي عقليات المصريين من أعلى مستوى إلى أقل مستوى ، فمصر بحاجة إلى عقليات جديدة تنظر إلى الموضوع وتأخذ قرار صحيح ، فالخبرات والكافآت موجودة فى مصر لكنها تفتقد التنظيم الذي يأتى بناء على قرارات حكومية جاة للإهتمام بالمشروع النووي المصري وأن يكون كل مستوى فى الدولة متوجه لدعم هذا المشروع ويكون مدرك بقيمته وأهميته.
وقال الدكتور هشام فؤاد رئيس هئية الطاقة النووية السابق ، إننا في الوضع الحالي نحتاج إلى المفاعل النووى لتطوير المجتمع من الناحية التكنولوجية والتعليمية ونفع الأجيال القادمة.
وأضاف فؤاد أنه فى نهاية الخمسينيات بدأ المشروع فى مصر والهند فى عهد عبدالناصر لكن مصر توقفت والهند استمرت وحققت انجازات كبيرة وتوقف أيضاً فى عهد السادات وفى عهد مبارك لكننا الأن أصبحنا فى أمس الحاجة إليه.
وطالب فؤاد بضرورة انشاء هيئة مستقلة للأمان النووى ويكون على رأسها إداريون بالدرجة الأولى كما طالب بأن يكون موقع الضبعة هو الموقع الذى يتم انشاء هذه المحطات فيه على أنه أفضل المواقع.
وقال فؤاد: «نحن قـادرون على انشاء مفاعل نووي فى مصر والخبرات والكافأت موجودة فى الداخل والخارج».

ولكن تبقى نقطة الأمان هي أخطر ما في المشروع , فخطأ بسيط يؤدي الى مشاكل كارثية من تلوث المياة والتربة والغذاء والهواء , بالإضافة الى مشكلة

كيف واين نتخلص من النفايات النووية , وهذه هي العقبات التي تأرق العالم من الطاقة النووية.

اذا توافرت الضمانات لأمان المشروع والإحتياطات اللازمة لمواجهة أي مشكلة ولو بسيطة و ضمان سلامة التخلص من النفايات النووية , فسيكون نقلة نوعية لمستقبل مصر.

obeikan.com

obeikan.com

ملف الأمن

obeikan.com

obeikan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

«فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ»

مصر بلد الأمن والآمان مهما حدث نتجاوب مع هذه العقيدة الراسخة حين يصيب العقل الشطط ويتجرأ على الواقع ، ونختار لأنفسنا فى لحظة يأس الهروب وربما الهجرة إلى غير رجعة من هذا الأمن الزائف ، طالما وصل الحال إلى هذه الدرجة من انعدام الآمان الذى نقنع أنفسنا به كذباً حتى نبرر عجزنا وقلة حيلتنا على محاربته ومقاومة تداعياته.

لم تقتصر البلطجة على قطع الطرق ليلاً ونهاراً والسرقة بالإكراه والتعدى على ممتلكات الآخر طالما أمتلك قوة السلاح وبعضاً من كاريزما الإجرام ، بل وصل التهديد إلى عقر دارنا وبات يهدد حياتنا وحياة أولادنا ، ولم يبق شىء آمناً ، وطال الرعب المدارس والشوارع والبيوت ، لأنك لابد أن تتوقع كل شىء وأى شىء فى كل لحظة ، فلم يعد هناك محظورات ولا أسباب منطقية تبحث عنها وأنت تطالع تفاصيل جريمة هنا أو هناك.

حالة الإنفلات هذه لم تعد مفهومة إزاء صمت وزارة الداخلية وضعف أدائها فى مكافحة الجريمة.

إن الأوضاع الحالية لن تجعل المستثمرين الأجانب يأتون إلى البلاد، ولن تدفع المستثمرين المصريين إلى توسيع نطاق أعمالهم ما دام الوضع الأمنى لا يزال موحشاً ومعدلات الجريمة فى ازدياد مطرد ، كما أن حالة الإضطراب والفوضى التى تعيشها البلاد بعد الثورة سببت فى تراجع النمو الإقتصادي بشكل كبير.

فعودة الأمن أولى خطوات الخروج من الأزمة الإقتصادية , لأن بغيابه تنهار

فرص الإستثمار وتغرق السياحة في بحور الظلام.
والأن لابد من تطبيق حزمة من الإجراءات والقوانين الصارمة التي تعيد الأمن والإستقرار الى الشارع المصري.
مصر بلد الأمن والآمان.. نتغنى ونتباهى بها ولكن .. لا أحد آمن على نفسه ولا أولاده ولا عمله ، الكل مشروع شهيد إلى أن تستقيم الأمور، لكن متى؟؟
نعم نريد استعادة الأمن والإستقرار ولكن مع إعادة هيكلة نظام الأمن في مصر على أساس دوره في تطبيق القانون وحماية أمن المواطن وإحترام حقوق الإنسان , فلقد ظل المصريون يعيشون في مأساة الظلم والعنف الأمني لفترات , والأن وبعد ثورة الشعب على الظلام حان الوقت لنبدأ في بناء حياة أمنة تحفظ فيها كرامة المواطن.
حيث يوجد فرق كبير بين فرض القانون بإحترام حقوق الإنسان لبناء مجتمع , والعنف في التعامل وإهانة الإنسان لتقيد مجتمع.
فأنا احلم برجل الشرطة الذي يساعدني واشعر بالطمأنينة عند رؤيته ولا أشعر بالخوف منه طالما لم ارتكب جريمة كما يحدث في أغلب دول العالم المحترمة.
فيجب إعادة هيكلة كلية الشرطة من حيث المناهج وإدخال مناهج حقوق الإنسان والإهتمام بالتعليم على كيفية معاملة المواطن بشكل يحفظ كرامته والأمن العام.
كما يجب فصل جهاز الشرطة عن وزارة الداخلية (بمعنى أن يكون الوزير مدنياً , وتكون مهمته هي الشئون الإدارية والمالية والتدريب والإتصال مع الجهة التنفيذية) ويختار رئيس الجهاز من قبل المجلس الأعلى للشرطة حتى يكون جهاز الشرطة تابع للدولة والشعب ولا يتأثر بالنظام الحاكم , كما هو الحال في مؤسسة القضاء.
علينا جميعاً أن نتكاتف ونتعاون من أجل أن نستعيد مصر بلد الأمن والأمان , فلنبني مفهوم الإحترام المتبادل بين المواطن ورجل الشرطي في عقولنا حتى

نستطيع بناء وطننا.
ولابد من تواجد رجل الشرطة بشكل مستمر في الشارع , فبتواجده في المنطقة بإستمرار سيمنع المشكلة قبل وقوعها , بتواجده فقط في المكان سيمنع أي شخص من محاولة مخالفة القوانين.
قديماً كان يوجد شاويش في كل شارع (هاااااع مين هنااااك) وكان من أهم الأسباب في حفظ الأمن وسيكون السبب في عودت مصر بلد الأمن والأمان.
وأهم نقطة: الأمن ليس بفرض القوة والقبض على المجرمين فقط , أمن المجتمع يتحقق بالمستوى الإقتصادي !!
فبدلاً من وجود مواطنين بسبب ظروف الحياة القاسية تحولوا الى مجرمين وتسعى الشرطة للقبض عليهم , نحسن معيشتهم ونساعدهم من البداية , فنلغي الشخصية المُولِدة للعنف في المجتمع ويتحقق الأمن.
الإقتصاد هو الحل .. فهي دائرة متصلة الأمن يؤدي الى الإقتصاد والإقتصاد يؤدي الى الأمن , فلابد من المضي قدماً في الطريقين معاً ولا يمكن الإعتماد على عنصر واحد فقط.

الفكرة/
١) نشر وحدات صغيرة فأكبر فأكبر والتواجد المستمر...
- يتواجد في كل منطقة (حي) عسكري (شاويش) بشكل دائم (عسكري في فترة الصباح وأخر في فترة المساء).
- ربط كل أربع مناطق بسيارة شرطة تتنقل بسرعة وتحتوي على ضابط وأمين شرطة وعسكري.
- اذا حدث مشكلة في أي شارع ضمن نطاقها يبلغها العسكري المقيم في هذا الشارع اذا لم يستطيع التعامل بمفرده في هذه المشكلة , فتصل خلال دقيقة لتتعامل مع الموقف , واذا كان الأمر خطير يتم إبلاغ أقرب نقطة شرطة لإرسال التعزيزات.

وهذا بالإضافة لنشر كاميرات المراقبة في المناطق الحيوية والمناطق العامة.
٢) إنشاء معسكرات تأهيلية...
- يتكون المعسكر التأهيلي من تأهيل نفسي وأخلاقي وتعليمي ومهني.
- يتم إدخال المسجلين خطر والبلطجية في المعسكرات التأهيلية بدلاً من السجون العادية التي يخرج منها المحكوم عليه ضار للمجتمع أكثر من السابق.
- يُأهَل المسجلين خطر نفسياً أولاً ثم تعليمه التعليم الأساسي الذي يساعده على التعامل مع المجتمع (القراءة- الكتابة) وبعد هذا يتعلم حرفة ما لتساعده على المعيشة وإعالة أسرته.
- هذه المعسكرات تكون تحت إشراف الجيش أو الشرطة.

٣) مواجهة المظاهرات...
- المظاهرات لم تخترع لفضها ؟!!
فمواجهة المظاهرات بالحل الأمني فقط والقوة وفضها لا يؤدي الى نتائج ايجابية , فالعنف يؤدي الى عنف , وللأسف هذا هو الحل الذي يطبق في مصر من قبل المسئولين منذ ثورة ٢٥ يناير.
- الحل الأمثل والبديهي والوحيد لمواجهة المظاهرات والذي لم يفكر فيه أحد المسئولين من قبل هو معرفة سبب المظاهرة و تنفيذ مطالب المتظاهرين أو التشاور معهم , فلغة الحوار هي الحل الوحيد للتفاهم وتجنب العنف.

٤) شغب الملاعب...
- تطور في الأونة الأخيرة شبح الشغب في الملاعب وعدم القدرة على السيطرة على المشجعين , فأصبح الحل الوحيد هو منع الجمهور من الدخول في المباريات ففقدت الرياضة عنصر هام وهبط المستوى الرياضي في مصر , هذا غير الغرامات التي تفرض على الدولة والأندية نتيجة للشغب كلما حضر

الجمهور والإصابات والضحايا التي تسقط كل مباراة.

- حل المشكلة هو تجهيز الملاعب بسور حديدي يصل الى سقف الملعب يفصل بين الملعب والمدرجات ويفصل بين جمهور الفريقين , وعند انتهاء المباراة يخرج مشجعي الفريقين من أبواب مختلفة حتى لا يشتبكوا مع بعضهم البعض خارج الملعب , وبهذا نمنع اشتباك مشجعي الفريقين ونمنع نزول الجماهير الى ارض الملعب ونمنع اشتباك الجمهور مع أفراد الأمن والقاء الكراسي والزجاجات على أرض الملعب.

- هذا الحل قد استخدم في ملاعب اوروبا منذ سنوات عندما كانوا يعانوا من نفس المشكلة , حتى ارتفع وعي وثقافة وأخلاق المشجعين و جميع أفراد الشعب فتعود الملاعب كما كانت بدون أسوار وبدون شغب وتعود الروح الرياضية

openkan.com

obeikan.com

ملف المرور

obeikan.com

obeikan.com

أزمة المرور في مصر أصبحت شبحاً وكابوساً يهدد جميع برامج التنمية , فتعد مشكلة المرور أبرز الأزمات التى يعانى منها الشعب المصرى وخاصة سكان القاهرة الكبرى ، وفى غياب التخطيط السليم من جانب المسئولين عن الطرق والمرور ارتفعت معدلات الإختناقات والفوضى المرورية بالإضافة الى حوادث الطرق ونتائجها الكارثية المادية و البشرية , ومع الزيادة السكانية تزداد المشكلة تعقيداً فالمساحة التى يعيش عليها المواطن المصرى كما هى ولا تتناسب مع التوسع فى المدن و المجتمعات العمرانية الحديثة التى يعتبر معدل النمو فيها بطيئاً للغاية.

والأكيد أن المنشآت الجاذبة للسكان والخدمات داخل القاهرة تعد العامل الرئيسى فى مشكلة المرور , فيجب البدء في تخطيط وانشاء عاصمة جديدة .. فالقاهرة الفاطمية تنهار والمساجد الأثرية والأسبلة مهددة بالسقوط وتنتشر فيها الشروخ من جراء حركات السيارات .. كما أن الدراسات والبحوث العلمية أكدت أن مشكلة المرور اذا لم يتم حلها خلال ٥ سنوات ستقف جميع السيارات في مكانها ولن تتحرك. ونتساءل عن أسباب استمرار الوزارات في وسط القاهرة المكتظة بأهلها .. ففي يوم الأجازة ترى القاهرة فارغة تماماً .. وهذا ما سيحدث تماماً اذا تم نقل هذه الوزارات خارج الكتلة السكنية وهو اقتراح ورأي نودِىَ به كثيراً ولم ينفذ حتى الأن ولا ندري من المسئول عن استمرار هذا الوضع المأساوي حتى الأن.

وتوجد فكرة وهي الخدمات الحكومية المتميزة /

إنشاء مراكز جانبية للإجراءات الحكومية المختلفة بصورة وخدمة متميزة مقابل رسوم بقيمة أعلى من الرسوم العادية في المصالح الحكومية القديمة , فتعمل على توفير دخل للدولة والتسهيل على المواطنين فالقادر يستدخم تلك الخدمات لتقليل الزحام في المصالح الحكومية لغير المقتدر من المواطنين وتوفير فرص عمل كثيرة جداً وتقليل الضغط على منطقة واحدة داخل المدينة.

كما أن المنطقة التجارية الموجودة بوسط القاهرة مثل شوارع عبدالعزيز وقصر النيل اذا تم نقلها خارج العاصمة ستساهم بشكل فعال في تحقيق السيولة إذ يمكن إنشاء منطقة تسوق متكاملة تتخصص في بيع كل شئ ويكون الذهاب إليها نزهة ومتعة وتسوقاً في نفس الوقت ويمكن أن تقام بجوار الطريق الدائري الثاني المقرر إنشاؤه.

وطرحت مؤخراً فكرة خاصة بالإنتخابات الإلكترونية/

لتوفير ميزانية الإنتخابات الباهظة من طباعة أوراق وحبر سري ومرتبات للقضاة والمشرفين ونقل الأوراق ومشكلة تأمينها , وضمان عدم التزوير نتيجة أخطاء أفراد , وتوفير فرصة لجميع الناخبين للتصويت بطريقة بسيطة جداً وبدون عناء النزول الى اللجان والوقوف في طوابير , فنمنع الإختناقات المرورية وغلق بعض الشوارع في فترة التصويت في الإنتخابات.

كما أن نسبة الإنهيار الأخلاقي في الشارع المصري كفيلة لأن تعيق أي برامج لتطوير الدائرة المرورية أو حل الأزمة أو سماع الإقتراحات المطروحة للحل , فقواعد المرور موحدة على مستوى العالم ولكن سلوكيات الشعب المصري مختلفة , فالحل يكمن في التعليم وتربية الأجيال القادمة على النظام والترتيب واحترام الوطن قبل احترام القانون , مع فرض القوانين الصارمة على الأجيال الحالية لإحترام القانون , فلتغير أخلاق المجتمع علينا أن نسلك طريقين معاً , فرض القانون على الأجيال الحالية وتطوير التعليم الأخلاقي للأجيال القادمة , طلع أجيال بتحب البلد وعايزة تطورها والأهم تقدر تطورها.

كما يجب تحديد مواعيد مختلفة للمدارس وللموظفين , بحيث تبدأ سيارات وأتوبيسات المدارس الساعة السابعة والنصف ثم المصالح الحكومية الثامنة والنصف وبعد ذلك القطاع الخاص الساعة التاسعة والنصف مع تطبيق نفس التدرج عند العودة للتخفيف من شدة الإزدهام في لحظات الإختناق.

والأن لابد من إيجاد حلول عاجلة لمواجهة أزمة المرور ، وهي غير مستعصية بشرط اعتماد الأساليب العلمية...

« قطارات مميزة داخلياً وخارجياً.. محطات نظيفة.. مزلقانات مطورة «..
هذه محاور حلم أحد المهندسين المصريين ، الذى قدم مقترحه عبر موقع التواصل الإجتماعى الفيس بوك ، لينتشر بسرعة كبيرة وسط النشطاء.
هو المهندس خالد حواس ، مهندس ميكانيكا بإحدى شركات التكييف العالمية العاملة فى مصر ، والحاصل على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة المنصورة عام ١٩٩٠ ، يسكن فى مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية...
المهندس خالد هو أحد المصريين الذين يعانون من رداءة القطارات منذ سنوات طويلة ، كما أنه مثل كثير من المصريين الذين يريدون الخير لمصر.
تعتبر سكك حديد مصر من أقدم السكك الحديدية في العالم حيث تعد هي الأولى في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والثانية بعد انجلترا , فلقد أصابها الشيخوخة والإرهاق وعلينا علاجها لتتمكن من الإستمرار في العمل بل وتطويرها لتصبح أفضل مما كانت عليه...
الفكرة تتلخص فى إعطاء حق الرعاية لشركة من الشركات الكبيرة مقابل حق الإنتفاع الدعائى لهذه الشركة داخل القطار وخارجه ، فمثلاً يتم طرح رعاية قطار الصعيد بين الشركات الكبرى العملاقة المهتمة بالإعلانات ، والتي تدفع ملايين الجنيهات من أجل الإعلان عن منتجاتها ، وتتولى الشركة الفائزة برعاية القطار كل ما يتعلق بالقطار من صيانة دورية ونظافة وطلاء وصيانة مقاعد ، وهو ما سيعود بالنفع على الراكب حيث أن الشركة الراعية ستقوم بأرقى صيانة وتحديث للقطارات حتى لا تضع إسمها إلا على شىء مميز.
و سيكون للشركة حق إستغلال كل جزء فى القطار دعائياً ، سواء من الخارج على جوانبه ومقدمة القطار ، أو من داخل القطار وجوانبه الداخلية وفرش المقاعد ومعدات البوفيه ، و»اليونيفورم» الخاص بالعاملين بالقطار.
القطار سيكون بمثابة إعلان متحرك يطوف كل ربوع مصر، وسيزيد من

الدعاية للشركة الراعية لأنه يستقله ملايين من البشر شهرياً , كما يمكن تسمية القطار بإسم الشركة الراعية ، فبدلاً من أن يسمى القطار بقطار السابعة أو قطار الصعيد أو قطار النوم ، يسمى بإسم الشركة.

و يمكن تطبيق هذه الفكرة على جميع أنواع القطارات ، كما يمكن تطبيقها على محطات القطارات و»المزلقانات» ، فيمكن إعطاء مساحة للشركة الراعية داخل المحطات وفى حواجز المزلقانات شريطة إعادة تطويرها والإهتمام بنظافتها وجودها ، ولن تكون تكلفتها كبيرة على الشركات مقابل الإنتشار الذي ستحققه.

كما أنه من الممكن أن نعطي الشركة الحق فى وضع إعلانها على تذاكر القطارات ، ووضع منافذ دعائية داخل المحطات وشباك التذاكر؛ من أجل تشجيع الشركة على الرعاية , ولن يؤثر ذلك على قيمة التذكرة على المواطن , فالشركة الراعية ليس لها دخل فى قيمة التذكرة أو مواعيد القطارات ، لكن إذا أرادت أن تضع إعلانها على التذاكر فلا مشكلة.

كما أن الشركة الراعية تعمل على تدريب العاملين بالمحطات والقطارات لتقديم أفضل خدمة للمواطنين.

وبهذا سيتم توفير بند فى الميزانية المتعلق بصيانة القطارات داخلياً وخارجياً والمحطات والمزلقانات ، وهو البند الذى كان غالباً ما يتم سرقته ووقتها يمكن إستثماره فى الصيانة الثقيلة أو شراء قطارات جديدة للعمل بدلاً من المتهالكة.

ويمكن توقيع عقود كبيرة لفترات محددة (ولتكن خمس سنوات) ويتم عمل منافسات بين الشركات وجوائز لأحسن شركة تتفنن في أن يكون قطارها على أفضل مستوى.

كما أن الفكرة بعدما نشرها على صفحته بموقع التواصل الإجتماعى (فيس بوك) ، لاقت إنتشاراً واسعاً بين النشطاء ، ووصلت إلى بعض الشركات الكبيرة ، ولاقت إستحساناً مبدئياً والمهم فى النهاية التنفيذ.

النقل النهري

مشكلة النقل والمرور فى مصر بلغت حداً لا يمكن السكوت عنه وأصبحت جميع الحلول لا تحقق السيولة المرورية المطلوبة ، وقد غاب عنا نهر النيل الذي يبلغ طوله داخل الأراضي المصرية ما يقرب من ١٥٦٢ كيلو متراً من الحدود المصرية ـ السودانية جنوباً حتى البحر المتوسط شمالاً ، ويبلغ طول شبكة الطرق الملاحية ٣١٣٦ كيلو متراً.

وتعتبر الموانئ النهرية واحدة من أهم عناصر البنية الأساسية للنقل النهرى ، ويبلغ عدد الموانئ النهرية على شبكة الخطوط الملاحية ٤٤ ميناء تقدر طاقتها التخزينية بنحو ١,٢ مليون طن.

النقل النهرى يتميز بالكثير من المميزات التس ينفرد بها عن باقي وسائل النقل الأخرى المنافسة له كالسكك الحديدية والنقل بالسيارات ، وأهم هذه الميزات إنخفاض حجم الإستثمار فى البنية الأساسية لها (الطرق الملاحية) ، وقدرته على نقل البضائع غير النمطية الكبيرة الحجم وذات الأوزان والأطوال الكبيرة التي تتعدى ثلاثين متراً وتزيد أوزانها على ٤٠٠ طن ، ويضاف إلى ذلك إنخفاض تكلفة التشغيل لأن الوحدة النهرية التي تصل حمولتها إلى ٩٠٠ طن يسيرها محركان قوتهما ٤٦٠ حصاناً كحد أقصى ، وهذه الحمولة تحتاج إلى قطار مكون من ٢٣ عربة حمولة كل منها ٤٠ طناً تسيره قاطرة بقوة ١٦٠٠ حصان ، وهذه الحمولة إذا تم نقلها بالسيارات تحتاج إلى ٣٠ سيارة حمولة كل منها ٣٠طناً وتحتاج إلى قوة محركة مقدارها ٧٢٠٠ حصان ، بالإضافة إلى تكلفة وجود ثلاثين سائقاً وثلاثين تباعاً على الأقل. كما تتميز وسائل النقل النهرى بإمكانات التصنيع المحلى ، حيث يصل المكون المحلي لهذا المرفق إلى نحو ٧٥٪ منه.

كما أن الجزء الأكبر من التكلفة يكمن فى القوة المحركة التي تقل فى النقل النهرى عن مثيلتها في أي وسيلة نقل أخرى ، ولا ننسى دور السياحة النيلية في جذب السياحة لمشاهدة الحضارتين الفرعونية والقبطية التي يقع معظمهما

على جانبي نهر النيل.
الثابت أن تكاليف النقل البري من الوقود تفوق تكاليف النقل النهري بسبعة أضعاف ونصف القيمة ، وتكاليف النقل بالسكك الحديدية تصل إلى ضعف النقل النهرى تقريباً ، وبالتالى لو تمت زيادة نسبة النقل النهري إلى ٣٠٪ مما يتم نقله لأمكن توفير ٣٠٪ من كميات الوقود المستهلكة في وسائل النقل البري ، وهو ما يجعلنا نغير فجوة عجز الوقود الطاحنة التي نمر بها.
وتتمثل المواد التي يمكن نقلها نيلياً في المواد البترولية والأسمنت والرمل والزلط والفوسفات والكحول والفحم والحجر والكبريت والطوب والمعادن والغلال والسكر والألومنيوم الخام والأسمدة والحديد والصلب.
لقد فقدت وسائل النقل النهرى دورها خلال الفترة الماضية بسبب عدم تحديد المجرى الملاحي ، وعدم توافر العمق الكافي فى بعض الأهوسة ، فضلاً عن سوء حالة الأسطول المتخصص لإرتفاع متوسط أعمار الوحدات (٣٠ سنة تقريباً) حيث تحتاج معظم الوحدات إلى إجراء عمرة جسيمة بها ، كما أن المؤشرات المستقبلية تشير إلى إمكان تعظيم دور النقل النهري فى خدمة الإقتصاد القومي إذا ما أمكن تهيئة المناخ المناسب كي يعمل هذا المرفق بأقصى كفاءة ممكنة ، لذلك نرى ما يلي:

١ـ الإهتمام بالنيل كمجرى لنقل البضائع ، وذلك بتحديد المجرى الملاحي من أسوان وحتى القاهرة مع وضع العلامات الإرشادية (الشمندورات) التي يمكن أن تعمل بالطاقة الشمسية لإمكان إمتداد الحركة النهرية على مدى ٢٤ ساعة والعمل على صيانة المجرى للحفاظ على أبعاده وخصائصه ، مع ضرورة وضع مستقبل النقل النهرى على أولويات الدولة.

٢ـ إستخدام وسائل النقل النهرى الحديثة ذات السرعات العالية لتصبح منافسة لوسائل النقل البرى للركاب والبضائع ومراعاة أن يتم تصميم

الوحدات النهرية بحيث يتناسب غاطسها مع عمق المياه فى المجرى الملاحى.

٣ـ يجب أن يؤخذ فى الإعتبار وجود سبعة عشر موقعاً تعوق الملاحة في مجرى النيل بالوجه القبلي بسبب الإطماء بالغرب من بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج ، مما يستوجب تطهيرها لتعميق المجرى الملاحي بما يوفر الغاطس المناسب للوحدات الشاحنة لتحمل بكامل حمولتها للمرور فى المجرى الملاحي طول العام.

٤ـ تتولى المحافظات إنشاء موانئ نهرية يسهل ربطها بشبكات الطرق البرية والسكك الحديدية بقدر الإمكان ، ويجب ربط الموانئ البحرية (دمياط ـ الدخيلة ـ بورسعيد ـ السويس) بشبكة النقل النهرى ، الأمر الذى سيكون له مردود إيجابي على الإقتصاد القومي لما يتميز به النقل النهرى من خصائص إقتصادية عديدة فى تخفيض الضغط على الطرق وتوفير فى وقود السيارات و بالتالي خفض سعر المنتج لخفض سعر النقل.

٥ـ التنسيق بين وزارتى النقل والمواصلات والري والموارد المائية لرفع كفاءة التشغيل في النقل النهري ، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المائية للتصرفات خلف السد لتلافي تذبذب الغاطس الملاحي للوحدات النهرية ، وتشجيع الإستثمار في مجال إنشاء وتشغيل أساطيل النقل النهري لنقل الركاب والبضائع ، وكذلك إنشاء الصوامع على المجاري الملاحية.

١٠٪ من إجمالي البضائع تنقل عبر النيل ، حيث تتمتع مصر بأكبر شريان مائي طبيعي وهو نهر النيل وفروعه المتعددة التي تخترق الدلتا وترتبط ببعض الموانئ البحرية الرئيسية ، بطول إجمالي حوالي ٣٥٠٠ كم ، ويمكن إستخدام ١٥٠٠ كم كطرق ملاحية من الدرجة الأولى بعد تأهيلها.

الضغط المروري

تقدر خسائر حوادث الطرق البرية بحوالي ٣,٤ مليار جنيه سنوياً ، فضلاً عما تسفر عنه من قتلى ومصابين يقدر عددهم بالآلاف. وكان أحد الحلول المطروحة للحد من حوادث الطرق في مصر إتجاه الخبراء للتفكير في النقل النهري كوسيلة مساعدة في تخفيف الضغط المروري والحركي على الطرق البرية ، مما يؤدي إلى تخفيض نفقات الإنشاء والصيانة وتحقيق عائد إقتصادي إيجابي على الإقتصاد القومي ، خصوصاً أن النقل النهري تتوافر فيه البنية الأساسية الممثلة في نهر النيل وفروعه والقنوات الملاحية دون تكلفة تذكر إذا ما قورنت بتكلفة البنية الأساسية لوسيلتي السكك الحديدية والطرق ، علاوة على إنخفاض التكلفة التشغيلية للوحدات النهرية التي تعد أقل بكثير من إستهلاك الوقود لوسائل النقل الأخرى ، مما ينعكس إيجابياً على أجرة النقل والبعد البيئي.

مميزات النقل النهري

تصل تكلفة نقل البضائع بالنقل النهري إلى أقل من نصف تكلفتها بوسائل النقل البري ، حيث تنخفض تكاليف الصيانة وتكاليف الإنشاء ، فضلاً عن كونه وسيلة جذب سياحي.

كما يتميز النقل النهري بنقل حاملات ذات أطوال وأوزان غير تقليدية ، تتعدى ٣٠ متراً طولاً و٤٠٠ طن وزناً ، وفوق ذلك فإن النقل النهري صديق للبيئة حيث يقل إستخدام الوقود الملوث إلى أدنى درجة ممكنة.

ومن مزايا النقل النهري (وفق بيان الهيئة العامة للنقل النهري) توافر إمكانية التصنيع المحلي ، حيث يصل المكون المحلي في الموانىء النهرية إلى أكثر من ثلاثة أرباع.

ويمكن أن تتميز هذه الوسيلة عن النقل البري في نقل الأفراد إذا ما توافرت وحدات نهرية سريعة تستفيد من إتساع مجراه وعدم وجود إشارات أو كباري ، مقارنة بالطرق البرية وما يتسبب فيه الزحام الشديد عليها ،

مما يعني الإسهام في التخفيف من حدة زحام الطرق البرية والتقليل من الحوادث التي تقع عليه.

ليس هذا فحسب ، بل أن النقل النهري يستطيع نقل أحمال لا يمكن للنقل البري أن يحملها حتى وصلت حمولة الأول إلى مئات الآلاف من الأطنان.

ولكن هناك معوقات قد تحد من إستخدام النيل كوسيلة سريعة للنقل النهري ، مثل وجود القناطر- التي تم الإستعانة بها لحجز مياه النيل بهدف رفع منسوبها للزراعة - وأيضاً مشكلة النباتات النهرية مثل ورد النيل ، وكذلك ندرة وجود ملاحة نهرية ليلية لأن المجرى غير واضح ، وبالتالي لابد من تجهيز وسائل إنارة وإرشادات حتى يمكن إستخدامه ليلاً.

أسطول نهري ضخم

تمتلك مصر أسطولاً نهرياً ضخماً مجهزاً لنقل جميع الأحجام والأوزان غير النمطية. ويشمل أسطول نقل البضائع ، التي وصل عدد الوحدات المستخدمة فيه إلى ٩٢٧ وحدة ، منها ٥٨٧ وحدة مملوكة لقطاع الأعمال العام و٣٤٠ وحدة مملوكة للقطاع الخاص ، وجميعها ذاتية الحركة أو تعمل بنظام الدافع والمدفوع ، بالإضافة إلى أسطول الوحدات الشراعية ، ويقدر عدد وحداته بنحو ألف وحدة شراعية مملوكة جميعها للقطاع الخاص ، وتبلغ حمولتها الإجمالية نحو ٤٠ ألف طن ، تعمل في الممرات الملاحية من الدرجتين الثانية والثالثة.

قرارات النقل النهري

صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة للنقل النهري ، بهدف رفع كفاءة مرفق النقل المائي عبر نهر النيل وقنواته الملاحية وتطويره بما يحقق الإستثمار الأمثل على أسس فنية وإقتصادية سليمة كي

يؤدي دوره في التنمية القومية.
وتشمل اختصاصات الهيئة العامة للنقل النهري:
١- وضع مخطط شامل لمرفق النقل المائي وكل الأعمال الصناعية المتعلقة به لمواجهة متطلبات التنمية في مختلف المجالات.
٢- الإشراف على جميع مشروعات النقل المائي للتأكد من سلامة التنفيذ ومطابقتها للشروط والمواصفات الفنية.
٣- إعداد البرامج والمشروعات اللازمة والإشراف على تنفيذها وتحديد مقابل إستخدام المنشآت الصناعية التي تقيمها الهيئة.
٤- تطهير وتحسين المجاري الملاحية الداخلية والأهوسة وصيانتها بما يحقق حسن الإستفادة منها على الوجه الأمثل.
٥- تقسيم المجاري المائية الملاحية إلى خطوط لنقل البضائع والركاب وتسييرها وفقاً للنظم والقواعد المبينة بقوانين الملاحة.
٦- تنفيذ أحكام القوانين الصادرة في شأن تنظيم الملاحة الداخلية.
٧- تحديد الخطوط الملاحية والأهوسة والمراسي العامة ووضع القواعد الخاصة بإستخدامها.

وجاري حالياً إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكل ما يخص قطاع النقل البحري والنهري ، بما في ذلك الوحدات المعروضة للبيع وجميع بيانات العملاء.
وتسعى الهيئة لمضاعفة طاقة النقل النهري إلى ٥٠ مليون طن خلال السنوات القادمة ، بما يعادل ١٠ أضعاف طاقتها الحالية، لتشكل ١٠٪ من إجمالي عمليات نقل البضائع في مصر بعد الإنتهاء تماماً من أعمال البنية الأساسية للملاحة فى النيل.

وقد تعددت التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم وزارة النقل حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل الذي نص

على أن تعمل الوزارة على تحقيق عدة أهداف ، من أهمها تلبية احتياجات الطلب على النقل بالسكك الحديدية والطرق البرية والمائية بما يتفق مع خطط التنمية القومية ، وذلك بوضع مخطط شامل لهذا المرفق في إطار الخطة العامة للدولة ، والعمل على تطوير مرافق النقل وفقاً لأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية ، وبما يحقق الإستفادة من إمكانياتها على أساس إقتصادي أمثل ، وتوفير العمالة اللازمة لهذه المرافق ، ورفع كفاءتها الإنتاجية بما يمكنها من ملاحقة العصر ، وتشغيل وإدارة هذه المرافق بأعلى درجة من الكفاءة الفنية.

هذا فضلاً عن العمل على تأمين السلامة في المياه الإقليمية ، وتوفير العمالة القادرة ، وتطوير المجاري المائية الداخلية لخدمة النقل النهري ، وتوفير أعلى درجات الأمان للناقلين.

كذلك أنشئت الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات المائية بالقرار الجمهوري رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٨ ، ثم أنشئ مركز التدريب البحري لشرطة المسطحات المائية بالقرار الوزاري رقم ١١٨٥ لسنة ١٩٩٢.

ويستهدف المركز تدريب الضباط والقوات في مجال تأمين المسطحات المائية ، وقيادة وصيانة اللنشات بكل أنواعها. التدريب الدوري والإنضباطي لجميع فئات قوة الإدارة (ضباط - أفراد - مجندين) وبه فرق لتأهيل الضباط للعمل على المسطح المائي ، وحماية موارد البيئة الطبيعية ، وتأمين العائمات والأفواج السياحية بالمسطح المائي.

ويتم التنسيق بين الهيئة وشرطة البيئة والمسطحات المائية للتفتيش على الوحدات العاملة بنطاق القاهرة الكبرى ، كما يتم تكليف مفتشي الرقابة النهرية بالمرور على أماكن تجميع الوحدات النهرية للتأكد من وجود التعليمات واللوحات الإرشادية للركاب موضحاً بها بيانات وأماكن وأعداد أدوات الإنقاذ ، بالإضافة إلى التأكد من الإلتزام بأعداد الركاب لكل وحدة

طبقاً للتراخيص التي أصدرتها الهيئة.

ثم أصدر الرئيس القرار الجمهوري رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٨ لدعم صلاحيات الهيئة العامة للنقل النهري ، وتمكينها من تنفيذ الخطة التي وضعتها وزارة النقل ، لتعظيم الإستفادة من منظومة النقل النهري كواحدة من أهم شرايين النقل في مصر.

وجاء هذا القرار لتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٩ ، فيما يختص بصلاحيات الهيئة العامة للنقل النهري والتي أصبح من مهامها في ظل القرار الجديد إنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء ، وذلك بعد موافقة وزير النقل ومجلس الوزراء لإنشاء وإدارة وصيانة وإستغلال الموانيء النهرية ، والقيام بأي أعمال تدخل في نطاقها.

كما شمل القرار مسئولية الهيئة عن إصدار تراخيص مزاولة أعمال نقل الركاب والبضائع والمهمات والحاويات والإشراف على جميع المشروعات.

الإستثمار في الموانيء النهرية

في نوفمبر ٢٠٠٩ ، تسلمت الهيئة العامة للنقل النهري من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا دراسة شاملة حول «المخطط العام لنهر النيل».

وتتضمن الدراسة طرح عدد من الموانيء النهرية بنظام حق الإنتفاع (بى. أو.تى) على المستثمرين.

وتشمل المرحلة الأولى ٦ موانيء ، من بينها ٣ موانيء بوجه بحري ، هي «النهضة» و»إمتداد النهضة» بالأسكندرية وميناء «صهرجيت» بميت غمر في الدقهلية ، بالإضافة إلى ٣ موانيء نهرية بوجه قبلي ، هي ميناء «قنا» وميناء «أسيوط» وميناء «سوهاج».

وتحدد يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لتلقى العروض الخاصة بأول مزايدة عامة أمام المستثمرين المصريين وشركات القطاع الخاص المصرية بنظام حق الإنتفاع

لإنشاء وإدارة وتشغيل وإعادة تسليم كل من ميناء النهضة النهري بمحافظة الإسكندرية وميناء «قنا» النهري بمحافظة قنا.

وأثبتت دراسات الجدوى أن الإستثمار في مشروعات الموانىء والملاحة النهرية ذو عائد إقتصادي كبير على المستثمرين وعلى الدولة ، حيث تتكامل خدمات النقل النهري من بناء وصيانة للوحدات النهرية.

وطبقاً لسياسة الدولة في إشراك القطاع الخاص الوطني في صنع قرار التطوير ، وقعت الهيئة العامة للنقل النهري نيابة عن وزارة النقل مع الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة في عام ٢٠٠٠ عقد التزام بحق إدارة وتشغيل ميناء أثر النبي بالقاهرة لمدة ٢٠ عاماً ، ليكون أول ميناء مصري - عربي - أفريقي يقوم بتداول الحاويات المنقولة بالطرق النهرية الداخلية.

ويقع ميناء أثر النبي بالقاهرة على مساحة ٥٧ ألف متر مربع بمنطقة أثر النبي بمصر القديمة ، وفكرة المشروع هي ربط الموانيء البحرية المصرية بشبكة النقل النهري الداخلي إلى القاهرة.

وقد دعت دراسات وزارة النقل والهيئة العامة للنقل النهري لتطوير مرفق النقل النهري من خلال إنشاء ميناء نهري دولي كبير على نهر النيل ، وتحديث وتطوير ميناء أثر النبي ليصل عدد الحاويات في مصر إلى ٣٥٠ مليون حاوية حتى عام ٢٠٢٠م.

وتشير الدراسة التي أعدتها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا حول «المخطط العام لنهر النيل» إلى ما يمكن تداوله من بضائع بكل ميناء من الموانئء المقترحة ، من حيث تحديد مساحة التخزين بالميناء ومساحة الطرق والأرصفة ومنطقة الصيانة.

وأوضحت أن الأسمنت والقمح والحجر الجيري والأرز والفوسفات الصخري والقطن الخام والعلف ، هي البضائع الأكثر تداولاً بين المحافظات الواقعة على نهر النيل ، وتمثل نحو ٤,٥٪ من إجمالي كميات البضائع المتداولة في مصر ، مشيرة إلى أن النقل النهري يمكن أن يساهم في نقل نحو ١٠٪ من

إجمالي كميات البضائع المتداولة ، في حال إستخدامه لنقل مواد البناء ، بالإضافة إلى باقي أنواع البضائع التي يمكن أن تنقل نهرياً.

ونوهت الدراسة بأن مصر يوجد بها أكثر من ٥٠ ميناء نهرياً ، معظمها صالح للعمل إن لم يكن يعمل فعلياً ، مشيرة إلى أن وزارة النقل تعتزم طرح المزيد من الموانئ النهرية على القطاع الخاص ، لتحقيق حجم تداول أوسع للبضائع نهرياً بمختلف وسائل النقل الداخلي ، ولكن لابد من وجود إلتزامات وإشتراطات يتعهد بها المستثمرون ، ومن أهمها شروط الأمان في الوحدات النهرية المستخدمة ، والمحافظة على النيل من التلوث ، لأن النيل ليس فقط مجرد طريق نهري ولكنه شريان حياة من أهم مصادر مياه الشرب والري.

إحصائيات نهرية

أكدت الدراسة - التي قام بها الدكتور سعيد عبدالخالق مستشار النقل النهري والمدير السابق للمعهد الإقليمي للنقل النهري بوزارة النقل - إنخفاض نصيب قطاع النقل النهري من بعض المنقولات التقليدية ، وأهمها المواد البترولية والفحم الحجري والأحجار ، وكذلك قيام وزارة التموين بشراء أساطيل نقل بري خاصة بها لنقل ما تستورده من مواد تموينية وفي مقدمتها القمح ، ضاربة عرض الحائط بالأسس العامة لإقتصادات النقل ، الأمر الذي اختفى معه تماماً دور النقل النهري في نقل القمح من الموانئ رغم أنه أرخص وسائل النقل تكلفة.

وتشمل البنية الأساسية للنقل النهري شبكة الطرق الملاحية والأسطول النهري والموانئ النهرية , وتتكون شبكة الطرق الملاحية في مصر من نهر النيل وفروعه وبعض الترع والرياحات.

أما عن أهم الطرق الملاحية النهرية الرئيسية في مصر ، فهناك الطريق الملاحي أسوان ـ القاهرة بطول ٩٦٠ كيلو متراً عبر المجرى الرئيسي لنهر

النيل ويسمح بالملاحة في الإتجاهين وتعمل عليه جميع وحدات نقل البضائع والسفن السياحية ، ويعترض هذا الطريق بعض المناطق الخطرة على الملاحة التي تشكل عائقاً ملاحياً في حالة إهمال رصدها أو تحديد أماكنها. ويتحكم في هذا الطريق ٣ أهوسة ، هي إسنا الجديد ونجع حمادي الجديد وأسيوط ، ثم جاء الطريق الملاحي القاهرة ـ الإسكندرية بطول ٢٢٠ كيلو متراً عبر الرياح البحيري ثم ترعة النوبارية. وهناك عدة مشروعات لتطوير بعض الطرق الملاحية ، أهمها الطريق الملاحي القاهرة ـ دمياط والطريق الملاحي القاهرة ـ الإسماعيلية ، بالإضافة إلى المشروعات الخاصة بربط ميناء الدخيلة بترعة النوبارية وربط الرياح البحيري بفرع رشيد عند كفر بولين لتيسير حركة المرور مستقبلاً.

كما تم البدء في إستخدام الإسعاف النهري وهذا سيعمل على خدمة عملية النقل النهري.

وبالتوازي يجب حظر النقل البري (المقطورات الكبيرة والمتوسطة) من السير خلال الفترة من ٦ صباحاً حتى ١٠ مساءاً والإستعانة بالنقل النهري بدلاً منه .. وهذا سوف يساعد بشكل كبير في تقليل الإزدحام المروري في ساعات الذروة , والحد من الحوادث القاتلة التي تسببها المقطورات.

المترو باص

الحل الأحدث و الأمثل لحل مشكلة المرور والإختناقات المرورية.

حسن محمد مبارك شاب مصري عمره ٢٨ سنة بذل قصارى جهده مع مسئولي الدولة التي تتعلق مسئوليتهم بأزمة المرور ليشرح لهم فكرته التي تحل عدة أزمات موجودة بالشارع المصري الذي يعاني من مشكلات كثيرة أثرت على المجتمع كله , سنتعرف على حكايته من خلال السطور التالية...

لماذا اخترت أزمة المرور تحديداً لكي تفكر في حل لها؟
بعدما تخرجت في المعهد الفني التجاري وعملت مندوباً لإحدى الشركات لمدة ١٠ سنوات تحركت خلالها في شوارع القاهرة كلها ، كان أكثر ما يضايقني أنني دائماً ما كنت أصل متأخراً عن موعدي ، وبدأت أبحث عن أسباب المشكلة فوجدت أن السبب الرئيسي هو عدم وجود نظام في حركة سيارات الأجرة والنقل العام حيث تتوقف في أي مكان وفي أي وقت بخلاف عدم وجود أماكن مخصصة لعبور المارة للشوارع على أقدامهم ، ورأيت أن هناك مساحات كبيرة جداً في الشوارع الرئيسية مثل الجزر التي تكون موجودة في منتصف هذه الشوارع والتي تفصل بين الإتجاهين ، والتي مساحتها تكفي لتوفير ٤ حارات مرورية إضافية إلى الطريق ومن جانب آخر مساحة الأرصفة في بعض الشوارع تكون مساحتها أكبر من اللازم حيث تصل في بعض الشوارع إلى ٥ أمتار ، والتي يمكن استغلالها كساحة انتظار للسيارات بدلاً من أن تتوقف في أماكن عشوائية.

وما هي الفكرة التي توصلت لها لإستغلال تلك المساحات؟
فكرة المتروباص هو أتوبيس مفصلي سريع ومكيف وعلى أعلى مستوى من الرفاهية ويحتوي على شاشات عرض للركاب ويحمل ١٠٠ راكب ، يمكن معرفة مواعيد سيره من خلال موقع خاص به على الإنترنت ، ويسير في خطوط سير خاصة به ومغلقة عليه ، حيث لا يعترض طريقه سواء سيارات أو مشاة ، يحيط بإتجاهي حركته سور حديدي ، وفي الشوارع الضيقة التي لا تتسع لمكان مخصص له في منتصف الشارع يسير في الطريق العام حتى ينتهي الشارع ويدخل في مكانه المخصص مرة أخرى.
والهدف منه أن يترك كل طبقات الشعب (من الطبقة الراقية وحتى أبسط طبقة في المجتمع) سياراتهم الخاصة ووسائل النقل الخاصة بهم ليستخدموا هذا الأتوبيس الذي يقدم الخدمة بتذكرة مخفضة من فئة جنيه واحد فقط ، وله محطات انتظار محترمة للركاب وكباري للمشاة لها سلالم متحركة ، فأنا أرغب من خلال المشروع أن أجعل الناس يتركون سياراتهم بدلاً من إرهاق القيادة ، وكذلك المواطن المصري البسيط الذي يضيع كل يوم من وقته ما لا يقل عن ساعة أو أكثر في انتظار الأتوبيس العادي أو بسبب زحام مواقف الميكروباصات أن يجد وسيلة مواصلات آدمية يستطيع التنقل بها.

وكيف يمكن تمويل مشروع بهذا الضخامة في ظل الأزمة الإقتصادية التي نعيش فيها؟
تمويل المشروع يأتي من إنشاء شركة مساهمة تقوم على أن يضع فيها كل مواطن سهماً بقيمة ١٠٠ جنيه فقط ومن يرغب في شراء عدد أكبر من الأسهم فله ذلك على أن يتم استرداد الأموال التي دفعها خلال مدة زمنية محددة من أرباح المشروع ، ويمكن بهذه الطريقة جمع ما لا يقل عن ١٠ مليارات جنيه وهي التكلفة التي تم تحديدها للمشروع وفق الدراسة

التي قمت بها ، ومثل هذا المبلغ من الممكن أن يجعل شوارعنا أفضل من شوارع أوروبا ، فالدكتور إبراهيم الدميري وزير النقل الأسبق ذكر أن تكلفة طريق طوله كيلومتر مكون من ست حارات بالمواصفات العالمية يتكلف خمسة ملايين جنيه ، وحينما قمت بدراسة مساحة الشوارع التي تحتوي على جزر وخطوط المترو القديم فوجدتها تقع على مساحة ٢٥٠ كيلومتراً ، فمعنى ذلك أن تكلفة تمهيد هذه الطرق هي مليار و٢٥٠ مليون جنيه ، وهو المبلغ الذي سوف يعيد هيكلة شوارع القاهرة من جديد ، كما أن تمويل محطات الإنتظار وكباري المشاة سوف يأتي من خلال كبرى الشركات التجارية (فودافون – اتصالات – موبينيل – جهينة – هيونداي ...الخ) التي ستنشئ الكباري والمحطات (تكلفة كبري المشاة في حدود مليون جنية) مقابل شراء حق استغلال المساحات الإعلانية لمدة ٣ سنوات التي تساوي نفس المبلغ وبعد هذه المدة يصبح مصدر دخل بتأجيره.

ما هي الأهداف الرئيسية من تحقيق المشروع؟

هدفي هو إخلاء الشوارع من جمهورية الميكروباصات لأنها تتسبب في أزمة كبيرة جداً ، فالدولة تترك مسئولية النقل والمواصلات على عاتق جمهورية الميكروباص والتي معظم المتحكمين فيها من متعاطي المخدرات ، فلن أستطيع أن أفعل ذلك إلا إذا وفرت وسيلة أفضل وأرخص وأكثر آدمية ، ونفس الوسيلة ستجعل الناس يتركون سياراتهم الخاصة ويفضلون عليها المتروباص الذي سيكون أوفر لهم في الوقت والمجهود ، ولذلك فمن ضمن أهدافي أن أخلص الشوارع من ٣ ملايين سيارة من خلال هذا المشروع.

متى جاءت لك هذه الفكرة ومتى بدأت اتخاذ خطوات حقيقية لتنفيذها؟

جاءت لي الفكرة منذ أربع سنوات وكنت كلما أتحدث لأصدقائي كانوا يقولون لي أنني لن أستطيع حل أزمة المرور في مصر ، ولم أتخذ أي خطوات فعلية للبدء في تنفيذها إلا بعد الثورة وكانت البداية من خلال ضابط مرور

قابلته بالصدفة و نصحني بالذهاب بالفكرة مكتوبة إلى وزارة الداخلية ، وهناك رحبوا بي وقابلت ثلاثة أشخاص بالوزارة آخرهم بعدما شعر بجدية الفكرة منحني عنوان مكتب اللواء محمد نصير مساعد وزير الداخلية، وهناك جلست مع العقيد حازم أنس مدير مكتبه لمدة ثلاث ساعات سألني كيف سأتعامل مع خطوط مترو عبد العزيز فهمي بخطوطه الستة فقلت له إنني سأنهيه تماماً وسيحل محله المترورباص ، ومن هنا بدأ يتحدث معي عن تفاصيل بقية الشوارع ، وبعدها علمت أن المسئول عن المرور داخل محافظة القاهرة هو سيادة اللواء حسن البرديسي ، فذهبت له وطالبت مقابلته وشرحت له الفكرة فوجهني إلى الرائد محمد وديد مسئول التخطيط في مرور الدراسة ولكني لم أصل إلى شئ ، وجلست مع العميد علي عساف بالإدارة العامة للمرور وجلست معه أكثر من ٦ مرات وهو متخصص في حل أزمات المرور والذي أقسم لي على المصحف أن كلامي صحيح ولكن المشكلة في التنفيذ ، حتى قابلت اللواء مصطفى راشد مدير الإدارة العامة للمرور وشرحت له الفكرة وقلت له لابد من أن يكون هناك جهة واحدة فقط المسئولة عن المشروع لنتمكن من المحاسبة على التقصير ، فلابد من أن يكون هناك شخص واحد يكون هو رئيس جمهورية الشارع ليستطيع السيطرة عليه فقال لي أن هذا صعب تحقيقه وأن الأزمة لن تحل إلا بإرادة من الله, فتوجهت لمقابلة السيد محمود سعيد وزير النقل ووجهني لمحافظ القاهرة وبالفعل اتصلت به وذهبت لمقابلته وبعد المقابلة اتفقنا على تنفيذ شارع واحد بطريقة الجرافيك قبل التنفيذ الفعلي ولكن لم أصل معهم لشيء حتى الأن ، ولكن تم الإتصال بي من خلال مكتب اللواء حسن البرديسي مرة أخرى ولكن هذه المرة علمت أن سيادته يريد أن يسمعني بإستفاضة وأتمنى أن يعطيني إشارة بدء التنفيذ.

هل يوجد للمشروع مراحل أخرى؟

نعم فالمرحلة الثانية من المشروع هي توفير مهابط لطائرات هليكوبتر والتي

تستخدم في حالات الطوارئ وإسعاف المرضى ومصابي الحوادث ، والتي مازلت في مرحلة الدراسة لمعرفة الأماكن التي تحتاج إلى أن يكون بها مهابط لهذه الطائرات ، حيث أن مشكلة زحام شوارع القاهرة تتسبب في أن نصف المرضى والمصابين يموتون في الطريق ، ولذلك لابد من وجود وسيلة لإنقاذ هذه الأرواح ، ولن أكتفي بذلك بل سوف أنشئ بنك أفكار لحلول أزمة المرور يستطيع من خلاله أي شخص لديه أي فكرة لحل مشكلة مرورية بأن يرسلها لنا لنتعامل معها من خلال فكرته.

كما يمكن تخصيص الممر الخاص بالمترو‌باص لمرور سيارات الإسعاف والشرطة والمطافي لتصل بسرعة ويسر بغض النظر عن حالة إزدحام الطريق العام وهذا في حالات الطوارئ فقط.

هذا المشروع يوفر لمصر ٥٠ مليار جنية سنوياً , قيمة الخسائر السنوية بسبب الإختناقات المرورية (التلوث – الوقود المدعوم الضائع في الإنتظار في الإشارات والإختناقات المرورية – التأخر على العمل – فرص الإنتاج الضائعة).

المرحلة الأولى من المشروع/

- المرحلة الفرعية الأولى عدد ٥ خطوط مترو‌باص

(عبدالعزيز فهمي - المطرية - المرغني - النزهة - مدينة نصر) ٥٠ كيلو متر طولي تقريباً.

- المرحلة الفرعية الثانية عدد ٥ خطوط مترو‌باص

(جسر السويس - صلاح سالم - طريق النصر - بور سعيد - فيصل) ١١٢ كيلو متر طولي تقريباً.

- المرحلة الفرعية الثالثة عدد ٤ خطوط متروباص
(الثورة - أحمد الزمر - المقطم ش ٩ - ط العين السخنة مروراً بالحي السابع والسادس امتداداً حتى حدائق القبة والتقاطع مع بورسعيد) ٦٧ كيلو متر طولي تقريباً.

- المرحلة الفرعية الرابعة عدد ٢ خط متروباص
(الكورنيش الجهة الغربية والشرقية) ٣٥ كيلو متر طولي تقريباً.

- المرحلة الفرعية الخامسة عدد ١ خط متروباص
(الطريق الدائري) ٩٦ كيلو متر طولي تقريباً.
كما أكد مؤخراً بن على يلدريم (وزير المواصلات والملاحة البحرية والإتصالات التركى) استعداد بلاده لنقل تجربة نظام النقل الجماعى «متروباص» إلى مصر ، وقال إن «نظام المتروباص في إسطنبول هو مشروع رخيص وسلس وتحقيقه سريع للغاية».
وأشار يلدريم إلى أن «هذا النظام تم تأسيسه وتشغيله في فترة وجيزة لا تتجاوز ٨ أشهر فقط وينقل الأن مليون شخص في إسطنبول يومياً ، وأوروبا اعتبرت المشروع ناجحاً ، ويمكن تنفيذه في مصر أيضاً» ، لافتاً إلى أن تركيا مستعدة لتقديم المساعدات لتأسيس نظام متروباص في مجال النقل الجماعي في حال اجتياز الخطوات اللازمة في مصر.
يشار إلى أن نظام المتروباص المطبق في إسطنبول ، يتميز بوجود مسار خاص لحافلات نقل عام طويلة ، الأمر الذي يعني عدم تأثرها بحالات الإزدحام المرورى.

مواقف السيارات

من أهم المشاكل التى تواجه المدن المزدحمة مثل القاهرة هى إيجاد مواقف للسيارات ، فمع إزدحام الشوارع يبدو من المستحيل وجود أماكن كبيرة متاحة لإيقاف كل السيارات الموجودة.

تم بناء جراج زجاجى فى مدينة موسكو العاصمة الروسية لمواجهة مشكلة ركن السيارت وعدم وجود مساحة , ويتميز هذا المبنى بتصميم و شكل رائع فضلاً عن الغرض الأساسي الذي بنى من أجله وهو إستيعاب أكبر عدد من السيارات فى أصغر مساحة حيث أن مساحته لا تتعدى ١٠٠ متر مربع.

المبنى مصنوع من قوائم حديدية قوية و مغطى من الخارج بالزجاج و يمكن أن يتسع حتى ٥٤ سيارة متنوعة الحجم.

تدخل السيارة إلى الدور الأول و تقف على ما يشبه المصعد ولكنه مسطح تماماً و يدور ٣٦٠ درجة فى كل الإتجاهات.

يقوم عامل التشغيل بالمراقبة و التحكم فى كل حركة للسيارة و ذلك عن طريق الكمبيوتر ويقوم المصعد بنقل السيارة الى المكان المحدد لها , نقل السيارة من الأسفل إلى مكانها فى الأعلى لا يتعدى زمن ٥٠ ثانية فقط , و يوجد بالمبنى نظام كامل من المراقبة والحماية و الأمان من الحرائق , منصة الرفع قد تستطيع حمل سيارات حتى وزن ٢٧٠٠ كيلو جرام.

كما يمكن إنشاء مواقف للسيارات تحت الأرض ...

وهذه الفكرة مطبقة في أغلب البنايات الحديثة ولكن يمكن تطبيقها في الشوارع العامة في المناطق المزدحمة كخدمة مجانية متاحة لكافة المواطنين , فهي تستطيع استيعاب الكثير من السيارات وتساعد في حل الأزمة المرورية.

وفي هذا السياق أشار الدكتور ممدوح حمزة الى ما يسمى «سمارت باركينج» وهو جهاز يستخدم لركن ١٣ سيارة بدلاً من سيارتين فقط ومن الممكن تعميم هذا الجهاز فى جميع الأراضى الفضاء فى القاهرة والمدن

الأخرى مع العلم بأن تكلفة عمل جهاز «سمارت باركينج» قليلة وليست باهظة ، ومن العوامل المؤثرة فى زيادة ازدحام المرور أيضاً وجود معارض السيارات ومحلات قطع غيار السيارات وورش التصليح فيجب نقلها خارج حدود الطريق الدائرى لتسهيل الحركة المرورية.

رجال المرور

تواجد رجال المرور ضروري جداً وبشكل مستمر وفعال.
فأغلب الإختناقات المرورية المتكررة في شوارعنا سببها عدم النظام , وبوجود رجل مرور ينظم العملية المرورية تحل المشكلة فوراً.
اذا لماذا لا يتواجدوا بإستمرار ؟!!!
ويجب إجراء اختبارات بشكل دورى للسائقين وإمدادهم بالمعلومات المرورية مع إنشاء أكاديمية لتعليم القيادة بشكل صحيح سواء لسائقى السيارات الملاكى أو الأجرة ويجب أن تكون هناك رقابة من رجال المرور مع تطبيق القانون بشكل حازم.
وللحد من السير العكسي يجب نشر مطبات صناعية ذات إتجاه واحد فقط , وتفعيل مراقبة الطرق بواسطة الكاميرات لتنظيم المرور وتسجيل المخالفات.
ويجب الإهتمام الشديد بالخدمات الطائرة (الإسعاف - الشرطة - المطافي) وتوفيرها في كل أنحاء الجمهورية.
فهذا سيخدم المواطن في وصول هذه الخدمات بسرعة في حالات الطوارئ , كما ستتمكن من الوصول لأي مكان بغض النظر عن الإختناقات المرورية ولن تزيد من حدتها.

obeikan.com

ملف النظافة

obeikan.com

هو الواحد بيحلم لو تخيل مصر نظيفة والشوارع تفتح النفس وكل واحد ماشي بيرمي الكيس اللي في ايده في أقرب باسكيت من اللي موجودين في كل حتة في الشوارع ؟!!

ممكن أكون بحلم دلوقتي وصعب تحقيق الحلم ده بس مش مستحيل و ان شاء الله قريب جداً هيتحقق الحلم , بس كل واحد لازم يبدأ يحلم ويفكر ويحاول يغير من نفسه الأول وبعدين اللي حواليه وهيلاقي كل الدنيا اتغيرت بسببه...

قبل ما نتكلم عن النظافة في الشوارع لازم نبدأ الموضوع من الداخل - من النفس - لازم تبقى حاسس بأهمية الموضوع ولازم تبدأ من نفسك وتكون مقتع به وانت ما بتتغيرش علشان حد , انت بتتغير علشان نفسك وقدام ربنا (النظافة من الإيمان).

ياعم نظافة ايـــــه هو يعني كيس الشيبسي ده هو اللي هيوسخ البلد ما انت شايف أهه الشارع مليان زباله !!

احب ابشرك انه فعلاً مش هيفرق , بس لو انت جيت على نفسك و قررت انك مش هترمي في الشارع ولو لاقيت حد من صحابك (مش هقولك تقول لكل الناس صحابك بس) هتقوله مايرميش وتقنعه بفكرتك , لو قولت لعشرة اقتنع منهم تلاتة بس اتنين منهم عملوا زيك وكل واحد قال لعشرة من صحابه اقتنع منهم تلاتة بس اتنين منهم عملوا زيك وكل واحد قال لعشرة من صحابه اقتنع منهم تلاتة بس اتنين منهم عملوا زيك وكل واحد قال لعشرة من صحابه اقتنع منهم تلاتة بس اتنين منهم عملوا زيك...

ساعتها بس يبقى الكيس ده هيفرق , اصل الفكرة مش فكرة كيس شيبسي الفكرة فكرة أخلاق طبع تعود ارادة حلم تنفيذ , وانت اللي هتغير الواقع الموضوع سهل جدا (ده بغض النظر عن استظراف اصحابك عليك لما تحاول تشرحلهم فكرتك/ انت بقى بتاع الزبالة - اديلوا الكيس هو يرميه - فيه شوية زبالة هناك روح لمهم) بس عادي كبر دماغك , لو كل واحد اتغير

سلوك المجتمع هيتغير...
كن انت التغيير الذي تريد أن تراه في العالم.
كل المجتمعات المتقدمة والراقية في سلوكها وإحترامها لنظافة بلدها كانوا شبهنا وأسوأ ولكن الفارق أنهم قرروا بناء بلدهم وكل فرد قرر التغيير من نفسه وسلوكه فتغير المجتمع.

مشكلة مصر مع الزبالة
الزبالة في مصر أصبحت مشكلة مزمنة والتخلص منها يكلف ميزانية الدولة ٤٥٦ مليون جنيه سنوياً تدفع لشركات النظافة الأجنبية الثلاث « الفرنسية والأسبانية والإيطالية « التي تعاقدت معها الحكومة بعقود طويلة الأجل تصل إلى ١٥ سنة تنتهي في ٢٠١٧.
وقد تم التعاقد مع تلك الشركات لتقوم مقام هيئة النظافة والتجميل الحكومية بزعم قدرة تلك الشركات على امتلاك المعدات الثقيلة وتوفير قطع الغيار اللازمة لها بالإضافة إلى الخبرة في هذا المجال مما يقضي على مشكلة تكدس الزبالة في الشوارع , وتم تحميل المواطنين برسوم نظافة مبالغ فيها مضافة إلى فواتير الكهرباء , ولكن للأسف لم تتنتهي المشكلة أو تتحسن الخدمة وكل ما قامت به هذه الشركات هو تجميع القمامة من الشوارع الرئيسية والميادين العامة فقط ثم حرقها بالكامل دون الإستفادة منها.

أسباب تفاقم مشكلة الزبالة
قبل ذبح الخنازير لم يكن الزبالين يعانون من بقايا الطعام بين أكوام الزبالة , ولكن بعد التخلص من الخنازير نهائياً في نهاية عام ٢٠٠٩ أصبحت بقايا الطعام مشكلة تؤرق الزبالين لعجزهم عن التخلص منها لعدم وجود حظائر للخنازير , فتحول جامعي الزبالة إلى فريزة يقومون بفرز محتويات صندوق الزبالة في الشارع ويأخذوا منه ما يلزمهم ويتركوا الباقي مما يحدث مزيداً

من التلوث وانتشار الروائح الكريهة.

الفكرة:

١) يتواجد في كل منطقة (شارع أو حي) عامل نظافة بشكل دائم (عامل في فترة الصباح وأخر في فترة المساء) ويكون مسئول عن نظافة وتجميل منطقته وتوعية سكان هذه المنطقة لأهمية النظافة.

تقدم الدولة أو الشركة المسئولة عن عمال النظافة علاوات ومكافات لأفضل عمال والذين حافظوا على نظافة منطقتهم.

وتحدد مواعيد مرور الجرارات المخصصة لتجميع القمامة من ١٢ صباحاً حتى ٧ صباحاً حتى لا تسبب أزمات مرورية وكذلك تكون الشوارع فارغة فيسهل تنظيف الشوارع.

٢) المشكلة التي تواجه كل شخص هو عدم وجود أماكن مخصصة ليرمي فيها الزبالة.

من الممكن أن يجمع سكان كل عمارة ويضعوا صندوق قمامة صغير (يعلق على عمود الكهرباء المواجه للمبنى) , فهذا لا يكلف الأسرة إلا مبلغ صغير جداً لا يذكر ولكن يساعد في حل الأزمة حيث يوفر أماكن مخصصة للزبالة في كل زاوية في كل منطقة , وعند مرور عمال النظافة والجرارات المخصصة للنظافة يقوموا بتفريغ الصندوق.

٣) يمكن أن يطبق في الجيش خدمة جديدة وهي أن يقضي الفرد سنة خدمة وطنية وتقسم على المناطق المختلفة عليهم وهناك طريقتان من العمل الأول النظافة و الثانية الإشراف بمعنى أن هناك أفراد تقوم بالنظافة نفسها وأفراد أخرى تقوم بالإشراف وليكن المتعلم الذى يقوم بالإشراف وغير المتعلم الذى يقوم بالنظافة (ليكون دافع للتعلم) بالنسبة للإشراف ليس فقط على

القائم بالنظافة وانما على المواطنين أنفسهم المخالفين وتكون هناك غرامات رادعة للمواطن الذى يقوم بإلقاء القمامة في الأماكن الغير مخصصة لها وهذة الفكرة لا تكلف الدولة أموال لأنها سنة خدمة مثل الجيش تعادل شهادة الجيش لابد من أدائها.

٤) تنقلات الرئيس (لماذا يحكم الرئيس من القاهرة ؟!)
لازم الرئيس يلف البلد (كل اسبوع في محافظة يحكم منها) وطبعاً بسبب الفساد الإداري المنطقة اللي بيروحها الرئيس لازم تتظبط قبل مايشوفها , خلاص يروح كل منطقة في البلد علشان يظبطوا البلد كلها , ويحسس الناس انه حاسس بيهم وقريب منهم مش حاجة بعيدة ومنفصلة عن أرض الواقع ومش حاسس بمشاكل الناس , مع فتح قصور الرئاسة الغير مستخدمة كمتاحف عامة لتوفير دخل للدولة.

٥) سن القوانين الصارمة التي تطبق على الجميع والتي تمنع أي شخص من ارتكاب أية مخالفات ولو بسيطة ، هذا ينقل البلاد من الفساد والفقر فتُغير أخلاق وسلوكيات المجتمع وتساعد على الرقي بالمجتمع.
أفضل مثال: سنغافورة بلد الغرامات , فلقد كان سلوك وأخلاق المجتمع في سنغافورة سئ جداً ولكن بعد فرض الغرامات اعتدل المجتمع وتحسن سلوكه وأخلاقه (حتى أن الحكومة منعت تناول اللبان لأنه يلتصق في الأرض ويصعب ازالته وبعد ازالته يترك بقع على الأرض!!!).
فالمجتمع المصري الأن يحتاج الى قوانين صارمة تحسن من سلوكه..(القاء القمامة في الشارع ولو ورقة: غرامة تبدأ من ٥٠٠ جنيه , تخريب الملكية العامة ولو كرسي حديقة: غرامة ١٠٠٠جنيه وحبس ثلاثة أشهر , نطق الألفاظ النابية في الأماكن العامة والشوارع: غرامة ٣٠٠جنيه , رش المياه أمام المحلات: غرامة ١٠٠٠جنيه وحبس ثلاثة أشهر , البصق في الشارع: غرامة

٣٠٠جنيه , تعليق الإعلانات على أعمدة الإنارة والجدران في الشوارع العامة: غرامة ٣٠٠جنيه لكل اعلان, الخ...).

٦) (مافيا تجارة القمامة ونبيشة القمامة) هذه المشكلة بسبب غياب الدور الحكومى و تقصيرهم الكامل و تركهم المجال لبعض المجموعات للتعامل المباشر مع المجتمع.
أصبحت الأزمة تتشكل بأن كل شخص يتخيل أن زبالة مصر الصلبة ملك له , فلابد من ابعاد مافيا القمامة عن التعامل المباشر مع المجتمع بإستعادة الدور الرسمي لهيئة النظافة لتجميل الدولة وليس كدور استثمارى يقوم على تعاقدات مع شركات أجنبية فاشلة تبحث عن مصلحتها الشخصية فقط.
اذا هي مشكلتين مشكلة مجتمع جاهل بأهمية دوره في الحفاظ على نظافة وطنه و هيئة لا تعرف واجباتها نحو بلدها.
فلابد من التعامل المباشر للهيئة مع المنازل بعد تجديد دماء الهيئة (فلابد من استبدال المسئولين على رأس الهيئة بالشباب الراغب فى تجديد وتطوير المجال ومساعدة بلدهم).
ويكون تجميع القمامة فى مخزن خاص بالهيئة , ويفتح مجال التعاقد مع شركات مصرية لتدوير القمامة أو تصدير القمامة للخارج , كما تضم الهيئة مشرفين متخصصين فى مجال علوم تدوير المخلفات و استخارج الطاقة منها.
وهكذا نكون قد تخلصنا من مافيا القمامة وحصلنا على هيئه نظافة و تجميل محترمة تستطيع البدء في إعادة تنظيف البلد.

٧) إعادة التدوير أو التصدير وتحويل المخلفات من «زبالة» الى «مصدر دخل متجدد»...
إعادة تدوير المخلفات و إستخدامها في صناعة منتجات جديدة هو دليل على تقدم الدولة , وهناك دول كثيرة منها الفاتيكان ولوكسمبرج تطلق على

زبالتها المناجم الحضارية لما تحتوي عليه من ثروات يمكن إستخراجها منها وذلك تشبيهاً لها بمناجم الذهب.
الزبالة المصرية تحتوى على مكونات تجعل من الممكن تدويرها بنسبة ١٠٠٪ , فطن الزبالة في القاهرة يتكون من ٦٥٪ مواد عضوية عبارة عن بواقي خضروات وفاكهة وخبز وغيرها من فضلات الطعام ومخلفات المطبخ , ١٥٪ ورق , ٣٪ زجاج , ٣٪ بلاستيك , ٣٪ قماش , ١٪ عظم , ١٪ معادن , ٩٪ مواد أخرى.

الأرقام الرسمية لوزارة البيئة

تشير الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة البيئة إلى زيادة حجم الزبالة عاماً بعد عام بشكل كبير خصوصاً مع تزايد عدد السكان وانخفاض اهتمامات الشعب بمجال نظافة الشوارع وفقدان الأمل في الحصول على وطن نظيف , وأن ما يتم رفعه منها لا يزيد على النصف في حين يظل قسم كبير في الشوارع , وأن حجم الزبالة عام ٢٠٠٠ كان ٢٠ مليون طن ومتوقع أن يصل إلى ٣٠ مليون طن عام ٢٠١٦.
هذه الأرقام تقود إلى أن الحجم المقدر لكميات الزبالة في عام ٢٠١١ يتجاوز ٢٥ مليون طن , وهذه الكميات يمكن أن توفر ١٢ مليون طن سماد عضوي تكفي لزراعة ٢,٧ مليون فدان , وأن تنتج ٣ ملايين طن ورق , ٣٤٨ طن زجاج , ١١٠ ألف طن بلاستيك , ٤١٥ طن حديد تسليح , والإستفادة منها في صناعة ٦,٢ مليون طن أعلاف تكفي لتغذية ٦,٨ مليون بقرة.

الدراسات العلمية للمراكز البحثية

كشفت دراسة علمية حديثة أجراها معهد بحوث الأراضي والمياة أن قمامة مصر من أغنى أنواع القمامة في العالم نظراً لما تحتويه من مكونات مهمة

تقوم عليها صناعات تحليلية كثيرة , وأن الطن الواحد منها من الممكن أن يرتفع ثمنه إلى ٦ آلاف جنيه.

وتضيف الدراسة أن القاهرة وحدها تنتج ١٥٠٠٠ طن قمامة يومياً يمكن للطن الواحد أن يوفر ٨ فرص عمل على الأقل بما يعني أنها قادرة على توفير ١٢٠ ألف فرصة عمل من خلال عمليات جمعها وفرزها وإعادة تدويرها.

الزبالة تغطي عجز الموازنة المصرية

قال الدكتور / سمير رضوان وزير المالية في ٢٠١١/٧/٥ أن عجز الموازنة العامة المصرية للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ بلغ ١٣٤ مليار جنيه , سيتم تغطية ١٢٠ مليار جنيه من السوق المحلية , وتغطية ١٤ مليار جنيه من الدول العربية.

ومن وجهة نظر الأستاذ عبدالفتاح محمد صلاح نحن لسنا في حاجة إلى تمويل هذا العجز داخلياً لأنه سيرفع مستوى الدين الداخلي , كما أننا لسنا في حاجة إلى الإستعانة بالدول العربية الشقيقة وكل ما نحتاجه هو الإستفادة من مكونات المنجم الحضاري «الزبالة المصرية» وذلك ببيع ٢٥ مليون طن زبالة وفقاً للأرقام الرسمية المعلنة عن الكميات , وبسعر ٦ آلاف جنيه للطن طبقاً للدراسات العلمية للمراكز البحثية عن سعر الطن , فيتحقق إيراد بيعي قدره ١٥٠ مليار جنيه تغطي قيمة العجز بالموازنة وتفيض , وكل المطلوب إرادة جادة وبدء فوري في المشروع القومي لإعادة دوير الزبالة أو حتى بيعها.

المشروع القومي لإعادة تدوير الزبالة

إن إعادة تدوير الزبالة يضاعف سعرها إلى عشرة أضعاف ثمنها طبقاً للدراسات العالمية , ويعتبر الحل الأمثل للتخلص منها بطريقة تحد من المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن حرقها , كما أنها تعود بالنفع الإقتصادي على الدولة فتنخفض ميزانية عقود النظافة , ويتم خلق فرص إستثمارية لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تعتمد على المواد المفروزة وتوجد منتجات

بديلة للمواد الطبيعية مثل اللدائن كبديل للخشب.
هذا بالإضافة إلى توفير الآلاف من فرص العمل للعمال والفنيين والمهندسين والإداريين على حد سواء.

المشروع ليس بدعة أو ترف فكري وإنما واقع مطبق في العديد من الدول وبطرق تنفيذ متباينة وبنسب تدوير متفاوته حسب ظروف كل بلد ودرجة الوعي الثقافي للسكان , ففي سنغافورة تم إنشاء جزيرة كاملة في البحر من بقايا الزبالة , وفي ولاية فيلادلفيا الأمريكية ارتفعت نسبة التدوير إلى ٥٠٪ بعد أن كانت ١٠٪ , وهذه النتيجة أدت إلى مد تطبيق المشروع إلى نيوجيرسي والعديد من ولايات نيوانجلاند , وقد أثارت التجربة اهتمام أوروبا والسعودية والكويت ودول أخرى كثيرة.

فكرة المشروع مبنية على أنه إذا لم تتمكن من اقناع السكان بأن إعادة تدوير الزبالة هي أفضل وسيلة للتخلص منها , وذلك عن طريق مخاطبة ضمائرهم لحماية البيئة فليس هناك سوى حل بسيط وناجح هو الدفع لهم من بنك إعادة التدوير «ريسايكل بنك» لتشجيعهم على التفاعل ودعم الفكرة.

المراحل التنفيذية للمشروع القومي

المرحلة الأولى:

البدء في إنشاء «جمعيات ريسايكل بنك لخدمة المجتمع» بالتعاون مع رعاة رسميين من المصانع والشركات المحلية والمواطنين في كافة محافظات الجمهورية وكل جمعية يكون هدفها خدمة حي أو منطقة سكنية معينة أو عدد من المنازل.

المرحلة الثانية:

عمل حملة توعية للسكان عن أهداف الجمعيات , وتوضيح أهمية التخلص

من الزبالة بالإستفادة منها عن طريق إعادة التدوير مع بيان أن هناك فائدة مادية ستعود على الأسر المشاركة في المشروع في حالة قيامهم بفصل مخلفات الورق والبلاستيك والزجاج والصفيح عن المخلفات العضوية.

المرحلة الثالثة:

قيام مندوبي الجمعيات بإستلام المخلفات من المشتركين في المشروع وتسليم «جنيهات» لهم , والتي تقدر حسب وزن المخلفات المستلمة منهم , وبواسطة جنيهات ريسايكل بنك تستطيع الأسر المشاركة الحصول على تخفيضات تصل إلى ٢٥٪ على أسعار المنتجات والخدمات التي تقدمها المصانع والشركات المتعاونة مع جمعيات ريسايكل بنك , أو إستبدال الجنيهات في نهاية كل فترة مالية محددة من الربح المحقق من بيع المخلفات وفقاً لنصيب كل جنيه ريسايكل بنك بعد خصم نسبة من الأرباح لإستخدامها في تطوير المشروع.

المرحلة الرابعة:

الإنتقال من خطوة بيع ما تم جمعه وفرزه إلى خطوة إعادة التدوير بنسب تدريجية تصاعدية على نحو ١٠٪ ثم ٢٠٪ وهكذا حتى الوصول إلى أعلى نسبة ممكنة.

المرحلة الخامسة:

تجميع الأرباح المحتجزة في كل جمعية للإشتراك بها في إقامة محارق صحية لا تضر بالبيئة للتخلص الآمن من المخلفات التي لا يمكن إعادة تدويرها.

المرحلة السادسة:

عند إكتمال المشروع والوصول إلى أعلى نسبة ممكنة لإعادة التدوير يتم إستخدام الأرباح المحتجزة في دعم وإقامة مشاريع قومية أخرى كتطوير

العشوائيات , أو تقديم خدمات صحية للمهمشين من أفراد المجتمع أو غيرها من المشاريع التى يحتاجها المجتمع.

بعض المواد التي يمكن إعادة تدويرها /

١- إعادة تدوير المخلفات الزجاجية:
يصنع الزجاج من نوع معين من الرمال حيث تصهر الرمال عند درجات حرارة تصل إلى ١٦٠٠ درجة مئوية ، ولذلك صناعة الزجاج من الصناعات المستهلكة للطاقة. وفي حالة إعادة تدوير الزجاج يمكن توفير قدر كبير من الطاقة وكذلك المواد الخام التي تستخدم في صناعة الزجاج.
ويتم تجميع الزجاج وبيعه إلى مصانع الزجاج ويقدر سعره حسب القدرة على فرزه وفصل الزجاج طبقاً للون ، فمثلاً الزجاج الأبيض أعلى سعراً من الزجاج الأخضر أو البني.

٢- إعادة تدوير العظام (المخلفات العظمية):
هناك العديد من المنتجات التي يمكن إنتاجها من مخلفات العظام مثل الغراء والفحم الحيواني الذي يستخدم في صناعة تكرير السكر وبودرة الكالسيوم التي تستخدم كإضافات لأعلاف الحيوانات ، كما تستخدم المواد الدهنية وخاصة النخاع في مستحضرات التجميل. ويمكن الإستفادة من العظام عن طريق تكسيرها بكسارات إلى قطع صغيرة ثم طبخها في خزانات بخار تحت ضغط ودرجة حرارة عالية , وبعد إتمام عملية الطبخ تمر على فاصل يعمل بالطرد المركزي لفصل المواد الدهنية عن العظام. وبعد ذلك يتم تبريد العظام وطحنها لإنتاج بودرة الكالسيوم. كما توجد بعض الصناعات الحرفية التي تعتمد على العظام وقرون الحيوانات لعمل بعض الأعمال اليدوية كالتماثيل والأباجورات.

٣- صناعات تقوم على مخلفات الصناعات الغذائية:
يمكن إقامة العديد من الصناعات على مخلفات الصناعات الغذائية مثل مخلفات صناعة السكر والخضر والفاكهة وصناعة الألبان ، حيث يمكن الإستفادة من هذه المخلفات في إنتاج الكحول وحمض الستريك وفطر عيش الغراب والعلف الحيواني.

٤- صناعات تقوم على المخلفات الزراعية:
تعتبر المخلفات الزراعية والمحاصيل الغير ناضجة أو التي زاد نضجها ، تعتبر ثروة يجب الإستفادة منها وتصنيعها وإعادة تدويرها وإقامة الكثير من الصناعات الصغيرة عليها (الأعلاف الحيوانية - فطر عيش الغراب - مواد إنتاج السكريات - غاز حيوي - كحول - أسمدة حيوية - ورق).
مثال: قش الأرز...
إعادة تدوير قش الأرز توفر لمصر أكثر من ٤ مليارات جنيه سنوياً بكثير.
اذا تم استخدام إجمالي كميات قش الأرز لدى المزارعين فهي تكفي لإنتاج كمية من الأعلاف والأسمدة تصل إلى ٤ ملايين طن توفر ٤ مليارات جنيه سنوياً لصالح الإنتاج القومي بدلاً من التدهور البيئي عند حرق قش الأرز والقضاء على التلوث والسحابة السوداء.
كما يمكن تحويله إلى ورق فمصر تستهلك سنوياً من الورق ما يزيد عن ضعف ما تنتجه ، وتقوم بإستيراد آلاف الأطنان لكي تسد هذه الفجوة ، ومن ثم فإن السوق متسع لتقبل مثل هذه المنتجات الورقية.
وقد قام بعض طلاب كليتي الهندسة والتجارة بجامعة عين شمس بتبني فكرة تحويل قش الأرز بدلاً من حرقه إلى ورق باستخدام آلة مبتكرة نجحوا في تصنيعها محلياً لتحويله إلى منتجات ورقية متنوعة لها فرص تسويقية واعدة محلياً ودولياً.

٥- إعادة تدوير القماش:

تمثل مخلفات القماش نسبة قليلة من المخلفات الصلبة ولكن يمكن الإستفادة منها وذلك بعمل السجاد أو بعض المفروشات ذات التصميمات الخاصة التي تعتمد على فضلات القماش ونوعياتها وألوانها. كما يمكن إنتاج قطن قليل الجودة وذلك عن طريق استخدام ماكينات تتكون من اسطوانتين تدور كل واحدة عكس اتجاه الأخرى ومزودتين بمسامير لفك الأنسجة الطولية من الأنسجة العرضية من القماش وإنتاج هذا النوع من القطن. ويمكن كذلك كبس القماش في بالات لتجميعها ونقلها إلى أماكن تصنيعها بواسطة مكابس هيدروليكية. إلا أنه توجد بعض الإحتياطات الواجب اتخاذها لإزالة أي ملوثات وخاصة الملوثات العضوية التي قد توجد بها.

٦- إعادة تدوير البلاستك:

ينقسم البلاستيك إلى أنواع عديدة ولكن يمكن تجميعها إلى نوعين رئيسيين وهما البلاستيك الناشف (مثل زجاجات الخل والزيت) وأكياس البلاستيك ، ويجب مراعاة تجميع كل نوع من أنواع البلاستيك مثل بولي إثيلين وبولي بروبيلين وبوليستيرين وبولي فينيل كلورايد على حدة حتى يتم تشكيله بعد ذلك لإنتاج منتج نهائي ذو خواص ميكانيكية وكيميائية تصلح للإستخدامات المختلفة مثل مشابك الغسيل وأكياس القمامة والشماعات وخراطيم البلاستيك...إلخ.

لذلك يتم أولاً فرز كل نوع من أنواع البلاستيك على حدة قبل إعادة التدوير , ففرز المخلفات أهم مرحلة في إعادة تدوير البلاستيك

رغم الأشكال المختلفة لمشروعات إعادة تدوير البلاستيك فإنها تتم من خلال محاور مشتركة يشرحها لنا الخبير المصري للمخلفات الصلبة المهندس منير بشري ، وهى:

الفرز ، وهو أهم مرحلة في إعادة تدوير البلاستيك ، حيث يتطلب الحصول على نوعية جيدة من البلاستيك فرزاً جيداً للمخلفات المنزلية والتجارية؛ حيث يفقد البلاستيك خواصه في حال وجود شوائب من أنواع بلاستيكية أخرى ، ويتطلب الفرز عمالة كبيرة ، بما يخلق فرص عمل كثيرة.

ويتم جمع المخلفات البلاستيكية وفرزها بطرق عديدة ، منها: تجميعها بالمنازل والمحلات التجارية والفنادق وبيعها لأقرب محل خردة ، أو لمشتري الخردة المتجولين بالشوارع ، أو جمعها من قبل النباشين في مقالب القمامة.

ثم يتم غسيل البلاستيك بمادة الصودا الكاوية مضافاً إليها الماء الساخن ، حيث يتطلب إعادة التدوير أن تكون المادة البلاستيكية خالية من الدهون والزيوت والأجسام الغريبة.

ثم بعد ذلك يتم تكسير البلاستيك إذا كان من النوع الناشف أو بلورته في ماكينات البلورة إذا كان من النوع الذي تصنع منه الأكياس , ويتحكم في حجم التكسـير سلك ذو فتحات محددة لتحديد حجم القطع (الحبيبات) المنتجة. ثم يعاد غسل الحبيبات لإرتفاع قيمتها الإقتصادية.

ويمكن عمل خرز وذلك عن طريق ماكينة التخريز والذي يتم بيعه لمصانع البلاستيك حيث يضاف بنسبة معينة إلى المواد الخام المستخدمة. ولا ينصح بإستخدام البلاستيك المعاد تدويره لإنتاج أي منتجات تتعامل مع المواد الغذائية.

ويختلف سعر طن البلاستيك المعاد تدويره حسب نوعه؛

فيصل سعر طن البلاستيك المخلوط ٨٠٠ جنيه ، أما سعر طن الزجاجات المعدنية يصل الى ١٦٥٠ جنيه و أحياناً أكثر.

ويصل سعر طن البلاستيك المغسول ٣٠٠٠ – ٣٥٠٠ جنيه و أحياناً أكثر.

ويصل سعر طن البلاستيك المخرز إلى ما بين ٤٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ جنيه و أحياناً أكثر.

وبعد مرحلة التكسير تأتي مرحلة التشكيل ، يشكل البلاستيك بطرق مختلفة

حسب المنتج المطلوب ، مثل:

طريقة الحقن/ وذلك بإستخدام الحاقن الحلزوني - وهو جهاز مكون من فرن صهر - لتدوير مخلفات البلاستيك كمرحلة أولى ، ثم يقوم الحاقن بوضع مصهور البلاستيك خلال «إسطمبة» (قالب ثابت الشكل) للحصول على الشكل المطلوب (شماعات ، أطباق ، معالق...الخ).

طريقة النفخ/ وينتج من خلالها المنتجات البلاستيكية المفرغة مثل كرة القدم.

طريقة البفق/ وهي تتم لإنتاج المنتجات البلاستيكية مثل الخراطيم ، وكابلات الكهرباء.

ويمكن تصنيع أكياس البلاستيك اللازمة للمخلفات الخطرة والمخلفات غير الخطرة وذلك عن طريق ضبط سمك الكيس وعرضه ولونه حيث يستلزم سمكاً أكبر للمخلفات الخطرة عن تلك المستخدمة للمخلفات غير الخطرة.

وأخر مرحلة هى التبريد ، ويتم ذلك بمرور المنتج على حوض به ماء.

كما نجح المخترع المصري عبد الله سعيد المنوفي «١٦ عاماً» الطالب بالصف الثاني الثانوي في اختراع جهاز فريد من نوعه يعمل على تدوير البلاستيك ، يتميز بأنه صغير الحجم ، وحصل بموجب إبتكاره على المركز الثاني في المسابقة المصرية للعلوم والهندسة أيسيف و يستعد لتمثيل مصر في المسابقة الأمريكية.

عكف عبدالله على دراسة كيف تستغل الدول الصناعية الكبرى نفاياتها وعلى رأسها الصين فوجد أنهم يقومون بتفتيت البلاستيك وإعادة تصنيعه وأحياناً يكتفون بتفتيته وتصديره لدول أخرى تعيد تصنيعه ويدر ذلك على الصين دخلاً يصل إلى المليارات من قطع البلاستيك المفتتة ، لذا قام عبدالله بإختراع جهاز صغير بمقاس «٢٥سم * ٢٥سم *٥٠سم» على شكل عمودين بداخلهما سكاكين حادة توضع فيها الزجاجات البلاستيكية فتقوم بفرمها وتفتيتها وتحويلها إلى قطع صغيرة على اختلاف أحجامها.

يؤكد عبدالله أن نشر الوعي بين المصريين في الإستفادة من مخلفاتهم قد يُدر دخلاً ضخماً يعود بالنفع على إقتصادنا القومي ويساهم في حركة التنمية ، ويوضح أن هذا الجهاز يمكن وضعه في المطبخ للتخلص من المواد البلاستيكية وتفتيتها والإحتفاظ بها حتى يتم إرسالها بكميات للمصانع التي تعيد تدويرها من جديد لتدخل في صناعات جديدة.

ويمكن وضع هذا الجهاز في السوبرماركت (كما يحدث في بعض الدول المتقدمة) , بحيث يدخل المواطن السوبرماركت ومعه الزجاجات البلاستيكية والمنتجات التي يريد التخلص منها ويضعها في هذا الجهاز ويحصل على فتورة بقيمة المواد التي أدخلها ويستطيع إستخدام هذه الفتورة كنقود في هذا السوبرماركت , ويتم تجميع المواد البلاستيكية المفتتة وإعادة تدويرها أو بيعها

obeikan.com

ملف التعليم

obeikan.com

التعليم هو أساس نهضة الأمم, فأساس أي مشروع ناجح هو الإنسان وإنشاء الإنسان يكون بالتعليم.
لقد وصل حال التعليم عندنا الى حالة حرجة فأصبح يخرج أجيال غير قادرة على الإبداع والعمل الصحيح.
اذا أردنا أن نتقدم فعلينا الإهتمام بالتعليم والبحث العلمي...

النظام المدرسي اليومي/
من أهم أسباب فشل العملية التعليمية الدروس الخصوصية.
سبب الدروس الخصوصية:
المدرسة لا تكفي الطالب , فالحصة صغيرة والعدد كبير وتكون بشكل روتيني عقيم واليوم المدرسي قصير فيتيح الفرصة للدروس الخصوصية بعد فترة اليوم الدراسي , والحصص الجادية المتتالية بدون راحة تذكر فلا يستطيع الطالب الإستيعاب , كما تحول نظام التعليم الى مسابقة جمع درجات فقط.

الفكرة:

١) فترة اليوم المدرسي تكون من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءاً.
٢) تكون المدرسة البيت الثاني حقاً وليس شعارات فلا تكون تلقين فقط ولكن تكون تربية ثم تعليم.
٣) يقسم الطلاب بحيث يكون عدد الطلاب في الفصل لايزيد عن ٢٠ طالب كحد أقصى.
٤) فترة الحصة تكون أكبر فيستطيع المعلم أن يناقش الطلاب ويتحاور معهم (ما يقولش كلمتين ويطلع).
٥) فترة راحة بين كل حصتين لضمان الإستيعاب الذهني.
٦) حصة رياضية أو فنية يومياً.

٧) فترة لتناول الطعام في منتصف اليوم , وذلك بهدف تعليم إحترام الطعام وآداب تناوله وفوائد الوجبات المختلفة وعدم الإسراف في نعمة الطعام والنظافة والإعتماد على النفس.

٨) الإهتمام بالحصص الدينية , فتكون الحصة الدينية مجالاً لحفظ القرآن و التعريف بتعاليم و قيم ديننا العظيم المعتدلة الراقية و تعريف الطالب من صغره بفروضه الدينية.

٩) تخصيص حصة منفصلة لرفع المستوى الأخلاقي للطالب من صغره بزرع الأخلاق الحميدة وحب الأخرين والوطن ومناقشة القيم الحميدة وقيم النظام والترتيب والحضارة .

١٠) إقرار مادة التنمية البشرية من المرحلة الإبتدائية لخلق أجيال قادرة على قيادة مجتمعها وتعليمهم أساسيات الإسعافات الأولية.

١١) على المعلم أن يزرع في الطالب من المرحلة الإبتدائية موهبة الإلقاء والمناقشة والحوار والتحدث أمام زملائه وتعليم اللغات (العربية – الإنجليزية – الفرنسية) عن طريق المحادثة ونطق اللغات وكتابتها بدلاً من الكتابة فقط وتكون اللغات من مرحلة الحضانة في جميع المدارس بدلاً من مدارس اللغات فقط.

١٢) تخصيص ربع ساعة يومياً ينظف فيها الطلاب مدرستهم بأنفسهم !!

فهذا ليس عقاب وليس الهدف منه نظافة المدرسة ولكن الهدف منه هو هدف تربوي , فيغرز في الجيل الجديد من صغرهم :

أولاً/ التواضع والإعتماد على النفس وتحمل المسئولية , ثانياً/ النظافة واحترام نظافة الأماكن العامة فهل يعقل من طالب ينظف مدرسته بنفسه كل يوم أن يلقي بورقة على الأرض.

يطبق هذا النظام في مدارس اليابان , فينظف الطلاب مدرستهم بمساعدة المعلمين فهم القدوة , وبالتالي نرى التواضع في كل شوارع اليابان والنظافة في كل مكان , فثقافة النظافة شئ أساسي عندهم من المدارس ولا تحتاج الى

عقوبات.
١٣)) تغير جرس إنهاء الحصة من إنذار الحريق المستخدم حالياً الى جرس هادئ والإبتسامة في وجه الطلاب لنحببهم في مدرستهم , والإهتمام بالطالب فهو المستقبل.
١٤) الإحترام المتبادل بين المعلم والطالب , ففي مدارس كوكب اليابان ينادي المعلم الطالب بالأستاذ منذ صغره فيعامَل الطفل كرجل منذ صغره فيصبح رجلاً في المستقبل كما أن الطلاب يعاملوا المعلم بكامل الإحترام فبعد انتهاء الحصة لابد من تحية المعلم قبل الخروج.
١٥) تقليل سنوات الدراسة حتى يستطيع المجتمع الإستفادة من طاقة الشباب في العمل والبناء , فالشاب يمتلك عند بلوغه سن الثامنة عشر طاقة وارادة لبناء مستقبل بلاده و أفكار لخدمة وطنه ولكنه يكون مقيد بفترة الدراسة حتى يتخطى السابعة والعشرين ثم يبدأ في العمل , فيخسر المجتمع الكثير من الطاقات القادرة على تغيير الواقع.
(سنتين حضانة - خمس سنوات ابتدائي - سنتين إعدادي - سنتين ثانوية).
١٦) الإهتمام بالتعليم العملي والرحلات العلمية و تجديد المناهج العلمية باستمرار لتشمل كل جديد في المجالات العلمية المختلفة والإستعانة بالعلماء والخبراء في كل مجال لوضع المناهج الدراسية.
١٧) تخصيص اسبوعاً تدريبياً سنوياً في فترة الأجازة كمعسكر في الجيش للطلبة الرجال من المرحلة الإعدادية لتعليمهم حب الوطن ومبادئ الدفاع عن النفس وأهمية الرياضة لبناء الجسد والإعتماد على النفس والتعاون وتقبل الأخر.
المدرسة:

١- طرح مصطفى مجدي فكرة إنشاء بنك على غرار بنك الإسكان والتنمية يودع به الأموال المخصصة لموازنة التعليم مع تخصيص موازنة وزارة أو

وزارتين لتوفير ١٥٠ مليار جنيه أو على الأقل ١٠٠ مليار , كما يمكن تبرع المصريين في هذا البنك بهدف بناء بنية تكنولوجية ضخمة لكافة الطلاب و تحسين وتطوير المدارس وإنشاء مدارس جديدة , كما أشار مصطفى أن الدول المتقدمة كلها عندما تفكر في إنشاء مدرسة عادة ما تكون وجهتها الأمامية كلها من الزجاج لأنه صحي وأكثر توفيراً ، لكن عندنا في مصر نبني المدرسة كلها بالطوب الأحمر بشكل غير حضاري وتقليدي يكرِّه التلاميذ في المدرسة.

٢- مشروع التجربة المميزة لعلى فرماوي , تقوم الفكرة بتعاون بعض رجال الأعمال لإنشاء مدرسة مميزة من حيث النظافة والتجهيزات والعملية التعليمية من خلال اليوم المدرسي و وضع كاميرات تصوير مستمرة خلال اليوم المدرسي كاملاً لمتابعته ولإثبات فكرة نجاح المدرسة وأن الطالب من الممكن أن يفضل المدرسة عن الدروس الخصوصية اذا توافرت في المدرسة الصفات الضرورية (النظافة - أنشطة رياضية وفنية- التعليم الجيد خلال الحصص) وبنجاح مدرسة واحدة سيساعد المجتمع على التعاون في نشر الفكرة.
كما أشار على فرماوي أنه لابد أن يكون للمدرسة ثلاث مهام رئيسية هى تعليم الطلبة كيفية التعلم وكيفية التعامل و كيفية التصادق ، كما يجب الإهتمام بالمعلم والمبانى والوسائل التعليمية.

** أفكار بديلة للإمتحانات التي حولت العملية التعليمية الى عملية (حشو) المواد في عقل الطالب و (صبها) في ورقة الإجابة ثم تختفي تماماً من عقل الطالب:

١) إلغاء الإمتحانات المدرسية والجامعية ويكون كل مدرس و أستاذ جامعي

مسئول عن عدد بسيط من الطلبة في مادته بحيث يقيِّم كل طالب على أساس مستواه العلمي والأخلاقي على مدار العام ومدى تفاعله معه ونسبة الحضور والإختبارات الصغيرة العديدة التي يطرحها على طلابه طوال العام.

٢) استبدال نظام الثانوية العامة بنظام إمتحانات القدرات لكل كلية بشرط الحصول على حد أدنى في الثانوية العامة , وهذا النظام معمول به في أغلب الدول المتقدمة علمياً , وبهذا ننهي كابوس الثانوية العامة الذي يأرق المصريين.

النظام الجامعي/
بعد أن تم بناء حجر الأساس في الطالب خلال المرحلة المدرسية , تأتي المرحلة الجامعية في تكوين فكر وثقافة وحياة كل طالب.

الفكرة:
١) إنشاء جامعة متكاملة تشمل جميع الكليات في كل محافظة وتطويرها لتحصل على الجودة , وذلك للقضاء على مشكلة السفر والغربة وأيضاً تقليل الضغط على بعض الجامعات فيقل عدد الطلاب في كل محاضرة.
٢) تقسيم الدفعة في كل كلية بحيث يكون العدد في المحاضرة لا يزيد عن ٢٠٠ طالب كحد أقصى.
٣) توفير أنشطة فعالة (رياضية - فنية - رحلات).
٤) حل مشكلة التواصل بين الأستاذ الجامعي والطالب بالإستعانة بالأساتذة حديثي التعيين ليكونوا حلقة الوصل.

٥) الإهتمام بالتعليم العملي والأبحاث العلمية والإطلاع على كل جديد في المجالات المختلفة و الإستعانة بالعلماء في كل المجالات في وضع المناهج العلمية وتعينهم في الجامعات ليساعدوا الطلبة على الإبتكار وتعليمهم التعليم الحديث.
٦) توفير دورات اجبارية في التنمية البشرية وحسن ادارة الوقت.
لجنة تطوير التعليم

تقوم اللجنة بوضع الخطة اللازمة لتطوير المنظومة التعليمية في مصر بالإستعانة بتجارب الدول الأخرى , فالتجارب كثيرة وناجحة ينقص فقط تمصير أفضل تجربة تناسب مجتمعنا.
لا يوجد شئ اسمه مستحيل , فيمكننا أن نقدم تجربتنا المصرية وتكون بإذن الله من أفضل التجارب على مستوى العالم.

تتكون اللجنة من/
- اثنان من العلماء المصريين والأساتذة الجامعيين وخبراء التعليم والقانونيين وعلماء الإجتماع وخبراء التخطيط الإستراتيجي.
- خبير تعليمي من كل الدول المتقدمة في مجال التعليم و صاحبة الإنجازات التعليمية سواء عالمية أو عربية:
(ألمانيا – انجلترا – أمريكا – الهند – سنغافورة – اليابان –كندا – الأردن ...).

مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

مدينـة زويـل .. مشروع مصر القومي للنهضة العلمية.

مع البدء بإنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا ، تخطو مصر خطوة جادة وعملية نحو النهضة العلمية الحديثة ، القائمة على تشجيع البحث العلمى ، ورفع قدر وقيمة العلم والعلماء ، كل ذلك من منطلق أن جميع التجارب فى الدول الناهضة أثبتت أن أساس نهضتها كان وما يزال هو الإهتمام بالعلم ، وأنه الطريق السحري لبناء دولة قوية في شتى مجالات التنمية الشاملة.
وقد لاقى المشروع دعماً وتشجيعاً من كافة المؤسسات الحكومية ، وقد اعتبرته الحكومة قفزة علمية تنهض بمصر إلى أفاق المستقبل , وهو ما أدى إلى إبداء الموافقة على تنفيذ المشروع ، على أن يتم خلال الفترة القادمة إستكمال إجراء الدراسات اللازمة وإنهاء كافة التنسيقات المحلية والإقليمية والعالمية ، وتنفيذ كافة المؤتمرات العلمية التي تؤمن تنفيذ المشروع.

للمشروع عدداً من المزايا ، من أهمها مايلي :-
١- أن المدينة ستضم مراكز للتميز ، ينصب إهتمامها على مجالات الطاقة وتأثير المياه على التربة وتكنولوجيا وعلوم المياه والموارد الطبيعية ، كما أنها ستضم حضانات تكنولوجية. أي أن المشروع ليس جامعة - بالمعنى المتعارف عليه - بل هو بنية متكاملة للعلوم والتكنولوجيا يركز على الطاقة وتكنولوجيا علوم الحياة والسوق الإقتصادية ، تمهيداً لتأهيل خريجيها للمنافسة في السوق العالمية. فالطالب الذي يتخرج من الثانوية العامة ويلتحق بها , سيتلقى العلوم الحديثة التي تتيح له التكلم بلغة العصر عندما يذهب إلى الخارج.

٢- المشروع لا يستهدف ربحاً أو مكسباً مادياً ، انما ستستغل عوائده في إعادة تشغيلها في مجال الأبحاث ، كما لن يتم اللجوء الى المعونات الخارجية في تمويله ، وانما سيمول من مصر والمصريين. لكونه مشروع قومي مصري خالص. وهو ما أعلنه الدكتور زويل في الندوة التي نظمتها الجامعة الأمريكية - على صعيد هذا المشروع - وتحت عنوان «مصر الأمل» أن مدينة العلوم والتكنولوجيا التي تصل تكلفتها إلى ٢ مليار دولار ، سيتم إنشاؤها بالإكتتاب العام وتبرعات المصريين ، حيث قام بإفتتاح حساب بالبنك المركزى بإسم المدينة برقم «١٠٠٠١٠٠٠» , كما أعلن عن إفتتاح عدة حسابات أخرى بالبنوك المصرية للتبرع للمشروع وأنه سيضع أول تبرع في هذا الحساب ، كما شدد على ضرورة أن يبدأ المشروع بتمويل مصري خالص ، ثم يبدأ بعد ذلك التعاون مع الدول الأخرى في هذا المجال ، وأكد كذلك على أهمية أن يكون هناك وقف خاص للمدينة ، يتم الصرف منه مستقبلاً على المشروع ، وفى الوقت ذاته طالب أبناء الشعب المصري بالإلتفاف حول المشروع بإعتباره مشروع قومي.

٣- مجلس أمناء المدينة عدداً من الشخصيات العلمية العالمية ، فهو يضم ١٢ شخصية ، بينهم ٦ من الحاصلين على جائزة نوبل فى الكيمياء والطب والفيزياء والإقتصاد ، وهو ما لا يتوفر في أي جامعة عالمية أخرى .. كما يضم اثنين من رؤساء الجامعات الأمريكية ، بالإضافة إلى مصريين مقيمين بالخارج لهم شأن كبير ، كما أن مجلس استشاري المدينة سيكون كافة أعضائه من المصريين أمثال الدكتور محمد غنيم ، والدكتور حازم البلاوى والدكتور أحمد جلاب ، والدكتور مصطفى السيد.

٤- يقام المشروع على مساحة ٣٠٠ فداناً ، ويتكون من أربع مراحل ، الأولى جامعة بحثية ، ثم مراكز أبحاث علمية نظرية ، فمراكز التطبيق

التكنولوجي ، وانتهاء بمراكز الإنتاج والصناعة (وهو مايعني البدء بالعلم والإنتهاء بالصناعة) ، وبتكلفة إستثمارية أولية تقدر بمليار دولار ثابتة شبه موقوفة للمشروع ، ومليار دولار أخرى سائلة , على أن ترتفع خلال السنوات المقبلة الى ٢٠ مليار دولار.

٥- إن التميز سيكون شرط الإلتحاق بها بعد الحصول على الثانوية أو التخرج من إحدى الكليات ، وأن القدرة العلمية ستكون شرط الإلتحاق ، أما القدرات المادية فلن تقف حائلاً ضد إلتحاق المتميزين.

٦- أن المشروع لن يكون معزولاً عن الوضع الأكاديمى في مصر ، وأنه سيتم الربط مع الباحثين المصريين في كافة أنحاء الجمهورية. وكذلك الإستفادة من الأبحاث العلمية. وسيكون للمدينة بروتوكولات تعاون مع أبرز الجامعات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية فى العالم ، وقد بدأ الدكتور زويل بالفعل بصياغة بروتوكول تعاون مع مركز د. مجدى يعقوب للقلب فى أسوان فى مجال البحوث العلمية الدقيقة.

٧- إن هذا المشروع النهضوي والغير قابل للربح ، يرتكز بدوره على ثلاثية مهمة ، وهى:
«التعليم العصرى» وذلك لنشر المعرفة و العلوم الحديثة.
«المراكز المتميزة» وذلك للنهوض بالبحث العلمى والمشاركة العالمية.
«التكنولوجيا الإنتاجية» وذلك لبناء القاعدة الإنتاجية والمعتمدة على تكنولوجيا العصر.
هذا المشروع في عصر العلم هو العمود الفقري للتقدم وأيضاً لبث فكر مجتمعي جديد.

٨- اللجنه الرباعية تضم أربعة من كبار العلماء في مصر ومهمة هذه اللجنة وضع دليل للعلماء ومراكز البحث العلمي في مصر وهم: (الدكتور محمد غنيم والدكتور أحمد عكاشه والدكتورة لطفية النادى والدكتور محمد ابوالغار)

هذه اللجنة ستقوم بعمل إحصاء كامل لحالة العلم والعلماء في مصر سواء الجامعات الحكومية أو الخاصة أو المراكز البحثية المصرية في كل محافظات ومدن مصر حتى تقوم بعمل دليل شامل للعلماء والباحثين والدارسين يتم تجميعهم في كتاب كدليل لأي مشروع للنهضة في أي تخصص كالطاقة النووية والمياه والإستشعار عن بعد وعلوم الفضاء والنسيج والقمح والجينات.. هذا الدليل سيكون خريطة دقيقة موثوقة لكل من يستهدف نهضة هذا الوطن.

٩- (صندوق اقرأ)

وفى أولى كلمات القرآن التي أوحيت للنبى محمد تكمن الحكمة: «اقرأ» , واذا ما أردنا تطبيق هذه الحكمة على حال مصر الأن , فإنما نسعى إليه بالتأكيد هو تحقيق طفرة فى إقتناء المعرفة وتطبيقها لصالح البلاد.

وفى اختيار كلمة «اقرأ» عنواناً للصندوق الذي إقترحه الدكتور زويل ، والمرادف العربي للكلمة الإنجليزية «READ»

والتي هي اختصار لـ

«Renaissance in Education And Development»

وينبغي أن يكون عمل هذا الصندوق بعيداً عن كل أغراض السياسة ، وأن يتم تحت إدارة مجلس أمناء من الشخصيات البارزة المصرية والعربية

والدولية ، على أن يكون الهدف الرئيسي أمام هذا الصندوق هو رفع المستوى التعليمي والفكري بما يؤدي إلى بناء استراتيجية واعدة لتحقيق نمو إقتصادي واسع ، وإعادة صياغة البنية التحتية في مصر ، وفتح الآفاق أمام نهضة صناعية وثقافية تعود بنا إلى نهضة محمد على ، ولكن في سياق القرن الواحد والعشرين. إن الأمية ستبقى دوماً عائقاً قاسياً أمام تحقيق التنمية أو إرساء الديمقراطية ، وإقترح الدكتور زويل الى السعى للعمل على محو كامل للأمية ، وبناء مدارس علمية للموهوبين ، وبناء مراكز تطبيقية لأغراض البنية الأساسية.

مراحل تنفيذ المشروع :

في ٢٦ ديسمبر ٢٠١١ تم الإعلان عن جمع التبرعات والدعم لمدينة زويل العلمية ، وتم خلاله استعراض خطة العمل والتحرك لإنشاء هذا الصرح العلمي العملاق ، وذلك خلال الملتقي العلمي «معاً من أجل مصر» الذي نظمته جمعية عصر العلم والعديد من الهيئات البحثية والجمعيات بحضور الدكتور أحمد زويل ، ومشاركة الدكتور مصطفي السيد ، وعلماء مصر بالداخل والخارج ، وأعضاء مجلس إدارة مدينة زويل.

وأعلن الدكتور أحمد زويل خلال الملتقي عن سلسلة المبادرات والمشروعات العلمية المهمة التي ستقام على مدى العام المقبل داخل هذه المدينة ، ومنها مشروع الخريطة البحثية لمصر بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي ، وجمعية مصر الخير ، ومؤسسة مصر الأمل ، وهي مؤسسة لعلماء مصر في أمريكا الشمالية ، حيث تسهم هذه الخريطة البحثية في تشكيل قواعد بيانات لجميع العلماء في مصر والخارج ، موزعة جغرافياً طبقاً لأماكن المراكز البحثية التي يعملون بها وتخصصاتهم والإمكانيات البحثية بكل مركز وجامعة ، للحد من تكرار الأبحاث وشراء الأجهزة نفسها ، ومساعدة شباب الباحثين على التواصل مع العلماء المصريين في أبحاثهم سواء في الداخل أو

الخارج.
تم إطلاق عدة مبادرات مهمة منها جوائز لشباب العلماء والباحثين بالتعاون مع الجامعة البريطانية وأكاديمية البحث العلمي بقيمة مليون و٧٥٠ ألف جنيه ، ومنح للحصول على الماجستير والدكتوراه في الخارج في التخصصات البحثية المهمة لدعم النهضة العلمية في مصر مثل أبحاث النانوتكنولوجي والطاقة المتجددة والفيزياء.

الأهداف /
* تعليم الجيل الناشىء العلوم والتكنولوجيا على المستوى العالمي.
* تطوير تكنولوجيات جديدة لخدمة البلاد والمناطق المجاورة.
* تحقيق نقلة علمية في مصر من خلال الممارسة العملية للمواضيع.
* خلق التنافسية بين الطلاب المصريين من أجل الإلتحاق بهذا الصرح العلمي.
* المشاركة في الإقتصاد العالمي القائم على التكنولوجيا , محلياً وعالمياً.
وسيكون للمعاهد البحثية / التعليمية / التأسيسية طابع خاص لتمثل أقصى ما إنتهى إليه العلم والبحث العلمي في القرن الواحد والعشرين ، في مجالات الطب الجيني ، والطاقة ومصادر المياه ، وتكنولوجيا الفمتو والنانوتوكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

رسالة مدينة زويل
إن مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا بمكوناتها الثلاثة ؛ الجامعة والمعاهد البحثية وهرم التكنولوجيا مصممة لتحقيق المشاركة الفعَّالة في علوم القرن الحادي والعشرين بهدف النهوض بالتكنولوجيات المحلية لكي ترقى إلى المستوى العالمي والرفع من الإنتاجية القومية.
وتستهدف المدينة المساهمة في بناء مجتمع مبني على المعرفة ومؤسس على التفكير الخلاق ، وذلك من خلال توفير منظومة تعليمية مبنية على الجدارة

وأيضاً من خلال التفاعل مع المجتمع الأعم.

هيكل المدينة

تتكون مدينة زويل من ثلاثة هياكل فرعية أساسية ، وهي على الرغم من ترابطها فإن لكل منها مهمة منفصلة:

- الجامعة الرئيسية: للتعليم المتقدم وتحتوي على الفروع الغير موجودة في الجامعات المصرية.
- المعاهد البحثية المتميزة: في مجالات البحث والتطوير.
- هرم التكنولوجيا: لنقل التكنولوجيا إلى السوق العملية وتطبيق نتائج المعاهد البحثية على أرض الواقع وتجهيز طلاب الجامعة الرئيسية للمشاركة في تطوير المجتمع المصري.

إضافة إلى ذلك ، سيتم إنشاء "مجمع للأفكار" والذي يهتم بالدراسة الإستراتيجية للمشاريع القومية واسعة النطاق وتقييم الفوائد والمخاطر ذات الصلة.

وقد تم التخطيط للهياكل الفرعية الثلاثة كي تتفاعل على نحو متسق بما يفضي إلى أفضل أشكال التعاون ويحقق أعلى قدر من الفوائد على كلا المستويين العلمي والمادي.

ويقدم مثل هذا الهيكل للطلاب والباحثين أفضل بيئة تمكنهم من التعلم والإسهام في خلق قاعدة معرفية جديدة.

ومع ذلك يجب ألا تكون المدينة – حيث موقعها الرئيسي في مدينة الشيخ زايد الواقعة على أطراف القاهرة – بمثابة جزيرة منعزلة لتحقيق التميُّز العلمي. بل يجب أن تنسِّق وتتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية بالإضافة لتلك القائمة في البلدان الأخرى.

تُجري وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حالياً دراسة إستقصائية على جميع مراكز البحث والتطوير الوطنية ، وتخطط لكي تتعاون المدينة مع المراكز المنتقاة من أجل تعزيز الإنتاجية الوطنية. كما ستقوم المدينة بدور الوسيط لإنشاء شراكات في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، حيث تم بالفعل إبرام اتفاقية مع وزارة التعليم لمدارس تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (مدارس ستيم).

كما يجب تخصيص قسم داخل مدينة زويل ليتبنى العباقرة المصريين من كافة الأعمار , حتى اذا كان هذا العبقري في المراحل الأولى من التعليم الإبتدائي فلا نتركه في منظومة تعليمية سيئة لتضيع موهبته وعبقريته.
فترعاهم المدينة لينبتوا في تربة علمية وبيئة صحيحة تساعدهم لتطوير مهاراتهم ليكونوا هم بناة مصر المستقبل , فاذا لم تستطيع مساعدة كافة الشعب فساعد الشخص الذي يستطيع مساعدتهم

obeikan.com

obeikan.com

ملف السياحة

obeikan.com

عُرفت مصر طوال تاريخها بأنها مقصد للسائحين والجوالة منذ زارها «هيرودوت» في التاريخ القديم مسجلاً اندهاشه من اختلافها الشاسع عن بلاده وظلت مصر كذلك طوال تاريخها الوسيط والحديث ، غير أن اكتشاف آثار الفراعنة منذ بدايات القرن الماضي قد أضاف سحراً خاصاً إليها بجانب ما بها من آثار دينية وحضارية فريدة ، إضافة إلى ما تتمتع به من موقع جغرافى وسط العالم ومناخها المعتدل صيفاً وشتاءً ، وسواحلها السهلة الممتدة ، وما بشواطئها من كنوز الشعب المرجانية الفريدة ، وهو ما يعد من المزايا النسبية التي توفرعناصر وضمانات التنافس والتفوق المأمول.

تنوع المنتج السياحي المصري

تتمتع مصر كمقصد سياحي بتنوع مجالات السياحة و التي من أهمها السياحة الثقافية والأثرية بإعتبارها من أقدم أنواع السياحة في مصر حيث الحضارات القديمة ماثلة للعين ، وتنطق بما كانت عليه الأمم التي شيدت تلك الحضارات منذ فجر التاريخ ، وعلى الرغم من تعدد أنواع السياحة وامتلاك مصر لمقومات العديد منها .. تظل السياحة الثقافية هى المقوم السياحى غير المتكرر أو المتشابه أو القابل للمنافسة نظراً لما تمتلكه مصر حيث يوجد بها ثلث الآثار المعروفة فى العالم أجمع.

والى جانب السياحة الثقافية و الأثرية ظهرت الى الوجود أنماط سياحية جديدة أصبحت تخاطب شرائح أوسع من السائحين عبر العالم منها السياحة الترفيهية وسياحة الشواطئ والسياحة الدينية ، والسياحة العلاجية ، والسياحة البيئية ، و السياحة الرياضية و سياحة الجولف ، و سياحة السفارى و السياحة الصحراوية وسياحة اليخوت والسياحة البحرية ، بالإضافة الى سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية وأخيراً سياحة المؤتمرات والمعارض.

و إضافة إلى الأنواع السابقة فإن «سياحة مراكز الغوص» تمثل اليوم نشاطاً

سياحياً يلقى رواجاً كبيراً ، و تعد مدينة شرم الشيخ من أكبر مراكز الغوص في العالم وتتمتع بإمكانيات بيئية وطبيعية فريدة ومتنوعة مما يجعلها أحد أهم المراكز الرئيسية لجذب السياحة الدولية والداخلية بالإضافة الى كونها مصيف ومشتى عالمي لمحبي الصيد والسياحة والغوص تحت الماء ففيها أكبر مراكز الغوص المجهزة بأحدث الأجهزة مما جعلها تفوز خلال عام ٢٠٠٧ بجائزة أفضل مقصد عالمي للغوص من قبل هيئة
«World Travel Awards»

ومن أجل تحقيق المزيد من التنشيط والجذب السياحى ، انتعشت «سياحة بيوت الأجازات» التى إستحدثتها مصر حيث يتيح هذا النمط الجديد من السياحة لغير المصريين حق التملك والإنتفاع بوحدات صغيرة للإقامة في بعض المناطق العمرانية الجديدة وكذلك في المناطق السياحية المتميزة في كل من سيدي عبدالرحمن ، الغردقة ، البحر الأحمر ، ومرسى مطروح.
وعلاوة على ذلك فقد حققت سياحة المؤتمرات في مصر زيادة مطردة خلال الأعوام الماضية حيث بلغ إجمالي الأحداث التي عقدت بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات حوالي ٦٦٥ حدثاً منها ١٣٢ مؤتمراً دولياً ومحلياً و٢٣٥ معرضاً و٢٩٨ حفلة ومناسبة. وفى عام ٢٠٠٨ شهدت مصر انتعاشة كبيرة لسياحة المؤتمرات حيث عقد على أرضها أكثر من مؤتمر عالمي أبرزها منتدى دافوس للإقتصاد بشرم الشيخ والمؤتمرالقومي للسكان و مؤتمر القمة الإفريقية.

كما تعتبر سياحة المهرجانات من أهم وأحدث وسائل الجذب السياحى سواء كان مهرجانات رياضية أو ترفيهية أو فنية ، وتنفرد مصر بإقامة العديد من المهرجانات التي تحظى بإقبال جماهيري مثل مهرجان القاهرة الدولي للأغنية ، ومهرجان السينما الدولي ، و مهرجان السياحة والتسوق ويضم بداخله مهرجان الذهب ، والمهرجان السنوي لصيد الأسماك للهواة ومهرجان

الأسكندرية الدولي لأغنية البحر المتوسط ، وبطولة شرم الشيخ الدولية للبولينج.

لم تبخل الطبيعة على مصر بعطائها فقد وهبها الله سبحانه وتعالى تميزاً في طبيعتها فلا يكتفي الجمال والسحر بمجرى النيل وعاءاً أبدياً يستقر فيه وانما امتد جمال مصر ليزين ساحليها على البحرين الأبيض والأحمر وليغوص عميقاً في صعيدها وينتشر في صحرائها وليصنع ذلك كله العنوان الأشهر.. مصر عبقرية المكان ، ففي التاريخ هي الأشهر.. فرعونياً ، يونانياً ، رومانياً ، قبطياً ، عربياً ، إسلامياً ، وفي العطاء الإنساني ، هي معمل ومخزن للمنتج الثقافي العربي والإنساني ، في الفكر والأدب والسياسة ، والفن ، والصحافة والعمارة.

ولقد تم إعتبار محافظة الأسكندرية عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠٠٨.
وشهد عام ٢٠٠٨ حصول أهرامات الجيزة على جائزة أفضل عنصر جذب سياحي على مستوى العالم والتي تمنحها منظمة وذلك خلال الإحتفال بالعيد «World Travel Awards» الرابع عشر للمنظمة الذي أقيم مؤخراً في جزر الكاريبي.
وشهد عام ٢٠٠٨ إعلان وادي الحيتان بمحافظة الفيوم منطقة تراث طبيعي عالمي كأول محمية تراث في مصر , لتنضم إلى قائمة مواقع التراث الطبيعي العالمي , وعددها ٢٥٩ موقعاً.

مؤشرات كلية للسياحة فى مصر:
- تمثل السياحة في مصر ٤٩,٢٪ من صادرات الخدمات (الأولى في صادرات الخدمات و الثانية في الصادرات الكلية).
ـ تمثل السياحة ٢٠ ٪ من النقد الأجنبي.

ـ وتمثل أيضاً ١١,٣٠٪ بصورة مباشرة وغير مباشرة من الناتج المحلي.
ـ ٢٪ من إجمالي الإستثمارات المنفذة.
ـ ٧,٨ ٪ من إجمالي الإستثمار في قطاع الخدمات.
ـ ٢٥ ٪ من إجمالي حصيلة الضرائب على الخدمات.
وبهذا نرى مدى أهمية السياحة لمصر وأيضاً كم النعم التي أنعم الله علينا بها , ولكن يجب علينا حسن معاملتها وإستخدامها الإستخدام الأمثل الذي يوفر لمصر أفضل عائد منها ويضع مصر ضمن أوائل الدول السياحية فلا يوجد مكان به كل هذه المؤهلات السياحية.
يجب على الدولة وضع خطط شاملة لتنشيط السياحة وإستغلال كافة المؤهلات السياحية لجذب السائح من كل مكان.

الفكرة:
١) المهرجانات الشعبية/
جميع الدول الأن تقوم بمهرجانات شعبية (كما قرأنا في البرازيل) ويأتي السائح من كل مكان للإحتفال ومشاهدة هذه المهرجانات , يمكن إبتكار مهرجانات فرعونية مثلاً أو تحويل مناسبات موجودة (مثل شم النسيم ورؤية الهلال وخلافه) الى مهرجانات رسمية , وتقوم شركات السياحة بجلب الأفواج السياحية لمشاهدة هذه المهرجانات.

٢) مدينة والت ديزني العالمية/
مدينة ترفيهية عالمية شاملة يوجد لها فروع في أهم الدول السياحية على مستوى العالم , وتمثل عامل جذب سياحي كبير يصل الى ملايين السائحين سنوياً.
وستكون الأول في المنطقة فستميز السياحة المصرية عن غيرها في المنطقة , ويجب أن تكون مميزة عن باقي فروع والت ديزني حول العالم فيمكن أن

تكون خاصة بالطابع والحضارة المصرية:
Egyption Walt Disney

٣) مطار فرعوني/
إنشاء مطار صغير حديث على الطراز الفرعوني المتكامل في المناطق السياحية (الأقصر - منطقة الأهرامات – شرم الشيخ) ويكون مخصص للأفواج السياحية فقط سواء من السياحة الداخلية أو الخارجية.

٤) لماذا لا نبني مدينة طبية متكاملة مثلاً في أسوان في منطقة ساحرة من الطبيعة الخلابة هناك ونستغل الطاقات والخبرات ورموز الطب العالمية المصرية الموجودة (د.مجدي يعقوب - د.محمد غنيم وغيرهم في كل التخصصات) , ونجعلها نواة تطوير المستوى الطبي في مصر بشكل هرمي , كل رمز يدرب فريق طبي ثم الفريق يدرب أشخاص أخرى ويتم توزيعهم على مستوى الجمهورية وكل فرد يبدأ يطور في مكانه.
بدأ الدكتور مجدي يعقوب هذا المشروع في مركز القلب بأسوان وعلينا الأن أن نكمل المشروع ليتحول الى مدينة طبية علاجية وتعليمية متكاملة.
وغير العلاج والتدريب المدينة الطبية لها هدف أخر (السياحة العلاجية) للدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

٥) مسرح العمالقة/
تمتاز مصر بعمالقة الفن العربي من أمثال أم كلثوم وعبدالحليم حافظ و...
يمكن إنشاء مسرح في منطقة سياحية , ويقدم في هذا المسرح حفلات لعمالقة الفن الجميل , فيأتي المعجبين العرب للمشاهدة والإستمتاع بعبدالحليم حافظ في حفلة حية ؟!
ولكن كيف ذلك ؟!

لم يعد هذا بالأمر المستحيل فبإستخدام التكنولوجيا الحديثة عبر تقنية «الهولوغرام» في المحاكاة البصرية ، إضافة إلى تقنيات مونتاجية رقمية من خلال الفيديو كليب يمكن ذلك بسهولة , ولقد تم إستخدام هذه التقنية الحديثة في الكثير من الأماكن والبرامج ومنها «برنامج بحلم بيك».

التقنية تُسمى «الهولوغرام» ، وهي عبارة عن مجسمات ليزر ثلاثية الأبعاد ، تعطي نسخة مطابقة ثلاثية الأبعاد عن الجسم الحقيقي ، وتحتوي مجسمات الهولوغرام على عمق واختلاف في المنظور ، ممَّا يُتيح رؤية الجوانب الخلفية من الصورة , وتتكون الهولوغرام من أجزاء أساسية وهي:

.١- ليزر أرغوني (أزرق – أخضر)

٢- مقسمات شعاعية لتقوم بتقسيم شعاع الليزر.

٣- مرايا لتوجيه أشعة الليزر.

٤)LCD (Liquid Crystal Display.- لوحة

٥- عدسات لتركيز أشعة الليزر.

٦- زجاجة ليثيوم - نيوبات أو بولمير ضوئي.

والنتيجة النهائية هي نظام معقد للغاية يسمَّى شبكة التداخُل. وتسلُك الموجات الضوئية سلوك الموجات السابقة.

ويُعَدُّ الليزر أنقى ضوء عرفه الإنسان؛ فلكلِّ موجات الليزر التوتر ذاته , وهكذا فعندما يلتقي شعاعا ليزر ، يولِّدان شبكة تداخُل معقدة؛ ويمكن تسجيل هذه الشبكة على لوحة تصوير. وهذا التسجيل هو ما يسمى بالهولوغرام.

تاريخ التقنية:

جذور هذه التقنية يعود إلى العام ١٩٤٧ عندما تم التوصل للتصوير المجسم من قبل العالم دينيس جابور في محاولة منه لتحسين قوة التكبير في الميكروسكوب الإلكتروني , ولأن موارد الضوء في ذلك الوقت لم تكن متماسكة

أحادية اللون ، فقد أدت الى تأخر ظهور التصوير المجسم حتى ظهر الليزر عام ١٩٦٠.

في العام ١٩٦٢ أدرك العالم جيوريس أوبتنيكس والعالم ايميت ليثمن جامعة ميتشجان أن الهولوجرام يمكن أن يستخدم كوسيط عرض ثلاثي الأبعاد ، لذا قررا قراءة وتطبيق أبحاث العالم جابور ولكن بإستخدام الليزر المتماسك أحادي اللون ، وقد نجحا في عرض صور مجسمة بوضوح وعمق واقعي.

التصوير المجسم يمكن تطبيقه على مجموعة متنوعة من الأغراض مثل تسجيل الصور ، استخدامها في الترويج للتجارة (كإستخدامها في أكشاك تقوم بعرض المنتجات أو التحف أو غيرها) ، منع التزوير بإستخدام شريط مجسم مطبوع على ظهر بطاقات الإئتمان ، أو وضع العلامات التجارية على أغلفة السلع.

بعدها توالت التجارب فعرض أول هولوجرام لشخص في العام ١٩٦٧وفي العام ١٩٧٢ تمكن العالم لويد كروز من صناعة أول هولوجرام يجمع بين الصور المجسمة ثلاثية الأبعاد والسينماجرافي ذات البعدين.

HDSSعندما تم طرح فكرة ال

لأول مرة عام ١٩٦٣ ، كانت الأدوات والعناصر اللازمة لتحضيرها ضخمة وغالية الثمن ، على سبيل المثال : فإن جهاز الليزر يجب أن يكون بطول ٦ أقدام (أي ما يعادل مترين).

ولكن الأن الأمر لم يعد صعباً..

٦) ميدان التحرير/

قدم مصطفى مجدي مشروع لتطوير السياحة لكل من الدكتور عصام شرف ومن قبل الفريق أحمد شفيق وطبعاً لم يحظ برد ، وكان المشروع عبارة عن «هايدبارك» بالتحرير عبارة عن قطعة أرض تحتها جراج ومن فوق حديقة يستطيع الجمهور أن يتواجد بها للإعتصام أو التظاهر السلمي وفي الأوقات

العادية نقيم عليها حفلات مسرحية وعروض شبابية وأيضاً لابد من تطوير واجهة مجمع التحرير ورسم العلم المصري عليه وعلى المجمع يمكن أن نقيم عرضاً بالصوت والضوء للثورة المصرية وبذلك تصبح منطقة ميدان التحرير كلها منطقة سياحية وموثقة للثورة المصرية.

٧) ماراثون عالمي/
تنظيم سباق ماراثون رياضي عالمي سنوي في مصر , وكل عام يتم اختيار مكان مختلف من ضمن أفضل وأجمل الأماكن (الأهرامات – أسوان – الأقصر – الأسكندرية – شرم الشيخ – وغيرها من الأماكن المصرية الرائعة) بهذا ننقل صورة مصر الساحرة للعالم ففي كل عام يشاهد العالم كله نقطة مضيئة من لوحة مصر الخلابة.
وتقوم شركات السياحة بجلب الأفواج السياحية لمتابعة الماراثون والإستمتاع بالمكان , وتقوم شركات الطيران بتخفيض أسعار التذاكر للرحلات القادمة الى مصر في ميعاد الماراثون كنوع من أنواع تشجيع السياح وتنشيط السياحة.

الأركان الثلاثة للعملية السياحية:
(المنتج السياحي - مقدم الخدمة السياحية - الدعاية والتوعية السياحية)

١) المنتج السياحي/
ينقسم المنتج السياحي الى نوعين منتج سياحي آثري ومنتج سياحي حديث , وتمتاز مصر بأفضل منتج سياحي آثري على مستوى العالم فهي تعتبر أكبر متحف مفتوح فالآثار موجودة في كل مكان وتمثل العامل الأهم في الجذب السياحي التي تعتمد عليه مصر في العملية السياحية نظراً لقلة المنتج السياحي الحديث.

٢) مقدم الخدمة السياحية /

تمتاز مصر بتوفر الأيدي العاملة التي تعمل في مجال السياحة نظراً لزيادة التعداد السكاني , ولكنها تفتقر عامل الجودة فأغلب العمالة غير مدربة , هذا غير ان مستوى المعيشة الصعبة في مصر نظراً للظروف الإقتصادية أدت الى أن مقدم الخدمة متمثل في جميع أفراد الشعب أصبح عامل مضاد للسياحة على عكس المطلوب , فأصبح السائح غنيمة يتنافس الأفراد على سرقته بكافة الطرق , وهذا غير تهالك كافة الخدمات الأساسية والبنية التحتية المصرية فوفرت بيئة صعبة للمعيشة للسائحين , وهذا الوضع لن يحل الى بإصلاح الإقتصاد المصري وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري وتطوير البنية التحتية.

٣) الدعاية والتوعية والتعريف بمصر السياحية/

بعد كل ذلك يجب عرض المنتج على العالم , فما الفائدة من الآثار والمعالم السياحية وتطويرها وتجهيزها ولا يعلم العالم (السائح) عنها شئ ؟!!

* الأفلام :

الأفلام هي أفضل وسيلة لنقل صورة وطبيعة مجتمع ونشر دعايا سياحية لبلد ما , فالفيلم يسافر الى كل مكان بالعالم ويترجم ويشاهدها الملايين من الناس.

«يجب عرض مشاكل المجتمع بالأفلام للتعريف بالمشكلة والمساهمة في حلها»

جملة حولت أغلب الأفلام المصرية الى مناطق فقيرة كلها بلطجة وسرقة ورقص وخمور وقتل وألفاظ نابية , فمن يشاهد الفيلم يؤمن بأن مصر كلها بهذا الشكل , فهذه الجملة حققت فشل ذريع فبدل أن تساعد في حل

المشاكل زادتها بتشويه صورة مصر السياحية فتقل الواردات فيحدث عجز فتزيد المشكلة.

مثال بسيط «تركيا» اتبعت هذا النهج فبدأت بأفلامها ومسلسلاتها بتقديم صورة نظيفة جميلة لتركيا فأصبح أشهر مشهد في جميع الأفلام سواء التركية أو الأجنبية أو حتى العربية هو منظر تركيا الساحر فجذبت السياح.
ألا تملك مصر أماكن ساحرة مثل تركيا ؟!!
صور وصدر صورة مشرفة لمصر واجذب دول العالم لتصوير الأفلام في أفضل مناطق مصر السياحية.

مصر هوليوود الشرق (كلام نظري) لماذا لا يحول الى واقع بإنشاء مدينة سينمائية عالمية:
Mollywood
فصناعة السينما من أهم عوامل تشكيل ثقافة الشعب في الوضع الحالي وتعتبر خير سفير للبلاد على مستوى العالم , ويجب أن تعود الرقابة الى سابق عهدها فلقد تحولت الأفلام والمسلسلات المصرية الى أفلام ومسلسلات للكبار فقط من منطلق حرية الإبداع والفن والرسالة السامية !!!.

* الإعلانات :

انظر حولك تجد أن كل الدول تقوم بإعلانات دعائية للخدمات المتوفرة لديهم فتشاهد إعلانات للخطوط الجوية الروسية والتركية ..الخ
وإعلانات لتنشيط السياحة وأهم المعالم الأردنية والكورية..الخ.
يجب علينا ونحن نمتلك مثل هذا الكم الرهيب من المعالم السياحية الخلابة والأثار النادرة والمناطق الطبيعية الساحرة بأن ننتج إعلانات عديدة تصور

مصر الحقيقية مصر الساحرة مصر العريقة مصر الحديثة.
(وأرجوكم بدون الراقصات التي تظهر في كل الإعلانات السياحية كأن مصر كلها سياحة رقص فقط !!!)
ويتم نشر هذه الإعلانات على كل المحطات الفضائية المصرية والعربية والأجنبية وتعرض على الخطوط الجوية ونشر إعلانات في كل دول العالم.
وتقوم شركات السياحة و وزارة السياحة ووزارة الخارجية بعقد مؤتمرات عالمية في مصر وخارجها للتعريف بمصر... مصر السياحية.

obeikan.com

ملف
الفقر و العشوائيات

obeikan.com

الفقر مشكلة كبيرة ومستمرة بل ومتزايدة , فنسبة الفقر تزيد بالرغم من المساعدات سواء كانت حكومية أو من الجمعيات الخيرة للأسر الفقيرة , فالأسرة الفقيرة يلاحظ فيها زيادة أعداد أفرادها وبالتالي يزداد أعداد الفقراء , فأصبحنا في دائرة لا تنتهي بل تزداد.

الفقر هو العقبة الأهم أمام التنمية , فبزيادة نسب الفقر تزداد معدلات الجريمة وعدم الإستقرار والجهل , والأهم أنه يزداد عدد أفراد المجتمع المستهلكين فقط , فهم لا يساعدون الدولة في الإنتاج أو العمل المفيد للمجتمع , فأصبحوا عبئاً ثقيلاً على الدولة , كما أن بزيادة نسبة الفقر تزداد المناطق العشوائية والتعدي على الأراضي الزراعية وبالتالي لم يصبحوا غير نافعين للمجتمع فقط بل أصبحوا ضارين جداً للمجتمع , ويجب أن نساعدهم لمصلحتهم ومصلحت المجتمع كله.

على الدولة البدء في خطوات جادة لكسر هذه الدائرة المستمرة من نمو الفقر المتوارث ومشكلة العشوائيات.

الفكرة:

١) فرض ضرائب على التجار ورجال الأعمال وتوزع على الفقراء تحت خط الفقر فنوفر لهم حياة كريمة ونرفع من قدرتهم الشرائية فيزيد نسبة استهلاك وشراء منتجات التجار ورجال الأعمال فيعوضوا قيمة الضرائب المدفوعة (دائرة التكامل الإجتماعي).

٢) مشروع الإعانة المشروطة :

تطبيق برنامج الإعانة المشروطة حيث يقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها ، على أساس أن تُعَّرف الأسر الفقيرة بما يناسب حالة المجتمع عند تطبيقه.

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمة تشمل إلتزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والإلتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل

منتظم. وبعد التأكد من إلتزام الأسرة بالشروط السابقة ، تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريباً ما يعادل ٥٠٪ من الحد الأدنى للأجور في البلاد ، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للأم بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.
هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل ، وهنا تكمن الإستفادة الحقيقية وهى تحويل مسار أبناء الفقراء من الفقر والجهل الى التعلم والعمل النافع له والمجتمع حتى لا يكون الفقر والمرض وراثياً وطبقياً.
فيكون الجيل الجديد من الفقراء قادر على العمل النافع لمساعدة بلده وأسرته , وبالتالي كسر دائرة الفقر.

٢) مشروع الأركان الثلاثة :
(الحكومة – الفقراء – رجال الأعمال)
المنطقة العشوائية تشغل حيز كبير من المساحة ولكن لا تحتوي على أعداد كبيرة من الأسر حيث أن البيوت مصنوعة من طابق واحد أو اثنين على الأكثر.
طرح مشروع على رجال الأعمال بأن يبني رجل الأعمال برج سكني أو اثنين بحيث يكون عدد الوحدات السكنية بهم تكفي منطقة عشوائية وتتملك كل أسرة فقيرة من هذه المنطقة وحدة سكنية , ويتم توزيع المحلات التجارية بالبرج على السكان بحيث يوفر لهم دخل ثابت , ويتم توظيف القادر على العمل منهم في مشروع انتاج الإستيراد , كما يخصص لكل برج سكني مندوب صحي لمتابعة حالتهم الصحية واعطاء الأمصال اللازمة للأطفال كما يتم الزام الأسر بادخال أبنائهم الى المدارس ويتم تخصيص مندوب لمحو الأمية للكبار وتأهيل أفراد الأسر نفسياً للدخول في المجتمع.
(فهو مشروع متكامل وليس فقط اعطائهم مسكن)
وفي المقابل يحصل رجل الأعمال على الأرض المقام عليها المنطقة العشوائية

ليستثمر فيها كما يشاء.
وبهذا نكون قد أعدنا الترتيب فقط ولم نكلف الدولة شئ , وقضينا على مشكلة العشوائيات ووفرنا للأسر الفقيرة مسكن لائق ودخل ثابت وحياة كريمة وأدخلناهم في المجتمع حتى يشعروا بآدميتهم , وقدمنا لرجال الأعمال فرص للإستثمار ممتازة.
ختاماً .. لابد من البدأ فوراً في كافة الأفكار والمشروعات معاً فكلها أفكار ومشروعات متكاملة وليست منفردة , وعلينا أن نمضي قدماً في كل المجالات وأن نضع أهداف كبيرة وطموحات عالية لتحقيق تقدم حقيقي ولصنع حضارة , فلقد اكتفينا من حكومات تسيير الأعمال , نريد قائد صاحب ارادة قوية للوصول الى طموحات عالية , نريد حكومة تسابق الزمن , نريد شعب يحلم ويتكاتف ويعمل لتحقيق حلمه.
فلكي نقفز بمصر الى المستقبل لابد من أن نقفز بتفكيرنا.. نتخيل مصر المستقبل وتصرفات أبنائها من وحده وتعايش واحترام الرأي الأخر وحب الوطن والعمل الجاد والإخلاص والرقي الأخلاقي والتفكير العلمي والمحافظة على النظافة واحترام القانون ليس خوفاً من العقوبة والطموح والإرادة لمساعدة مصر , ويبدأ كل منا في تنفيذ تلك التصرفات مع الإيمان بالله اننا سنصبح أفضل بتعاوننا وعملنا , وبهذا نكون انتقلنا الى المستقبل فالمستقبل ما هو الا أفعال ولغة الأرقام لا تهم.
كفانا كلاماً عن الماضي ولنتكلم عن المستقبل.
حان الوقت لنتحد .. حان الوقت لنحلم .. حان الوقت لنعمل.
حان الوقت لنبني حضارة مصر.
مصر المستقبل